



الاستعمار

في

الخليج الفارسي

**** معرفتي ****

www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامة



تأليف الدكتور صلاح العقاد

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الإلف كتاب

(١٢١)

الاستعمار في الخليج الفارسي

إشراف إدارة المقتاف العامة
بوزارة التربية والتعليم

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الألف كتاب

(١٢١)

مجلة
الاستعمار في الخليج الفارسي

تأليف
الدكتور صلاح العقاد

الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد علي (مركز) - بنها

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

تقديم الكتاب

للدكتور أحمد عزت عبد الكريم

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس

يشغل الخليج الفارسي مكانا ملحوظ الأهمية في ذلك الجزء من العالم القديم فهو أحد تلك البحار الداخلية ، التي تتميز بها تلك المنطقة الممتدة بين أطراف آسيا وأفريقية وأوربا وعندها تلتقى تلك القارات الثلاث . فإذا ذكر الخليج الفارسي ذكر معه البحر الأحمر والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط . ولما كان حوض البحر المتوسط في أكثر عهود التاريخ ، وبحكم كونه متوسطا ، قد كان - مركزا للنشاط الحضاري ، والتجاري والثقافي والسياسي ، بين الدول والشعوب المجتمعة حول شواطئه أو المتصلة به عن بعد ، فلا ينبغي أن ننسى أن البحر الوسيط إنما نال هذه المكانة بفضل البحار الداخلية الأخرى المتصلة به إتصالا مباشرا أو التي تصب فيه كالبحر الأسود - وهو خليج آسيوي أوربي ، والبحر الأحمر وهو خليج آسيوي أفريقي ، أو المتصلة به إتصالا غير مباشر كالخليج الفارسي وهو بحر آسيوي صرف .

والحق إننا نجد كثيرا من وجوه الشبه بين هذين البحرين الداخليين : الفارسي والبحر الأحمر ، فكلاهما ذراعان يجريان متوازيين يمدهما المحيط الهندي إلى الشمال ليصافح بهما الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ،

(- م ١ تطور النفوذ البريطاني)

وليتصل في طريق هذا البحر بصنوه الكبير — المحيط الأطلسي — الذى يطوق غرب أوربا كما يطوق المحيط الهندى جنوب آسيا .

وقد امتدت هاتان الذراعان إلى أقصى غايتيهما ، ثم جاء الإنسان فأتم ما وقفت عنده الطبيعة ، فوصل بين مياه البحرين الأحمر والأبيض ، وبذلك تم وصل هذا الطريق المائى الكبير بين المحيطين الكبيرين . أما الخليج الفارسى فإنه بدوره وصل قريبا من شاطئ البحر المتوسط ، فإن نهر الفرات الذى يصب فى الخليج يقرب فى انحنائه الشمالية كثيرا من البحر المتوسط ، وهنا قام الإنسان أيضا بإكمال ما صنعتة الطبيعة ، عن طريق القوافل قديما ، ثم السيارات والسكة الحديدية حديثا .

وللخليج الفارسى-أثره القوى فى الحضارات والدول التى قامت فى فارس والعراق ، كما كان للبحر الأحمر أثره القوى فى الحضارات والدول التى قامت فى وادى النيل وشرق أفريقيا ، ولم تكن هذه الحضارات والقوى منعزلة ، بل إنها وصلت إلى البحر المتوسط فصبت فى التيار الحضارى العام ، وأسهمت بذلك فى الحضارة العالمية بقسط كبير .

وفى تكوين هذه الحضارات والقوى الكبيرة ينبغى أن لا ننسى الدور الذى قامت به الوحدات الصغيرة التى تكونت ونمت على شواطئ تلك الخلجان أو البحار الداخلية . ألا نجد شيئا كبيرا فى نشأة ونمو المدن البحرية التجارية التى تكونت حول نواة من محلة على شاطئ ، أو جزيرة وسط الماء ، كالبنديقية وجنوه وبيزة فى البحر المتوسط ، وسواكن ومصوع وزيلع وعدن فى البحر الأحمر ، والكويت والبحرين وهرمز ومسقط

وأبو ظبي ودبي والشارقة ومحمار في الخليج الفارسي (ومكلمه خليج عمان) :
ولتقصر اهتمامنا هنا على مثالين : مسقط والبندقية . ففي كل منهما تعاونت
الطبيعة والإنسان على خلق بيئة بحرية تجارية من الدرجة الأولى ، نمت
كل منهما حول نواة صغيرة على شاطئ . كاد يكون مهجورا . ولكن هذا
الشاطئ ليس مقطوع الصلة بالداخل ، بالبر ، فجاءت منه جماعة سكنت
في هذه المحلة ، فكانت النواة التي التف حولها هذا التشكيل السياسي الذي
أخذ ينمو من المحلة ، إلى المدينة ، إلى الدولة ، فالإمبراطورية . انطلق البنادقة
من قيود بيئتهم الأولى في منافع الخليج ، فأخضعوا الوحدات الصغرى المجاورة ،
ثم مضوا يشقون طريقهم إلى البحار الواسعة حيث كونوا لهم إمبراطورية
بحرية كبيرة . وظلت البندقية تستمد مقوماتها من البحر ، وفوق أمواجه
لقيت عظمتها ، ولكنها لم تغفل الاهتمام لما كان يجرى (من ورائها) في
البر ، ولكنه كان اهتماما مقصورا على الحرص على التأمين لا الرغبة في
التوسع ، حتى جاء وقت اضطرها فيه هذا الاهتمام إلى التدخل في إرتباكات
السياسة القارية ، حتى إذا أحست البندقية أن طريق البحر قد (قفل)
أمامها ، وأن إمبراطوريتها البحرية قد بدأت في الانحلال ، ولت وجهها شطر
البر ، لتجرب قوتها وتكون فيه لها ملكا .

وكذلك الحال في مسقط ، محلة صغيرة على شاطئ البحر ، جاءها
سكانها من الداخل ، من الصحراء . وما أشد الشبه بين البحر والصحراء ،
فكلاهما يحمل (المجهول) في طياته ، وكلاهما يتصف بالقسوة والعنف
ويتطلب من رآه قديرا كبيرا من قوة القلب وجرأة الطبع وحسن التصرف
وليس عفواً أن سمي الجمل (سفينة) الصحراء ! ومن هنا كانت سرعة

تكيف ابن الصحراء للبيئة البحرية الجديدة التي استقر بها ، ولكن سرعته ما حمل إليها أيضا ما ألفه في البادية من تنازع على المرعى والآبار فتنازعوا في البحر على التجارة والسفن ومصائد السمك واللؤلؤ .. الخ . وحتى بعد أن تكونت في الخليج وحدات سياسية كبيرة ، مشيخات أو سلطنات تختلف قوة وضعفا باختلاف ظروفها ، استمر التنازع البحري والبري بينها وعجزت عن تحقيق الوحدة السياسية لبلدان الخليج جميعا .

وكما أخضعت البندقية الوحدات الصغرى المجاورة لها تمهيدا لإنطلاقها إلى البحار، كذلك فعلت مسقط، حتى غدت بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر — وفي القرن الثامن عشر خاصة — إمبراطورية بحرية كبيرة بل كانت مستعمراتها الواسعة في شرق أفريقيا، وكان تجار مسقط أو عمان يعملون في كل تجارة، وينزلون كل ميناء، ويبحرون بسفنهم في كل بحر من أقطار الشرق القريب والبعيد .

وكما حملت البنادقة بوادر إنحلال إمبراطوريتهم البحرية على التوسع في القارة كذلك فعل أهل مسقط، أو عمان، ولكن هذا التحول لم يكن كافيا لوقف الإندفاع نحو النهاية .

وكما قامت في البندقية أسرات من التجار الأثرياء قبضت على زمام الحكم بين يديها، فكان منهم الأدواج والسفراء والقواد وأعضاء المجالس المختلفة، كذلك قامت في بلدان الخليج أسرات من التجار ممن جمعوا ثرواتهم من عمليات التجارة والنقل، وسرعان ما مكنتها ثراؤها — إلى جانب

الأدواج : جم دوج وهو حاكم الدوجية .

العصبية القبلية - من تقلد الحكم، فكونوا أسرات حاكمة لا يزال أكثرها يقوم إلى اليوم، كآل صباح في الكويت وآل خليفة في البحرين وآل بوسعيد في مسقط .

• • •

ونستطيع أن نمضى بعيداً في هذه الموازنات والمقارنات بين البندقية ودول الخليج الفارسي، ولكننا نكتفي هنا بما كان للانقلاب الخطير الذي شهدته طرق التجارة في أواخر القرن الخامس عشر من أثر كبير عليها جميعاً .

ليس من شك في أن العرب وخاصة في الخليج الفارسي وفي البحر الأحمر، وقد كانوا في مقدمة المشتغلين بالتجارة الشرقية، قد قاسوا كثيراً من كشف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح بين غرب أوروبا والهند، وسعيهم للسيطرة على البحار الشرقية واحتكار متاجر الشرق، ودفع العرب إلى بحارهم الداخلية وقلها عليهم بالاستيلاء على قواعد حصينة على مداخل هذه البحار: كسقطرة وعدن على مدخل البحر الأحمر وهرمز ومسقط على مدخل الخليج الفارسي . وما زاد المشروعات البرتغالية عنفاً أنه كان يكن وزراءها ويدفعها روح تعصب ديني صارخ .

وكذلك قاسى أبناء الجمهوريات البحرية الإيطالية الذين كانوا يعملون في نقل هذه التجارة إلى الشواطئ الأوربية، وتصريفها في أسواق أوروبا، وفي مقدمتهم البنادقة .

وكافح البنادقة كثيراً، ولكنهم - مدفوعين بروحهم العملية بل النفعية - سرعان ما انساقوا في التيار العام، فراحوا هم أيضاً يتعاونون حاجتهم من

متاجر الشرق في أسواق لشبونة ، وفقدوا بذلك مقوماً كبيراً من المقومات التي كان يقوم عليها إقتصادهم بل كيانهم ، ومضت امبراطوريتهم البحرية تسير في طريق الضعف والاضمحلال .

أما العرب فقد كان الأمر لهم أمر حياة أو موت ، لهذا كالجو البرتغاليين في البحار الشرقية كفاحاً مريزاً ، وفي سبيل هذا الكفاح رحبوا أولاً بمساعدة العثمانيين لهم ، ثم قبلوا أن ينزلوا لهم عن قيادة المعركة ، بل عن السيادة في ديارهم ، فكان استيلاء الأتراك العثمانيين على البلاد العربية ، الشام ومصر والحجاز واليمن والعراق ، الثمن الذي تقاضوه لقاء الحملات البحرية العثمانية التي وجهوها من القاعدة البحرية في السويس إلى البحار الشرقية ، وكانت كلها تنتهي إلى الخليج الفارسي ، وإن كان بعضها قد وصل إلى شواطئ الهند .

على أن العثمانيين — وإن تمكنوا من وقف التوسع البرتغالي وتأمين البلدان العربية من اعتداءات البرتغاليين — عجزوا في النهاية عن تحقيق غايتهم الرئيسية ، وهي تحطيم السيطرة البرتغالية في البحار الشرقية وشق طرق واسعة للتجار والملاحين العرب . وليس هنا مجال الحديث عن أسباب إخفاق العثمانيين في تحقيق هذه الغاية ، وأكبر الظن أن العثمانيين عجزوا عن تأليف العرب والمسلمين في البحار الشرقية ليوحدوا قواهم جميعاً لمكافحة السيطرة البرتغالية ، ثم أنه كان من أهم النتائج التي أسفر عنها إخفاق العثمانيين أنهم أهملوا قواعدهم في الخليج الفارسي مما أتاح الفرصة للعرب في بلدان الخليج للاحتفاظ باستقلالهم .

على أن من الخطأ أن نظن أن الحصار الذي ضربه البرتغاليون في البحار

الشرقية كان كاملاً ، فقد عرف التجار والملاحون العرب كيف ينفذون من حلقات هذا الحصار ، وكان القدر من التجارة الذي ظلوا يعملون فيه ويحملونه إلى موانهم كافياً ليحفظ عليهم معاشهم ويقم كيانهم ريثما تجلى الغمة .

ثم جاء انهيار السيطرة البرتغالية في البحار الشرقية على يد دول أوربية أخرى ، من الهولنديين أولاً ، ثم الفرنسيين والإنجليز . وكانت لهم في شئون الشرق سياسة تختلف عن سياسة البرتغاليين ، وهى سياسة تقوم على تكوين الإمبراطوريات الاستعمارية الواسعة ، لاستغلال مختلف مواردها — لتجارها فقط — وعلى نحو ما فعل الهولنديون في جزائر الهند الشرقية ، وعلى نحو ما فعل الفرنسيون والإنجليز في الهند. أما في البحار فلا تقوم سياستهم وعلى الاحتكار وقفل المنافذ وسد المسالك — كما فعل البرتغاليون — وإنما تقوم على المشاركة والمنافسة مع الهيمنة السياسية والعسكرية لتأمين قوافل السفن وتأمين الطرق البحرية والبرية أيضاً التى تصل بين الوطن ومستعمراته .

وهكذا انفسح المجال لبلدان الخليج الفارسي بعد انحسار السيطرة البرتغالية في أوائل القرن السابع عشر لاستعادة قدر كبير مما كانوا قد فقدوه في القرن السابق من نشاط تجارى وملاحى . حقا إن هرمز التى كانت مزدهرة في القرن الرابع عشر ، لم تستطع أن تسترد شيئاً من مكاتها السابقة ، فقد كانت أول من أصابها ضربات البرتغاليين ، ولكن يقابل هذا إمامة عمان — أو مسقط — قد بلغت أوج عزها في القرن الثامن عشر ، واستمرت حتى القرن التاسع عشر — عصر الانقلاب الصناعى والملاحة

البخارية في غرب أوروبا — تتمتع بمكانة كبيرة حتى عاجلتها عجلة الاستعمار
البريطاني فقصت على مقوماتها .

وهكذا نرى أن القرنين السابع عشر والثامن عشر قد أفسحا الفرصة
لبلدان الخليج الفارسي لتحقيق قدر كبير من التماسك والتجمع ، تجمع
الوحدات الصغيرة في وحدات أكبر . وقد ذكرنا أن التشكيل السياسي
الحديث في الخليج الفارسي ، القائم على تكوين هذه المجموعة من السلطات
والمشيخات في ظل الأسرات المالكة الحالية ، إنما يرجع إلى القرن الثامن
عشر ، وبذلك تبسط — منذ ذلك الوقت — الجغرافية السياسي للخليج
الفارسي إلى حد كبير . وكان التطور المنطقي المتوقع أن يطرد هذا التجمع
واتماسك بين تلك الوحدات حتى ينتهي إلى وحدة شاملة تنتظم بلدان الخليج
العربية في دولة عربية واحدة ، أو تحالف عربي كبير .

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث حتى اليوم . ويرجع هذا — في رأينا
إلى أمرين : —

أولاً — إن هذه التشيكلات ليست بحرية صرفة ، وإنما هي بحرية
برية ، فصلتها بالداخل قائمة ومستمرة ، وعنايتها به متصلة ، وهو — إلى
حد كبير — مصدر تكوينها ونعرتها ، وإلكنه كان في الوقت نفسه مصدراً
لا ينقطع لمشكلاتها ومنازعاتها . وقد قلنا إن هؤلاء الناس قد حملوا إلى بيئتهم
الجديدة ما اعتادوه في باديتهم من تنازع وتنافس وتفاجر وتفاجر بالأنساب
وحرص على الثارلت الخ ، وهكذا أنهكت هذه الوحدات الصغيرة قواها في
منازعات البحر ومنازعات الصحراء ، وكان ذلك من أهم العوامل لتفريقها .

ثانياً — كان من الممكن حقا أن تم عملية التوحيد بين هذه الإمارات

الصغيرة بطريق القوة ، وكثيراً ما رأينا في الغرب وفي الشرق وحدات قوية لا يتم تكوينها إلا بالدم والحديد . وكان من الممكن أن تقوم بهذه المهمة إحدى دول الخليج الكبرى ، وقد حاولت عمان أن تلعب هذا الدور في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أو تقوم به دولة عربية أخرى من غير دول الخليج فعلاً كما حاولت الدولة السعودية في مختلف أطوارها وفي عهود قوتها أن تقوم به ، أو كما حاولت الإمبراطورية المصرية أن تقوم به على عهد محمد علي ، كان من الممكن أن تتحقق الوحدة السياسية لبلدان الخليج الفارسي على أحد هذه الأنحاء ، لولا الاستعمار البريطاني الذي أخذ ينفذ إلى هذه البلاد منذ القرن الثامن عشر ، فكان من أهم أهدافه الحيلولة دون تكوين وحدة سياسية كبيرة للبلدان العربية في الخليج الفارسي ، اللهم إلا هذا اللون من « الوحدة » ، في ظل العلم البريطاني .

* * *

وقد تأثر الخليج الفارسي أيما تأثر بهذين الانفجارين اللذين دويا في الشرق الأدنى في أواخر القرن الثامن عشر ، أحدهما انفجار داخلي ونعني به انتشار الدعوة الوهابية وما صحبها من توسع سعودي ، وتحقيق الوحدة السياسية لأكثر أجزاء الجزيرة العربية على نحو لم تعرفه الجزيرة منذ الخلافة الأولى . والآخر انفجار خارجي ، ونعني به الحملة الفرنسية بقيادة بوناپرت على مصر والشام ، وسعيها للتوسع في الشرق العربي وتهديد الطرق الموصلة إلى المستعمرات البريطانية في الهند .

ونكتفي هنا بأن نتوه بأثر هذين الانفجارين في توجيه السياسة البريطانية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، نحو الاهتمام بمنطقة الخليج

الفارسي ، اهتماما أخذ يزداد منذ ذلك الوقت ويتخذ أشكالا متنوعة ، ولكنه لم يفتقر قط في سيره قدما حتى حقق غايته في بسط السيطرة البريطانية على تلك المنطقة .

وللخليج الفارسي في السياسة البريطانية مكان كبير ، فهو للبريطانيين حلقة موصلات برية بحرية إلى الهند ، ومحطات لتجارة مربحة ، وقواعد للأسطول ، ومراكز استطلاع ومراقبة لشئون الشرق وحكامه ، في فارس والعراق والجزيرة العربية ، وهو لهم — اليوم فوق أهميته الاستراتيجية — مصدر هائل للزيت ، عصب الصناعة الحديثة وآلة الحرب .

وقد رسمت السياسة البريطانية للسيطرة على البلدان العربية في الخليج الفارسي منذ بدأ نفوذها في مياهه وشطآنه وجزائره حتى اليوم ، طريقا واضحا التزمته ، ولم تكذب تحميد عنه ، وهو يقوم على دعامين : —

الأولى — أن تحتفظ بريطانيا بحالة التفكك التي وجدتتها منذ وصلت إلى تلك الأنحاء في أواخر القرن الثامن عشر ، بل انها مضت في تشجيع عملية تفكك الوحدات الكبيرة ، ومن ذلك أنها رغم صداقتها للسيد سعيد سلطان مسقط في النصف الأول من القرن التاسع عشر لم تشجعه — بل عوقته — في استرجاع بعض النواحي التي خرجت على سلطانه ، بل إنها أنذرتة بعدم التقدم (لابتلاع) بعض الوحدات السياسية الأخرى ، وفي النهاية قسمت امبراطورية عمان قسمين كبيرين : عمان ووزنبار وقسمت بينهما الأسرة العمانية المالكة ، حتى يتمهد لها سبيل السيطرة عليهما جميعا .

والثانية — منع دول الخليج الفارسي ومشيوخاته من الاتصال — أية كان هذا الاتصال — بأية دولة (خارجية) حتى تقطع على أية دولة سبيل

التفوذ إلى الخليج ، كما فعلت بريطانيا إزاء فارس وتركيا والدولة السعودية
ومصر على عهد محمد علي ، وفرنسا وألمانيا وروسيا ، وبذلك تقف بريطانيا
وحدها فوق مياه الخليج تمسك ميزان الحكم بين دويلاته ، كما تقيم من
نفسها وحدها وسيطا بين دويلات الخليج والعالم الخارجي .

واستخدمت بريطانيا لتحقيق هذين الهدفين وسيلتين :

الأولى — عقد سلسلة من المعاهدات كبلت بها بريطانيا دويلات الخليج
الفارسي ، وقد بدأت هذه السلسلة منذ أواخر القرن الثامن عشر (وقت
حملة بونابرت على مصر) ، ثم امتدت على مدى القرن التاسع عشر ، وكلما
امتدت ضاقت حلقاتها حتى استحكت حول رقاب المشايخ والأمراء
والسلاطين !

والثانية — استخدام بريطانيا قوتها البحرية لتأديب بعض وحدات
الخليج ، إن احتاج الأمر ، أو التظاهر باستخدامها .

ثم جاءت نتائج الحرب الكبرى الأولى فأبعدت عز سياسة الخليج
العناصر المناوئة لانيجلترا ، وبقى الإنجليز والعرب في الخليج الفارسي
وجها لوجه .

ثم كانت موجة الشعور القومي التي غمرت دنيا العرب في أعقاب الحرب
العالمية الأولى ، ثم ازدادت حدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد
حققت قدراً كبيراً من النجاح في الشرق العربي والمغرب العربي ، وما لبثت
هذه الموجة أن وصلت إلى شطآن الخليج وجزائره ، فنهضت تلبس طريقها
إلى حياة حرة كريمة .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الإمبراطوريات الكبيرة ، وبدأ أن
ليس للوحدات الصغرى في ذلك العصر مكان ، إلا أن تكون تابعة أو ذملاً
لإحدى الدول الكبيرة ، تدور في فلكها وتفقد في ظلها حريتها واستقلالها .
وقد ظلت البندقية — ونعود هنا مرة أخرى للبندقية — تترنح بين الدول
الكبرى ، فتارة هي في حوزة فرنسا ، وتارة في ملك النمسا ، حتى أدركت
أن لا سبيل إلى نجاتها إلا بالاندماج في الوطن الإيطالى الكبير .

وهاهى مشيخات وإمارات وسلطنات الخليج الفارسى لا تزال في قبضة
الاستعمار البريطانى ، ولن يكون خلاصها إلا باندماجها في الوطن العربى
الكبير .

* * *

وإذ كان إنشاء الوطن العربى الكبير غاية يصبو إليها كل عربى مخلص ،
فإننا نرحب اليوم بصدور هذا الكتاب القيم الذى اختص — للمرة الأولى
في المكتبة العربية — بدراسة الأصول التاريخية للأوضاع الحديثة في
الخليج الفارسى ، وهى منطقة ينبغى أن يتجه إليها اهتمام العرب اليوم ،
باعتبارها جزءاً لا يتجزأ — وجزءاً ثميناً — من الكيان العربى . وما أشد
حاجتنا اليوم إلى دعم عواطفنا بالدراسة العلمية الرصينة لمختلف قضاياها
ومسائلنا . وأذكر أنى منذ أربع سنوات حين قدمت للترجمة العربية لكتاب
(بريطانيا والدول العربية) رجوت أن يكون هذا الكتاب المترجم حافزاً
للمدارسين والباحثين من العرب إلى الكتابة والتأليف في تاريخهم الحديث ،
فهم أحق بذلك وأخلص له وأقدر عليه .

لهذا كان سرورى شديداً حين أتيت لى الاتصال بالدكتور صلاح العقاد

عقب عودته من بعثته الدراسية بجامعة باريس ، ووقوفى على طائفة من نشاطه العلمى ، وخاصة الجهد الرائع الذى بذله فى رسالته الأولى فى تاريخ الدعوة الوهابية والدولة السعودية الأولى ، وفى رسالته الثانية فى التاريخ الاستعمارى بين فرنسا وانجلترا فى الخليج الفارسى أو شرق أفريقيا ، وكلها موضوعات تشكل صفحات هامة فى تاريخ العرب الحديث ، وقد اعتمد فى بحثها على وثائق كثيرة لم يسبق نشرها من دور المحفوظات البريطانية والفرنسية ، وعلى مراجع أخرى مطبوعة غير موجودة بمصر .




ثم كان سرورى أشد حين دفعت إلى الإدارة العامة للثقافة بوزارة التربية والتعليم هذا الكتاب الذى استخرجه الدكتور صلاح العقاد من رسالته وقصره على موضوع النفوذ البريطانى فى الخليج الفارسى ، ، لاقوم بمراجعته والتقديم له . فسنتح لى بذلك فرصة أتهزها لأقدم إلى المشتغلين بالتاريخ فى مصر وسائر البلاد العربية مؤرخاً شاباً مأمولاً أسرع إلى النضوج ، وأنا واثق أنه سيأخذ مكانه بينهم فى ثقة واطمئنان ، كما أقدم لهم وللقارئ عامة فى مصر وسائر البلاد العربية كتابه الأول ، مسجلاً عليه العهد الذى قطعته على نفسه أن يوالى البحث والكتابة فى تاريخ العرب الحديث .

أحمد عزت عبد الكريم

منشأة البكرى ١٩٥٦/١١/٢٦

حوض الخليج الفارسي

٥٠ ١٠٠ ١٥٠ ٢٠٠ كيلومتراً
٥٠ ١٠٠ ٢٠٠ ميلاً
مقياس الرسم ١:٤٠٠٠٠٠٠

أعلى من ١٥٠٠ متراً	
من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠	
أقل من ٥٠٠	



**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

مقدمة

لم يبد المؤرخون العرب حتى الآن اهتماماً بمنطقة الخليج الفارسي كغيرها من بلدان الشرق العربي وخاصة فيما يتعلق بالعصور الحديثة ، ويمكن تعليل ذلك بسببين :

أولاً : أن الوعي القومي في هذه المنطقة يعود إلى زمن قريب جداً . فالقومية العربية مثلاً لم تزحف إلى هذا الطرف الشرقي من العالم العربي إلا بعد أن توطدت من مراكزها الأولى في سوريا والعراق ومصر . وبعد أن أوجد استغلال البترول طبقة عمالية كونت نواة هذه الحركة القومية . ولا شك أن الوعي القومي من أهم الدوافع على الاهتمام بالبحث التاريخي .

ثانياً : أن منطقة الخليج الفارسي لا تتميز بوحدة جنسية أو جغرافية . ومن الناحية الجنسية يلاحظ أن غالبية السكان ، وإن كانوا من الناطقين بالضاد إلا أنه يخاطبهم عدد كبير من الفرس البلوختانيون^(١) والهنود . ومن الناحية الجغرافية تبدو خـلاقات ظاهرة في ، التضاريس بين البلدان الواقعة على سواحل الخليج . فسلطنة عمان تتألف من شريط واطيء ضيق تقوم وراءه سلسلة عالية من الجبال ، مما جعل نشاط سكان هذه البلاد موجهاً نحو الملاحة .

(١) سكان . بلوختان

وإلى الشمال الغربي تقع منطقة الأحساء ؛ وهي أرض منبسطة توجه سكانها نحو النشاط الزراعي لما فيها من عيون تجعلها أقل جفافاً بالنسبة لبيئة شبه جزيرة العرب، بينما سببت ضحولة الخليج في هذه المنطقة ، واختفاء الارتفاعات الساحلية منها ، إلى انعدام المراسي الصالحة للملاحة ، بعكس المنطقة الواقعة بين شبه جزيرة قطر وعمان التي تكثرت فيها الخلجان الصغيرة مما هيا المنطقة طبيعياً لحياة القرصنة التي كان لها في تاريخ البلاد أهمية كبرى . أما الساحل الشمالي الشرقي الذي يكون الآن الساحل الإيراني فتتد على طولته نحو ألفي كيلو متر ، سلسلة عالية من الجبال الصعبة المنافذ إلى الداخل ، مما عزل سكان فارس والسلطة المركزية فيها عن حياة البحر . ولقد اشتهر الفرس منذ غابر الزمن بخوفهم من حياة البحار ، حتى قال بعض المؤرخين العرب ليس من الخليج شيء فارسي إلا اسمه . وعلى ذلك فإن ذبوع اسم الخليج العربي الآن قد جاء موافقاً لحقيقة جغرافية ثابتة .

ورغم هذا التفكك الجنسي والجغرافي ، نرى أن تناول تاريخ هذه المنطقة كوحدة ، تقوم على منهج سليم ، ذلك أن الحقبة الأخيرة من تاريخ الخليج الفارسي تدور حول محور السياسة البريطانية . وهذه السياسة كانت توجهها إدارة موحدة تتخذ من الهند قاعدة لها ، ومن المعروف أن شركة الشرقية كانت تدير جميع حركات التوسع الاستعماري البريطاني في المناطق المتاخمة للمحيط الهندي . وقد صادفت السياسة البريطانية في الخليج الفارسي نجاحاً تاماً نظراً لعدم وجود أي سلطة قوية موحد على شواطئه منذ بدأ هذا التدخل في العقد السابع من القرن الثامن عشر . ولذلك كان مبدأ هذه

السياسة المحافظة على الوحدات السياسية الضعيفة الممككة التي لا تزيد في كثير من الأحيان على مشيخة لقبيلة ، وما زلنا نرى نتيجة لهذه السياسة تعدد الحماية على البلدان العربية خاصة في منطقة الخليج ، فعلاوة على إمارتي الكويت والبحرين ، يمكن تعداد ست حكومات تسميها السياسة البريطانية حكومات مستقلة ، لأنها مستقلة عن بقية العالم العربي . وهذه الحكومات من الشمال إلى الجنوب هي : مشيخة قطر ، وأم التيوين ، العجمان ، الشارقة ، دبي ، أبو ظبي .

أما سلطنة عمان الواقعة جنوب هذه المحميات ، فقد بقيت في عهد قوتها مقاومة بريطانية ، وسنلاحظ أن هذه السلطنة قبل ظهور الملاحة البخارية كانت من أقوى الدول البحرية في المحيط الهندي ، وتمتلك مستعمرات واسعة على الساحل الشرقي لإفريقيا . فلما نجحت بريطانيا في تفكيكها ، استطاعت فرض حمايتها على ما تبقى من هذه السلطنة الكبيرة في الركن الجنوبي الشرقي من بلاد العرب .

وكما اصطدمت بريطانيا بسلطنة عمان في العهد الماضي ، اصطدمت أيضاً بكل دولة قوية ظهرت حول الخليج الفارسي . اصطدمت بفارس حين فرضت طهران سلطتها في أواسط القرن التاسع عشر على رؤساء القبائل الذين كانوا يسيطرون على المنطقة الساحلية ، والذين كانوا أداة للنفوذ البريطاني ، ثم اصطدمت بالإمبراطورية العثمانية حين حاولت بسط نفوذها على البحرين والساحل الغربي من الخليج بواسطة ولايتها على بغداد . وأخيراً اصطدمت بالمملكة العربية السعودية وما زالت تحتصب بعض

(م ٢ — تطور النفوذ البريطاني)

أراضيها بحجة الدفاع عن الشياخات المستقلة .

وقد كان أصل هذا البحث رسالة قدمت إلى جامعة باريس لدرجة الدكتوراه، وكان الموضوع مقتصرًا على تنازع النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في منطقة الخليج الفارسي وتوابع عمان من سنة ١٧٩٨ - سنة ١٨٦٢ فرأينا :

أولا : أن نجزيّ البحث إلى كتابين . أولها يخصص لمنطقة الخليج الفارسي ويتبع السياسة البريطانية بصفة خاصة ، لأن ظهور النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة كان لفترة محدودة .

ثانيا : أما الكتاب الثاني فيتناول تاريخ العرب في شرق إفريقيا وقصة تقسيم دول أوروبا الغربية ميراثهم فيما بينها . وسيظهر هذا الكتاب عن قريب إن شاء الله .

وفي نفس الوقت رأينا أن نبتديّ البحث بسنة ١٧٦٣ ، وهو التاريخ الذي بدأت فيه بريطانيا تهتم تجاريا بالخليج الفارسي ونتهى به إلى العصر الحاضر ، حتى نعطي للقارىء غير المتخصص صورة كاملة عن تطور النفوذ البريطاني من منشئه إلى وقتنا هذا .

وقد أتاحت لنا الإقامة بأوروبا أثناء إعداد الرسالة الاتصال بالمراجع الأصلية في دور الوثائق بفرنسا وبريطانيا ، والاطلاع على عدد كبير من المراجع الخاصة بهذا الموضوع والمنشور أغلبها بإنجلترا .

هذا ويسرني أن أسدي عظيم شكري إلى إدارة الثقافة العامة التي
أتاحت لي نشر هذا الكتاب، وللإدارة السياسية للجامعة العربية التي سهلت
لي الإطلاع على كثير من الوثائق النافعة . كما أسجل عظيم تقديري للتوجيهات
القيمة التي أشار بها على أستاذنا الدكتور عزت عبد الكريم ، وهي التي
فتحت لهذا الكتاب آفاقاً أوسع مما كان مقرراً له من قبل ؟

المؤلف

القاهرة ١٩٥٦/١١/٢٢

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الأول

ظهور أهمية الخليج الفارسي

للدول الأوروبية سنة ١٧٦٣ - ١٧٩٨

(١) نشاط بريطانيا التجارية :

كشفت حرب السنوات السبع عن أهمية الخليج الفارسي كطريق من أسرع الطرق لنقل الأنبا. بين أوروبا والهند .

ومن المعروف أن تلك الحرب التي نشبت بين إنجلترا وفرنسا من سنة ١٧٥٦ - سنة ١٧٦٣، لم تقتصر على القارة الأوروبية، بل كان النزاع على المستعمرات من أهم صورها . وأسفرت عن نتائج بعيدة الأثر في هذا الميدان . فقد تنازلت فرنسا لإنجلترا بمقتضى معاهدة الصلح الموقعة في باريس في فبراير سنة ١٧٦٣ عن جميع ممتلكاتها في شبه الجزيرة الهندية . وبذلك خلا الميدان لبريطانيا وحدها لسيطر نفوذها حول المناطق المتاخمة للبحر الهندي . وقد وزعت حكومة (*) شركة الهند الشرقية ممتلكاتها على

(*) كان النظام السائد لدى الاستعمار البريطاني هو منح شركات خاصة حق الاحتكار التجاري في منطقة محددة . وهذا الاحتكار التجاري كان يتطور بطبعه إلى تدخل سياسي ثم إلى إلغاء الحكومات المحلية وإبدالها بحكومات تابعة للشركة . وفي نفس الوقت كانت هذه الشركات ذات صبغة قومية، أي أنها تراعى مصالح الدولة مانحة الامتياز . وهذا ما حدث لشركة الهند الشرقية المنشأة سنة ١٦٠٠ والتي أصبحت =

الحكومات الرئيسية الثلاث التي أقامتها في الهند وهي : حكومات البنغال ، ومدراس ، وبومباي كل حسب موقعها الجغرافي . وهكذا جاءت منطقة الخليج الفارسي في دائرة اختصاص حكومة بومباي .

كانت أول خطوة اتخذتها حكومة بومباي تمهيدا لاستخدام الخليج الفارسي طريقاً للواصلات ، هي إنشاء قنصلية في البصرة الواقعة في نهاية خط الملاحة في الخليج ، وصدر بذلك فرمان عثمانى سنة ١٧٦٤ تصديقا على على إقامتها . وكانت الخطة المرسومة لسير البريد هي أن تكون البصرة محطة لنقل الرسائل من الطريق البحري إلى طريق القوافل الذي يسير غرب الفرات ، ثم عبر بادية الشام ، وينتهي إلى حلب . وهناك تولى الوكالة الإنجليزية التابعة لشركة شرق البحر الأبيض المتوسط نقله بسفنها إلى الجزائر البريطانية فقد كانت حلب من أهم المراكز التجارية لهذه الشركة وأقدمها ، وعلى صلة منتظمة بأوروبا . وكان من المؤمل أن يستغرق هذا الطريق خمسة أشهر لنقل البريد بين الهند وبريطانيا . بينما كان طريق الزجاء الصالح المتبع حتى ذلك الوقت يستغرق أحد عشر شهراً . ولذا لم يعرف نبا قيام حرب السنوات السبع في الهند إلا بعد نشوبها في أوروبا بسنة .

وهناك سؤال لا بد أن يتبادر إلى الذهن وهو : لماذا اتجه تفكير الحكومة الإنجليزية - الهندية إلى الخليج الفارسي دون البحر الأحمر . مع أن المسافة التي يجب عبورها على الأرض بين السويس والإسكندرية أقصر بكثير من المسافة بين البصرة والإسكندرية وميناء حلب . أي أن طريق البحر الأحمر أسرع من طريق الخليج الفارسي ؟

= منذ سنة ١٧٦٥ هيئة سياسية تدير مناطق شاسعة في الهند . وقد ألقى هذا النظام سنة ١٨٥٧ - وحلت محل الشركة : إدارة حكومية بحتة [وأعلنت ملكة إنجلترا إمبراطورة على الهند] .

الجواب على هذا السؤال هو أنه فضلا عن عدم وجود أى تمثيل تجارى أو سياسى لبريطانيا فى المدن المصرية كما هو الحال فى حلب فى ذلك الوقت ، فقد كانت الدولة العثمانية تمنع الملاحة الأوربية فى البحر الأحمر ما بين النخا (*) والسويس ، بحجة المحافظة على الأماكن الإسلامية المقدسة بالحجاز من الدول المسيحية ، ولكن يبدو أن أشرف مكة لاحظوا الفائدة المادية التى ستعود عليهم من فتح الملاحة للأوربيين حتى جدة عن طريق تحصيل الرسوم الجركية فى هذا الميناء ومقاسمتها مع الوالى العثمانى ، فبدأت السفن الانجليزية والهولندية تظهر فى ميناء جدة منذ أواسط القرن الثامن عشر وبذلك زالت حجة القسطنطينية فى منع الملاحة الأوربية من شمال البحر الأحمر . وقد قام بعض أفراد بريطانيين بمحاولات لدى حكام مصر من الأمراء المماليك الذين كانوا يقبضون على السلطة الفعلية فى مصر ، لفتح شمال البحر الأحمر وميناء السويس للملاحة الانجليزية . ونجحت محاولة وحيدة قام بها ضابط بريطانى يدعى وليم جريج William Greig لدى محمد أبى الذهب وأدت إلى عقد معاهدة تجارية بين مصر وحكومة الهند فى ٧ مارس سنة ١٧٧٥ ، نصت على حرية الملاحة فضلا عن تخفيض الرسوم الجركية . ولكن القسطنطينية ظلت تقاوم هذا الإجراء ، فلم توافق على تلك المعاهدة ، بل أصدرت سنة ١٧٧٩ فرمانا يؤكد منع الدول المسيحية من تسيير سفنها بين جدة والسويس . ويبدو أن شريف مكة قد استخدم

(*) مدينة على الساحل اليمنى كانت من أكبر الموانئ فى البحر الأحمر عندما كانت زراعة أشجار البن غير معروفة خارج بلاد اليمن ، فلما نقلت زراعتها إلى أمريكا الوسطى والبرازيل وانتشر فى هذه البلاد ، ذهب أهميه هذا الميناء الكبير .

كل ما يستطيعه من وسائل الضغط لدى القسطنطينية لاستصدار هذا فرمان الذي ضمن له استمرار التجارة في ميناء جدة .

وكما أن استخدام البحر الأحمر كان يفترض إقامة علاقات طيبة مع مصر ، استلزم استخدام الخليج الفارسي إقامة علاقات ودية بين الهند وولاية بغداد العثمانيين . ورغم أن هذه الولاية كانت تحكمها منذ سنة ١٧٠٤ أسرة شبه مستقلة من المماليك الكرج^(١) ، فإنها كانت تلتزم الأوامر المتعلقة بالسياسة الخارجية التي تصدر إليها من الأستانة ، وعلى ذلك كان ولاية بغداد ينفذون نظام الامتيازات الاقتصادية للأوروبيين طبقا لالتزامات الدولة العثمانية مما ساعد على نشاط التجارة بين الهند والعراق . كما أن ولاية بغداد كانوا يعتمدون على الهند في استجلاب الأسلحة الانجليزية ويتلقون عوناً فعلياً كلما تعرضت العراق لغزو فارس .

وقد شهد القرن الثامن عشر محاولات عديدة من هذا النوع ، فعندما احتل الفرس البصرة من سنة ١٧٧٦ - سنة ١٧٧٩ أظهرت الهند استعداداً لإعادة بعض السفن لولاية بغداد، بل والاشتراك معهم في محاصرة الشواطئ الفارسية . وربما كان الدافع لحكومة الهند على هذا العرض السخي إنسحاب وكالتها بالبصرة أثناء الحصار الفارسي مما اضطرها إلى الانتقال إلى الكويت . على أن هذه الحركة قد أتاحت لحكومة بومباي الاتصال بهذه الإمارة العربية للمرة الأولى ، وكشفت لها عن قاعدة جديدة يمكن إستخدامها محطة لمبدأ سير القوافل حاملة البريد ، إذا لم تسمح الظروف في ولاية بغداد . وفعلاً التجأت ولاية البصرة إلى الكويت في مناسبات عدة

(١) أسرة المماليك التي حكمت العراق ، وكانت شبه مستقلة من سنة ١٧٠٤ حتى استعادت الأستانة سلطتها الكاملة على ولاية بغداد .

كما حدث سنة ١٨٢١ ، حين طرد داود باشا والى بغداد المقيم البريطاني وساءت العلاقات بين الولاية والهند نحو سنتين .

لم يكن نقل البريد هو العامل الوحيد في توجيه نظر الهند إلى منطقة الخليج الفارسي ، فقد أشرنا إلى النشاط التجاري بين البصرة وسواحل الهند ، ولم يكن العراق وحده في منطقة الخليج الفارسي هو الذي يستغرق البضائع التي تحملها السفن البريطانية من الهند والشرق الأقصى ، ولكن فيما يخص هذه الولاية نضيف أن تحديد الرسوم الجمركية بثلاثة في المائة على الواردات وإعفاء الصادرات إعفاء كاملا كما هو منصوص في الامتيازات ، كان يطبق بدقة في هذه الولاية ، بل إن تجارة الرعايا العثمانيين كانت تدفع ضرائب جمركية تصل إلى ٧٪ مما جعل الأجانب الأوربيين في المكان المفضل .

وقد كتب قنصل فرنسا في البصرة «بيردريو Perdrieau» ، يوجه نظر حكومته إلى أهمية التجارة الإنجليزية ، وحضها على مساندة بريطانيا في هذا الميدان . كتب يقول : « ترسل حكومة الهند في كل سنة إلى البصرة خمس سفن أو ستا محملة بالمنسوجات الصوفية والقطنية والتيلية والسكر والبهارات ، وتوزع بعد ذلك في العراق وفارس والبلاد الأخرى المحيطة بالخليج » .

أما فارس فقد كانت سوقا معروفة لضباط شركة الهند منذ سنة ١٦٢٢ ، فقد اشتركت البحرية البريطانية في ذلك التاريخ في تخليص جزيرة هرمز من البرتغاليين ، ومنحت فارس الشركة الإنجليزية وكالة في بندر عباس ، الميناء المقابل للجزيرة مكافأة لها على هذا العون . ولكن بعد سقوط الدولة الصفوية سنة ١٧٢٦ ، هوت فارس إلى حالة من الفوضى التامة استحالت معها

استمرار رخاء التجارة . وإذا كانت الوكالة البريطانية قد استمرت في بندر عباس حتى قيام حرب السنوات السبع سنة ١٧٥٦ فذلك فقط من أجل التنافس مع شركة الهند الهولندية ، وإلا فقد كانت الوكالة في بندر عباس مصدر خسارة للشركة البريطانية منذ أنهكت فارس الحروب الداخلية .

وقد فكرت بريطانيا أن تفتح طريقاً آخر غير الخليج الفارسي لتصريف منتجاتها الصوفية في فارس ، إذ كانت هذه البلاد من أهم الأسواق لاستهلاك المنتجات الصوفية ، وأنشأت سنة ١٧٤٤ الشركة المسكوفية* لتصريف البضائع في فارس عبر روسيا . وقد باءت هذه المحاولة بالفشل لأن حكام المسكوف كانوا يعارضون الاتصال بين فارس وأوروبا عبر بلادهم . فلما توطدت أقدام بريطانيا في الهند بعد معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ عاودت بومباي المحاولات لفتح الخليج الفارسي أمام التجارة الإنجليزية . وقد سجلت نجاحاً حاسماً باتفاق وقع أولاً مع شيخ منطقة بوشهر ؛ سعدون بن آل نصر ؛ في ١٢ أبريل سنة ١٧٦٣ وأهم نصوص هذا الاتفاق هي : —

١ — إعفاء البضائع التي يستصدرها أو يوردها لإنجليز من الضرائب الجمركية . والاقصار على ٣٪ تحصل من التجار الذين يبيعون أو يشترون منهم .

٢ — يكون استيراد الصوف وبيعه وفقاً على التجار الإنجليز وخدمهم ، ويجوز الاستيلاء عليه إن ثبت مجيئه من مصدر آخر .

٣ — لا يجوز لأي دولة أوروبية أخرى إقامة وكالة في بوشهر مادام الإنجليز محتفظين بوكالتهم .

(*) نسبة إلى المسكوف ؛ وهو الإسم الشائع حتى ذلك الوقت لتسمية دولة روسيا التي بدأت حياتها في ولاية موسكو .

٤ — يستمتع السكان المحليون المشتغلون بخدمة البريطانيين بنفس الحماية التي يستمتع بها البريطانيون أنفسهم . وتحتوى المعاهدة على مواد أخرى تفصل الضمانات لتنفيذ هذه المبادئ ، كإقامة حرس بريطاني مستقل في بوشهر ، ومسئولية السلطات المحلية عن المدنيين لدى التجار الإنجليز .

ويعتبر هذا الاتفاق أساسا للعلاقات الإقتصادية والسياسية التي قامت بعد ذلك بين بريطانيا وفارس . خاصة وأنه لم يقتصر على حاكم بوشهر ، بل عمم على منطقة الخليج الفارسي بفرمان أصدره كريم خان الزندي الذي حكم فارس من سنة ١٧٥٧ إلى سنة ١٧٨٠ . وقد جاء في هذا الفرمان : « أن ولیم اندرو پرایس Andrew Price حاكم الأمة الإنجليزية في الخليج ، بعد أن أقام وكالة لشركة الهند الشرقية في بوشهر ، أرسل إلينا توماس درنפורد Thomas Durnford ، وقررنا منحه جميع الامتيازات المنصوص عليها في الاتفاق مع شيخ بوشهر ، وجعله ساريا على جميع السواحل التابعة لنا . فيجوز للشركة إنشاء أى وكالة في أى مكان تختاره ، ويجوز لها تحصين وكالتها كما تشاء .

وتعتبر الامتيازات المترتبة على هذا الفرمان ماثلة للامتيازات التي يستمتع بها الأوروبيون في الدولة العثمانية ، والتي ترجع إلى سنة ١٥٣٦ ، بل وتضيف فيما يخص فارس حق الإنجليز في احتكار بعض السلع . ومنذ ذلك الوقت اتخذت بوشهر قاعدة للنفوذ البريطاني في الخليج الفارسي . وتحولت من وكالة تجارية إلى مركز سياسي يفرض حمايته على الإمارات الصغيرة في المنطقة كما سنرى .

ورغم أن هذه الوكالة لقيت في مبدئها بعض الصعوبات حتى اضطرت

إلى الاختفاء بين سنة ١٧٧٤ و سنة ١٧٨٠ ، فقد بدأت نشاطها بشكل أخاف كريم خان نفسه . ذلك أن فارس الفقيرة في مواردها الطبيعية كانت مضطرة لدفع أثمان البضائع نقداً للانجليز ، ولهذا أصدر كريم خان فرماناً سنة ١٧٦٩ ، وهو يقضى بتحريم خروج العملة الذهبية من فارس والتعامل بها في التجارة مع الأجانب . وهكذا كان الوضع بالنسبة لولاية بغداد التي لم تكن تصدر إلى الهند سوى كميات محدودة من البلع ، بينما كانت تستورد منها سلعا عديدة وتدفع الفرق نقداً . وقد جاء في تقرير عن تجارة الخليج الفارسي ، كتبه الضابط ملكول المتخصص في هذه الشؤون سنة ١٨٠٠ ، أن ٩٠ ٪ من تجارة الخليج تقوم على ميزان في صالح حكومة الهند ، حيث تدفع ثمن البضائع بالعملة المعدنية . ومن ثم لوحظ أن التولؤ المستخرج من جزائر البحرين كان يؤول بواسطة هذا الطريق إلى المستعمرين في الهند .

وقد قدر التقرير المذكور المبيعات الانجليزية في الخليج بنحو ١٦٠ مليار روبية^(١) . وعندما كانت هذه البلدان تعجز عن إيجاد النقد اللازم ، كانت شركة الهند تتحمل الخسائر لأنها كانت مضطرة إلى بيع كمية معينة سنوياً لا تستطيع انقاصها .

وعلاجا لهذه الحالة ، اقترح مانستي Manesty الحلول الآتية :

أولا : البيع للتجار المحليين على سبيل التسليف عند انعدام النقد .

(١) يساوي الجنيه الاسترليني الآن نحو ١٢ روبية ... وكانت قيمتها آنذاك أقل منها الآن .

ثانياً : قبول المقايضة .

ثالثاً : إقامة وكالتين جديدتين؛ إحداهما في السند والأخرى في مسقط .

تقدم مانسى بهذه المقترحات سنة ١٧٩٧ ، ولكن ما كادت تصل إلى بومباي حتى حدثت في الخليج مشاكل أخرى جعلت المسائل التجارية في الدرجة الثانية من الأهمية وإن ظلت طوال المدة السابقة هي العامل الأول لاهتمام بريطانيا بهذه المنطقة . ولكن قبل أن نبحت هذه المشاكل المترتبة على الحملة الفرنسية على مصر ، لا بد أن نعرض سريعا لمركز فرنسا في الخليج الفارسي قبل قيام هذه الحملة .

(ب) فرنسا والخليج الفارسي :

تعتبر فرنسا في الفترة التي ندرسها ، الدولة الأوروبية الثانية في المحيط الهندي ، إلا أن قوتها كانت تتركز في الركن الجنوبي الغربي من المحيط حيث تقوم جزيرتا موريشس وبوربون(*) في مواجهة الساحل الإفريقي لموزمبيق.

(*) كانت الجزيرة الأولى وهي الكبرى حتى سقوطها في أيدي الإنجليز تسمى أيل دي فرانس Ile de France ، ثم ذاع بعد ذلك الاسم الإنجليزي موريشس Mauritius ، وإليها ينسب الموريشان سكان الجزيرة ، وهم خليط مولد من المستوطنين الفرنسيين الأوائل والزنج المستجلبين كرقيق من أفريقيا . وما زالت اللغة الفرنسية والمذهب الكاثوليكي غالين عليهم . أما الجزيرة الثانية وهي الصغرى فما زالت تابعة لفرنسا وتحمل اسم جزيرة ريونيو Réunion

وحتى بعد استرجاع المدن الخمس (١) الهندية في معاهدة فرساي سنة ١٧٨٣، كانت العلاقات بين دول الخليج وفرنسا تدار معظمها بواسطة مستعمرة موريشس إلى أن سقطت في أيدي الانجليز سنة ١٨١٠، وقد نتج عن ذلك أن توطلت العلاقات التجارية بين فرنسا وبين سلطنة عمان بصفة خاصة . بل لا يكاد يكون لفرنسا نشاط تجارى يذكر مع البلدان الأخرى الواقعة على سواحل الخليج . نعم كان لفرنسا ممثل سياسى فى بغداد، ولكن كثيراً ما كانت فرنسا تكفل التمثيل إلى أسقف بابل مما جعل نفوذها فى هذه الولاية أدياً أكثر منه تجارياً ، كما أن تجارتها القليلة مع فارس كانت تمر بحلب ثم عبر طريق القوافل المار بشمال العراق .

وقد يتساءل القارىء أى أهمية يمكن نسبتها إلى العلاقة بين الدول الأوروبية وبين سلطنة صغيرة كسلطنة عمان، التى هى الآن من أفقر الإمارات العربية فى منطقة الخليج الفارسى وأكثرها انزواء . والحق إن وضع هذه السلطنة الآن مختلف كل الاختلاف عن وضعها فى أواخر القرن الثامن عشر . فبعد أن قامت أسرة البوسعيد سنة ١٧٥٤ بتوحيد السلطنة فى شبه جزيرة العرب ، اتجهت إلى استخدام قوة عمان التقليدية . أى القوة البحرية لإنشاء المستعمرات العربية على السواحل المتاخمة للمحيط الهندى . وفى عهد سلطان ابن احمد الذى حكم من سنة ١٧٩٢ — سنة ١٨٠٤ ، قدرت بحرية مسقط ب ٥٠٠ سفينة ، متوسط حمولة كل منها ٢٥٠ إلى ١٠٠٠ طن، بالإضافة إلى

(١) كانت هذه المدن مجرد محطات بحرية ، وظلت تابعة لفرنسا حتى ضمت إلى الإتحاد الهندى سنة ١٩٥٤، وكانت بند شيرى Pondichery على الطرف الجنوبى لشبه الجزيرة بمثابة عاصمة لهذه الملكات ، أما المدن الأخرى فهى كريكال ، ويناهاون ، جورندشور ، مزيلباتام .

ثلاث سفن حربية يملكها السلطان ، عدا ١٠٠ سفينة أخرى يملكها أهل صور ، ثاني مدينة بحرية في عمان . وقد امتدت توابع هذه السلطنة إلى جزء كبير من الساحل الشرقي لإفريقيا ، وضمت على ساحل مكران مدينتي جوادور ، وشوربار سنة ١٧٩٢ ، وعلى الشاطئ الفارسي المقابل ، ميناء بندر عباس الذي تنازل عنه الشاه لعمان على سبيل التأجير ، وذلك بعد احتلال مسقط للجزر المواجهة للشاطئ الفارسي كهرمز ، وكشم ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى لوقوعها على مدخل الخليج ، والتي كانت من أقوى حصون البرتغال في المحيط الهندي . كما أن سلاطين عمان كانوا يدعون السيادة على جزر البحرين ، وقد حاولوا في مناسبات عدة الاستيلاء عليها ولكنهم اصطدموا دوماً بالمعارضة البريطانية . وقد أصبحت مسقط بفضل اهتمام سلاطين عمان بالذات التجارية ، مستودعاً لجميع منتجات الممتلكات العمانية بل ومنتجات البلدان المجاورة . ومن ثم أمكن التبادل التجاري على مدى واسع ، فكانت المستعمرة الفرنسية تصدر إلى مسقط المنتجات الاستوائية وتعتمد عليها اعتماداً كبيراً فيما يخص مؤوتها ، ولكن هذه العلاقات كانت معرضة دائماً للتوتر بسبب إعتداء القراصنة الفرنسيين على السفن العربية وخاصة أثناء قيام الحروب مع إنجلترا .

بدأت مسألة حياد مسقط تثار للمرة الأولى في السياسة الأوروبية أثناء حرب الاستقلال الأمريكية . فقد كتب القنصل الإنجليزي لا توش سنة ١٧٨١ يستنكر لدى حكومة بومباي انتهاك فرنسا لحياد مسقط وذلك باعتدائها على السفن العربية والإنجليزية الراسية في مسقط .

ورغم هذا التوتر الطارئ ازدادت العلاقات التجارية بين فرنسا وعمان

بعد انتهاء الحرب سنة ١٧٨٣ (*) ولكن تاريخ البحرية لا يسجل ظهور سفن تجارية فرنسية في الخليج، مما يؤكد أن أسطول عمان التجارى هو الذى كان يتولى عملية النقل بين الخليج وبين المستعمرات الفرنسية ، ومن ثم كان التبادل التجارى أربح بالنسبة لأهل عمان . وهذا يفسر تفضي سلطان مسقط عن إعتداءات القراصنة الفرنسيين ، واستعداده لإقامة وكالة فرنسية سنة ١٧٨٥ ، بينما رفض في نفس الوقت عرضا بريطانيا (*) بهذا المعنى . وقد أراد قنصل فرنسا في هذه البلاد استغلال الظروف ، وأخذ يبعث الرسائل إلى حكومته حاثا لها على إنشاء وكالتين : إحداهما في مسقط ، والأخرى في البصرة التى هى أنفع من بغداد من حيث الإشراف على التجارة وطرق الملاحة في الخليج . ولكن فرنسا لم تعر هذا الموضوع اهتماماً واكتفت بتعويض سلطان عمان سنة ١٧٩٠ بسفينة حربية صغيرة بدل ما سلبه القراصنة الفرنسيون من العمايين .

ويبدو أن الحكومة الفرنسية كانت تنظر إلى البحر الأحمر دون الخليج الفارسى . على أنه الطريق البحرى الأهم من الناحيتين التجارية والبحرية إذ كان لفرنسا وكلاء بمصر يستطيعون الاتصال بجزيرة موريشس عن طريق البحر الأحمر مباشرة وبحكم موقع موريشس الجغرافى يصبح هذا الطريق أقصر الطرق ما بين فرنسا والمحيط الهندي . ومن الناحية الاستراتيجية كانت

(*) أعلنت فرنسا بهذه المناسبة الحرب على إنجلترا سنة ١٧٧٨ وأرسلت حملة بحرية قوية في المحيط الهندي ١٧٨١ بقيادة سوفرن ١٧٩٦ .
(*) انظر رسالة من سلطان بن أحمد إلى روسو قنصل فرنسا في بغداد ١٧٩٦/١٠/١٧ ، ويدعى المؤرخ الانجليزى مايلز أن الحملة الفرنسية العسكرية التى أرسلت إلى الخليج بقيادة الكونت روزنلج هى التى فرضت على السلطان قبوله الوكالة الفرنسية .

الحكومة الفرنسية ترسم خططاً غزو الهند على أساس استخدام البحر الأحمر كأنسب طريق لسير الحملة . ولا شك أن هذا الاتجاه كان من أهم الدوافع لقيام الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ . على أنه بعد نشوب حرب جديدة بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٧٩٣ بدأت فرنسا تنظر إلى الخليج الفارسي كقاعدة هامة في حالة قيام حملة ضد الهند . ومن المعروف أن فرنسا كانت تقف في هذه الحرب موقف المهاجم . ولذلك كان اختيار قواعد في الخليج الفارسي ألزم لتهديد الهند بصورة مباشرة . وقد مهدت حكومة الثورة الفرنسية لهذا العمل بخطوتين :

أولاً : إنشاء قنصلية في مسقط .

ثانياً : إرسال بعثة إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند .

ففيما يتعلق بمسقط ، اتخذت لجنة الشؤون الخارجية قرارها بإنشاء قنصلية منذ ابتداء الحرب ، واختارت لها أحد الرحالة الجغرافيين العارفين ببلاد العرب وبفارس وهو بوشمب Beauchamp

وقد جاء في التعليمات الخاصة بتعيينه ، أن قنصلية مسقط إنما أنشئت للتجسس على حركات الإنجليز في الهند ودراسة الأحوال الداخلية في هذه البلاد ، وكذلك دراسة الطرق التي يمكن أن يستخدمها غزو فرنسا للشرق . ولكن لجنة الشؤون الخارجية لم تعمل على إنجاح بعثتها إلى مسقط لو أنه قدر لبوشمب الوصول إلى مقر عمله يوماً ما . فمن جهة رفضت اللجنة طلب سلطان مسقط تعويضاً عن إعتداءات فرنسية جديدة تكررت بعد قيام

(م — ٣ تطور النفوذ البريطاني)

الحرب الإنجليزية الفرنسية . وذلك بحجة أن السفن العمانية لا تحمل الوثائق الدالة على جنسيتها كما هو النظام المتبع في البحريات الأوربية ، ومن جهة أخرى لم تأخذ اللجنة باقتراح بوشمب توقيع معاهد صداقة مع سلطان مسقط كأساس لإقامة علاقات طيبة في المستقبل . وسرى أن السياسة الإنجليزية قد استفادت من اتخاذ هذا المبدأ في علاقتها مع مسقط ولكن فرنسا كانت تعتبر هذه السلطنة تابعة الأستانة ، وبناء على هذا الاعتقاد الخاطيء ارتكبت خطأ آخر حيث الزمت مبعوثها الطواف بأنحاء الدولة العثمانية قبل مسيره إلى مسقط ، وعلى ذلك فوتت آخر فرصة لكسب هذه البلاد إلى جانبها . فعند وصول الحملة الفرنسية إلى مصر لم يكن بوشمب قد انتهى بعد من طوافه بأنحاء الدولة العثمانية ، وعلى ذلك أصبح وعوله إلى مقر عمله أمرا مستحيلا ، إذ من المعروف أن هذه الحملة أثارت جميع الأقطار الإسلامية ضد فرنسا . ولم يستطع بوشمب حيثئذ فعل شيء أكبر من الفرار من حلب إلى مصر ، بينما كان الإنجليز يتوقعون وصوله إلى مسقط منذ سنة ١٧٩٦ مما أثار قلق السلطات في الهند حتى أرسلت إلى سلطان بن أحمد تعرض عليه ٨٠٠٠ جنيتها في مقابل تسليم كل من المبعوثين الفرنسيين الثلاثة . ويستنتج من هذا أنهم كانوا يعتقدون أن المبعوثين الآخرين المرسلين إلى فارس كانا يقيمان في ذلك الوقت بمسقط .

والحق أن البعثة التي أرسلت إلى فارس قد نجحت في الوصول إلى طهران في منتصف عام ١٧٩٦ وذلك لأن كل ما يتعلق بمسيرها وبأهدافها قد أحيط بالسرية التامة فقد خرج المبعوثان الفرنسيان أوليفيه Olivier و (بروجير Braguière) منذ سنة ١٧٩٣ تحت ستار عالين نباتيين .

وبعد أن ساحا في أنحاء الدولة العثمانية ومصر، وكلت إليهم حكومة الثورة الفرنسية زيارة فارس رغم أن هذه البلاد لم تكن تعتبر — كما ستصبح سنة ١٨٠٥ — مرحلة هامة على الطريق المؤدى إلى الهند . فإن الأهداف السياسية لبعثه النبائين غير مشكوك فيها ، كما تدل التعليمات المرسلة من الحكومة الفرنسية ، وهى تتلخص فى إقناع الدول المعادية لروسيا : تركيا ، وفارس ، بالالتفاف حول فرنسا لاتفاق مصالحها مع مصالحهما . ولكن لم تسفر هذه البعثة عن نتيجة إيجابية فيما يختص بأهدافها فى السياسة ، ولعل السلطات البريطانية بالهند لم تكن تعلم بفشلها السياسى ، ولكن وجود ممثلين لدولة معادية فى فارس كان كافياً لإثارة قلق البريطانيين لما لديهم من امتيازات اقتصادية فى هذا الاقليم . ولذلك حاول وكيل شركة الهند الشرقية بالبصرة إقناع والى بغداد بتسليم المبعوثين الفرنسيين ، ومن المؤكد أنهما بحثا فتح فارس والعراق للتجارة الفرنسية عن طريق الخليج . وكتب أوليفيه يوصى حكومته باستخدام السفن الفرنسية لنقل مصنوعاتا إلى بلدان الخليج ، وبضرورة نقل ممثلها من بغداد إلى البصرة للإشراف على هذه العمليات التجارية ، وهو يتوقع أن تلقى الأصواف الفرنسية سوقا رابحة بفارس لا اعتدال ثمنها بالنسبة للأصواف الإنجليزية التى تحتكر السوق . ومن الناحية الحربية أوصى أوليفيه بعدم اتخاذ أية خطوة لإقامة حامية فرنسية بجزيرة خاراج التى كان كريم خان قد منحها لفرنسا سنة ١٧٦٩ . ويعلل ذلك الرأى بأن هذه الحامية لا تفيد شيئاً لعزلتها ، وإنما تصبح ضرورية عند تنفيذ مشروع غزو مصر . وسنرى فى الفصل القادم صواب هذا الرأى . فقد كان للحملة الفرنسية على مصر رد فعل مباشر على منطقة الخليج وأصبح التنافس السياسى والحربى بين إنجلترا وفرنسا هو الموجه لتاريخ هذه المنطقة لعدة سنين .

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الثاني

تدخل بريطانيا السياسي

في منطقة الخليج رداً على الحملة الفرنسية على مصر

١٧٩٨ - ١٨٠١

قبل أن تهبط الحملة الفرنسية شواطئ مصر ، كانت بريطانيا على علم بأن فرنسا تنوي غزو جهة ما في الشرق الأوسط ، تمهيداً لمهاجمتها في الهند . وما زاد حذرهما من الخطر الفرنسي ، أن مالارتيك حاكم جزيرة موريشس أعلن في أبريل سنة ١٧٩٨ عزمه على التعاون مع تپو صاحب ، سلطان ميسور . ومن أشد الأمراء الهنود مقاومة للتوسع البريطاني في ذلك الوقت ، وكان من المتوقع أن يتم الاتصال بين تپو والفرنسيين في موريشس عن طريق عرب عمان ، وقد كتب سميث وكيل شركة الهند في بوشهر : إن مسقط ستصبح عما قريب وكراً للجاسوسية الفرنسية على الهند ، لأن خمسا أو ست سفن عربية تقوم بنقل التجارة بين موريشس ومسقط وساحل ملبار ، ولا شك أن قتل الأنبا سيكون مورد ربح للبحارة العرب ، لذلك اتخذت إدارة الشركة في لندن تدابير منذ شهر يولية سنة ١٧٩٨ لتأمين المنافذ المؤدية إلى المستعمرة الكبرى ، فمنها إرسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر بقيادة الأميرال بلانكيت Blanket ، وتعيين ممثل سياسي في بغداد ليشراف على

حركة سير البريد عبر العراق الذي قد يصبح بعد نجاح الفرنسيين الممر الوحيد للبريد بين أوروبا والهند . وأخيرا عقد اتفاق مع سلطان مسقط لمنع الفرنسيين من التسرب إلى الخليج الفارسي . وعندما عرف في بومباي في شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ أن الحملة الفرنسية استقرت في مصر، أضيف إلى هذه الإجراءات إرسال بعثة إلى جدة لتكون حلقة إتصال بين بريطانيا وشريف مكة .

والذي يعنينا هو أن بريطانيا غيرت سياستها فجأة نحو الدول الثلاث المحيطة بـخليج فارس — مسقط ، ولاية بغداد وقارس . وما يذكر أنه قبيل خروج الحملة الفرنسية من طولون كان مانستي ممثل الشركة بالبصرة ، قد اقترح الدخول مع مسقط في اتفاق عسكري للتعاون ضد قراصنة العرب في الخليج . وذلك بمناسبة وقوع أول اعتداء من جانبهم على سفينة تجارية انجليزية أثناء وقوفها في بوشهر في أكتوبر سنة ١٧٩٧ . ولكن السياسة المتبعة في الهند حتى ذلك الوقت كانت ترمي إلى عدم التوسع أو التدخل الحربي ما أمكن ، حتى لا تتكلف الشركة نفقات لا تعود عليها بربح مؤكد ، إذا ما زادت نفقات الحرب على الفائدة التي تعود من التوسع . وهذه السياسة التي كانت تملئها إدارة الشركة بلندن ، تغيرت عندما وصل إلى ملكنا حاكم عام جديد هو المرکز ولزلي في أبريل سنة ١٧٩٨ . وكان ولزلي من دعاة سياسية التوسع وعدم التقيد بالاعتبارات المالية البحتة . وفي ظل هذه الظروف الجديدة رسمت حكومة بومباي سياستها في الخليج .

ففي مسقط أوفدت أحد موظفي الشركة من القرس وهو مهدي علي خان للتفاوض مع السلطان في عقد اتفاق معه . فقد جاء في التعليقات الخاصة

بمهمته أن حكومة بومباي ترغب في إقامة وكالة تجارية في مسقط ، وطرده
الرعايا الفرنسيين من هذه البلاد ، وإحلال أطباء إنجليز بدل الفرنسيين
الذين يعملون في خدمة السلطان (#) .

وصل مهدي علي خان إلى مسقط في ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، وبعد
مفاوضة استمرت عشرة أيام وقع في الثاني عشر منه أول معاهدة سياسية
ربطت بين سلطان عمان وبين بريطانيا . ويبدو من نصوص هذه المعاهدة
أن الاحتياط ضد فرنسا كان مقصودا أكثر من إنشاء صداقة مع سلطان
ابن أحمد حاكم عمان في ذلك الوقت . فبعد المادتين الأوليين من المعاهدة اللتين
ترسيان أساس العلاقات الودية ، بين مسقط وشركة الهند الشرقية —
خصصت المواد من ٣ — ٥ لتعيين الإجراءات التي يجب على عمان اتخاذها
ضد فرنسا ، ومن أهمها التعهد بعدم قبول قيام وكالة فرنسية في مسقط
أو توابعها ، أو أية وكالة هولندية كذلك ، ومنها الوعد بطرد جميع الرعايا
الفرنسيين من خدمة السلطان — وتقضى المادة الخامسة بأن تقف السفن
العثمانية بجانب السفن البريطانية في حالة نشوب نزاع مع السفن الفرنسية
في المياه الإقليمية للسلطنة ، ولكنها تستطيع الوقوف على الحياد إذا كان
النزاع خارج المياه الإقليمية . وترخص المادة السابعة بإقامة وكالة تجارية
في بندر عباس ، والسماح بها بحامية لا تزيد عن ٨٠٠ جندي، وإعطائها
جميع الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها بريطانيا في فارس أو الدولة
العثمانية .

(#) كان الاعتقاد السائد لدى السلطات البريطانية أن هناك طريقتين من أسلم
الطرق لسط النفوذ على الحكام في الشرق، وهما الطب والتجارة

ورغم أن المعاهدة لم تنفذ أحد الشروط الواردة بالتعليمات ، وهو إقامة وكالة إنجليزية في مسقط نفسها ، فقد كتب دنكان Duncan حاكم بومباي إلى ولزلي معلقا على هذه المعاهدة يقول : إن مهدي علي خان قد حصل بهذا الاتفاق على أكثر مما كنا نؤمله . ويبدو أن سلطان ابن أحمد قد استطاع إقناع السلطات البريطانية بعدم قيام الوكالة بمسقط ، وذلك بأن ذكر لهم أن إقامة مثل هذه الوكالة سيؤدي إلى مطالبة الفرنسيين بنفس الامتياز ويعرضه لخطر الحرب معهم إذا مارفرض إجابة طلبهم ، وهو لا قبل له بحرب الفرنسيين . ومن جهة أخرى ، كانت مسقط معتبرة حتى هذا الوقت من الدول الضالعة مع أعداء بريطانيا ، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية تجارتها مع الفرنسيين ، وأنه كانت تربطها بقبو صاحب ، صلات وثيقة ، كما كان للأمير الهندي — سلطان ميسور — ممتلكات في مسقط ووكالة سياسية تيسر اتصاله ببقية العالم الإسلامي خاصة أثناء الحصار البريطاني لإمارة ميسور .

ويمكن تعليل نجاح بعثة مهدي علي خان السريع في مسقط بالأسباب الآتية :

(أ) اعتماد عمان على الهند في مؤوتها من الأرز، وهو الغذاء الأساسي لمعظم شبه جزيرة العرب .

(ب) تكرر اعتداءات القراصنة الفرنسيين على السفن العثمانية .

(ج) قلق أمراء شبه جزيرة العرب بعد احتلال الفرنسيين لمصر ، مما دعا شريف مكة إلى حسن استقبال و يلسون الممثل البريطاني في جدة ، بل وتسليمه إياه الرسائل التي بعث بها بونايرت إلى كل من سلطان بن أحمد

وتبو صاحب ، وقد أدرك بوشبب نفسه هذه الحقيقة فكتب إلى بونايرت على أثر وصوله إلى مصر في أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، ليبين عدم جدوى الإصرار على إنشاء وكالة في مسقط ، لأن الإنجليز قد أقفلوا مداخل المحيط الهندي ، بل على فرض وصول البعثة إلى مسقط فإن السلطان سيستقبلها بحذر بالغ .

أما في ولاية بغداد فقد تعاونت الظروف على نجاح مهمة هارفورد جونز الذي أرسل كممثل سياسي لبريطانيا يعمل على ضمان وقوف والى بغداد بجانب الإنجليز في النزاع الذي انتقل إلى الشرق الأوسط . نعم أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا في أغسطس سنة ١٧٩٨ ردا على غزو مصر ، ولكن ولاية بغداد كانوا يستمتعون بشيء من الاستقلال ، يحتاج معه إلى بذل مجهود خاص لديهم . ولكن جونز وجد الظروف مهيأة لاكتساب صداقة سليمان باشا والى بغداد في ذلك الوقت . فقد كان احتياجه إلى أسلحة الإنجليز أشد منه في أى وقت آخر لدرء خطر الوهابيين الذين بدأوا يغيرون على جنوب العراق . ومن جهة أخرى لاحظ سليمان باشا سيطرة الإنجليز على الملاحة في الخليج الفارسي ، ويبدو أنه سلم بهذه السيطرة ، وإلا ما طلب إليهم التوسط للتقريب بينه وبين رؤساء العرب في الخليج وخاعة سلطان مسقط للتعاون معا ضد الحظر الوهابي .

وفعلا عندما أوشك عام ١٧٩٨ على الانتهاء ، كان الاطمئنان قد عاد إلى حكومة الهند من جهة الخليج الفارسي على الأقل . فقد كتب دنكان إلى مهدي علي خان ، لدينا أسطولان قويان ، أحدهما يسيطر على مضيق باب المندب والآخر يربط قرب سواحل سراط ، ولا يستطيع الفرنسيون الاقتراب من الهند أو القواعد المؤدية إليها ، وفي بريطانيا نفسها ظهرت

أبحاث عديدة شككت في إمكان غزو الهند بواسطة حملة تمر عبر بلدان الشرق الأوسط ، وأكدت للرأى العام أن مثل هذه المشروعات أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة .

ومن أشهر هذه الأبحاث رسالة إروين Irwin أحد ضباط شركة الهند العارفين بالشرق ، قارن فيها بين الطرق الثلاث التي يمكن التفكير فيها لهذا الغزو وهي : البحر الأحمر — الخليج الفارسي — والطريق عبر شمال فارس وأفغانستان ، وانهى إلى أن استخدام الخليج هو أكثر الطرق بعداً عن تحقيق الغزو . فهو يستلزم عبور بادية الشام إلى البصرة ، وهذا العبور قد يستغرق بالنسبة لجيش كبير ثلاثة أشهر . وإذا كان إيجاد السفن اللازمة لنقل الجنود أسير في البصرة منه في السويس ، فإن البحرية البريطانية تستطيع وقف الملاحه في الخليج عند مضيق هرمز الذي هو أقرب من البحر الأحمر إلى قواعدها في بومباي . ثم ان السير على الساحل الفارسي في الخليج يكاد يكون مستحيلاً لطبيعته الجبلية ووقوعه تحت رحمة مدفعية البحرية البريطانية .

نتيجة لهذا الاعتقاد اكتفت بومباي في بعثتها الأولى إلى فارس في أواخر عام ١٧٩٨ ، بالثنيه على احتمال ظهور سفن فرنسية على ساحل الخليج ، وأوعزت إلى الشاه أن يصدر أوامره بالقبض عليها ، وحثتها في ذلك أن الفرنسيين يعملون ضد نظام الحكم الملكي ضد الأديان . ويبدو أن هذه الحجة قد صادفت نجاحاً كبيراً لدى الشاه ، فأصدر فرماناً بإرسال ألفي جندي لحراسة سواحل الخليج .

وفي نفس الوقت حدثت هزيمة الفرنسيين في معركة أبوقير ، البحرية

إمكانيات بونابرت للقيام بنشاط واسع في البلاد الواقعة شرق مصر .
فنجده في ديسمبر سنة ١٧٩٨ في زيارة للسويس للبحث عن إيجاد منفذ نحو
الشرق ، ولكنه لم يستطع أكثر من محاولة إنشاء علاقات تجارية مع
أمرأء شبه جزيرة العرب . فكتب إلى كل من شريف مكة وإمام مسقط
بغريهما بإرسال سفن إلى السويس ويعد بحماية التجارة مع بلاده .

ثم كانت حملة الشام وحصار عكا الذي لم تعلم به السلطات في الهند
إلا في يوليو سنة ١٧٩٩ . وحيث طرأ على هذه السلطات شك كبير في
جدية مشروع غزو الهند عبر الشرق الأوسط . وظهرت أهمية فارس
الاستراتيجية للنظام الدفاعي عن الهند (*) وقبل أن يصلها نبأ فشل بونابرت
في حصار عكا وتراجعها إلى مصر كانت قد اتخذت العدة لتعزيز موقفها في
فارس وقررت إرسال ضابط إنجليزي في بعثة خاصة لدى الشاه زيادة على
الوكيل التجاري المقيم في بوشهر ، واختارت لهذه المهمة ولیم ملكولم
W. Malcolm الذي سيقوم بدور هام في توجيه سياسة بريطانيا نحو
الخليج الفارسي كما سنرى .

(*) يؤكد بونابرت في مذكراته المملأة في منفاه أن هدفه من حملة الشام كان فعلا
الوصول إلى المستعمرات البريطانية في الهند . ويرى شارل رو **Charle Roux** المؤرخ
الفرنسي لحملة بونابرت ، أن هذا المشروع لا يمكن أن يكون قد وضع بالاتفاق مع حكومة
الإدارة في باريس لإمعانه في الخيال — انظر كتابه في نبت المراجع ج — ١ ص — ٧٧
وما بعدها .

وقد حددت أهداف بعثته بالتعليقات التي كتبها ولولى الحاكم العام في أغسطس سنة ١٧٩٩ وهي:

أولاً: التعاون ضد زمان شاه (ملك الأفغان) الذي احتل البنجاب وأصبح يهدد الممتلكات البريطانية في الهند .

ثانياً: عدم السماح للفرنسيين بالدخول في أراضي فارس أو لسفنهم بالرسو على سواحلها .

ثالثاً: تنشيط التجارة بين الشركة البريطانية وفارس، ولكن حدث ما عاق ملكو لم عن السفر عند تقرير بعثته . ولم يغادر بومباي إلا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٩٩ وبصحبته باخرتان حريبتان . ورغم أنه وصل بوشهر في فبراير سنة ١٨٠٠، فإن الشاه لم يستقبله إلا في نوفمبر من ذلك العام . ولكن مال كولم لم يأسف على إقامته الطويلة ببوشهر وأخذ يدرس باهتمام بالغ حوض الخليج الفارسي من النواحي التجارية والسياسية والحزبية ، و انتهى إلى تكوين رأى ظل يدافع عنه طول حياته ، وهو أنه من الضروري للدول المسيطرة على الهند أن يكون لها قواعد عسكرية ومستودعات تجارية في الخليج . ولذلك حينما بدأت المفاوضات في طهران جعل من موضوع تنازل فارس لبريطانيا عن بعض الجزر في الخليج ، العنصر الأساسي في محادثاته ، بينما أصبح الهدف الأساسي من بعثته في الدرجة الثانية من الأهمية نظراً لتغير الظروف . ففياً يختص بزمان شاه اضطرت الظروف الداخلية في أفغانستان إلى الانسحاب من الهند . وفيما يتصل بالخطر الفرنسي ، فقد

أصبح متبها تماما بالنسبة إلى فارس . بل إن الفرنسيين كانوا يفاوضون في ذلك الوقت للخروج من مصر .

ولم يجد ملكوم صعوبة في استصدار أوامر لقتل كل فرنسي يظهر في أقطار فارس . وقد أسفرت بعثته عن إبرام أول معاهد سياسية مع فارس . وهي تقضى بالتجالف ضد أية قوة ثالثة تغزو الهند ، وبتقديم الأسلحة إلى فارس في حالة الاعتداء عليها من أى طرف آخر .

أما مطلب ملكوم بالتنازل عن ثلاث جزر في الخليج وهي هنجام وكشم وخارج ، فقد اصطدم بمقاومة عنيفة من الفرس ولم يفلح ملكوم بالرشاوى أو التحايل لإقناع مرزا شنى الصدر الأعظم في ذلك الوقت .

وقد أراد تغطية أهمية هذا التنازل بأن ألحقه بمشروع المعاهدة التجارية لا السياسية كما كان يقضى المنطق القانوني ، ولكن مرزا شنى أظهر إدراكه لخطورة مثل هذا التنازل ؛ بأن ذكر ملكوم بأن بريطانيا بدأت صلتها بالهند عن طريق إقامة حاميات صغيرة على الساحل ، والآن أين ذهبت إمبراطورية المغول . ؟

نتيجة لهذا الموقف رفض الشاه توقيع المعاهدة التجارية إلا بعد حذف البند الخاص بالتنازل عن الجزر . ويدعى ملكوم تغطية لفشله في هذا الموضوع ، أن إصراره على منح بريطانيا إحدى الجزر ، لم يكن إلا تظاهرا حتى يحصل من فارس على امتيازات أخرى حين يتنازل هو عن مطلبه هذا . ولكن تصرفاته المستقبلية تكذب هذا الادعاء . فقد تعددت رسائله إلى

بومباي وإلى الحاكم العام منوثة بأهمية إقامة حامية بريطانية في الخليج .
وقد كتب عن أهمية كشم يقول : إن إقامة حامية بها ضرورية من الناحية
العسكرية ، لأنها تقف خط دفاع أول عن بومباي ، ومن الناحية السياسية ،
فإنها تشعر الدول المحيطة بالخليج بقوة بريطانيا ، ولا يجعلها تردد في
اختيار حليفها عند قيام حرب أوربية . وأخيرا من الناحية التجارية فإنها
تعيد رخاء سيران وهرمز الذي نعرفه في عهد إقامة البرتغاليين هناك . وما
يؤكد تمسك ملكولم بفكرته أنه لم يغادر فارس إلا بعد أن حصل على
وعد بإرسال سفير إلى بومباي للتفاوض في هذه المسألة ، كما أنه قام بزيارة
لجزيرة خاراج في طريق عودته إلى الهند . وما أضعف موقف ملكولم أن
السلطات في كلكتا لم تأخذ برأيه عن أهمية إقامة حامية بالخليج إذ أن
الحاكم العام ولزلي ، وإن كان من دعاة التوسع إلا أنه كان يرى تركيز الجهود
في شبه الجزيرة دون التوسع في جزر نائية تحتاج إلى مجهود طائل وتكاليف
باهظة لتأمين حمايتها ، ولم تكن حكومة الهند بعيدة عن تجربة مماثلة إذ
قررت الانسحاب من جزيرة يريم الواقعة على مدخل البحر الأحمر قرب
عدن . وكانت قد احتلت في مايو سنة ١٧٩٩ كعمل وقائي ضد الفرنسيين
في مصر ، ولكنها سرعان ما أخليت في سبتمبر وقطعت المفاوضات مع
سلطان لحج بشأن التنازل عن محطة بحرية على سواحل بلاده ، لأن السلطات
البريطانية رأت عدم فائدة مثل هذه المحطة من الناحية العسكرية أو الاقتصادية .
ومن جهة أخرى لقي مشروع ملكولم معارضة شديدة من ممثل بريطاني
آخر في المنطقة هو هارفرد جونز الذي وصف آراء ماللكولم بالجنون .
وأخيرا يمكن القول بأن بعثة ملكولم سنة ١٨٠٠ - ١٨٠١ لم تؤد إلى
نتيجة حاسمة ، فإن كلتا المعاهدتين الخاصتين بفارس لم توقعها في كلكتا .

وقد أصبحت المعاهدة السياسية لاغية من تلقاء نفسها عندما استؤنفت الحرب بين فارس وروسيا ، ورفضت بريطانيا تقديم أية مساعدة لفارس مخالفة بذلك شروط الاتفاق ، مما اضطر فارس إلى البحث عن حليف آخر ، حتى وجدت في فرنسا المشتبكة في حرب مع روسيا في ذلك الوقت حليفاً مناسباً . وهكذا عادت السياسة الفرنسية للظهور على مسرح الخليج الفارسي سنة ١٨٠٦ وإن لم تكن قد اختفت في الفترة السابقة . لما سزاه من استمرار العلاقات بين فرنسا وعمان .

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

هوامش الفصل الثاني

B. P. C. Smith 24 — 5 — 1798	١١	سطر	٣٧	صفحة
B. p. C. 6 — 7 — 1798	١٦	»	٣٧	»
Aitchison T. 7 page 87	١١	»	٣٩	»
B. P. C. Duncan to Wellesley	٤	»	٤٠	»
A. A. E. Beauchamp 18—10—1798	٥	»	٤١	»
B.p.C.Duncan to M.A.Khan 30—11—1798	٢٠	»	٤١	»
An Enquiry into the Faisibility of the Sup - posed Expedition of Bonapart to the East	٤	»	٤٢	»
Correspondances de Napoléon — Paris 18—9—T. 5 Page 327	٥	»	٤٣	»
Kaye T. 1. Page 88—89	٤	»	٤٤	»
” ” ” 518	٧	»	٤٥	»
” ” ” 136—141	١٥	»	٤٥	»
P.R.P.Malcolom to Wellesley T.22. Page 138	٦	»	٤٦	»

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الثالث

استمرار التنافس الدبلوماسي

بين إنجلترا وفرنسا في الخليج ١٨٠١ - ١٨٠٩

إذا استثنينا بعض حوادث القرصنة التي قام بها الفرنسيون في الخليج والتي كان من أهمها الاستيلاء على سفينة حربية بريطانية « ذى فلاي The Fly » سنة ١٨٠٣ ، وعلى ثلاث سفن تجارية صغيرة في العام التالي - وإذا استثنينا هذه الحوادث أمكن القول بأن مظهر النزاع بين الدولتين كان مقتصرأ على الناحية الدبلوماسية ، وكان مسرح هذا النزاع يمتد من مسقط إلى فارس - وهذا التنافس الدبلوماسي يكون أحد العاملين اللذين وجها السياسة البريطانية في الخليج في هذه الفترة ، أما العامل الآخر أعنى نشاط القراصنة العرب فقد استمر زمنا أطول كما سنرى في الفصل القادم .

(١) مخط :

لم تنفذ المعاهدة البريطانية العمانية لسنة ١٧٩٨ في معظم شروطها، وهكذا لم تقم وكالة بريطانية في بندر عباس لعدم تحمس السلطات في الهند لتنفيذ هذا المشروع . وأكثر من هذا كانت هذه السلطات ترى أن سلطان عمان

(م - ٤ تطور النفوذ البريطاني)

يصر على مخالفة شروط الاتفاقية لاستمراره في التبادل التجاري بين ممتلكاته من جهة ومستعمرة موريشس الفرنسية من جهة أخرى — وإذا ما راجعنا أرشيف حكومة بومباي لسنة ١٧٩٩ ، نجد عدداً كبيراً من الرسائل قد تبودل بين دنكان حاكم بومباي وبين سلطان بن أحمد — فالأول يوجه اللوم ، والثاني يحاول تبرير موقفه أمام الإنجليز بما يشعر بأن سياسة سلاطين عمان بدأت تخضع للرقابة البريطانية منذ هذا التاريخ .

وقد لخص دنكان في إحدى هذه الرسائل ما أخذ السلطات البريطانية على السلطان في النقاط الآتية :

أولاً : عدم تسليم أملاك تبو صاحب بعد ضم بريطانيا لإمارته في مايو سنة ١٧٩٩ وتسربها إلى بوشهر .

ثانياً : سوء معاملة الأميرال بلانكيت أثناء مروره بزنجبار ، إحدى توابع السلطنة في طريقه إلى البحر الأحمر .

ثالثاً : استمرار العلاقات التجارية بين عمان وجزيرة موريشس وخاصة شراء السفن البريطانية التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون (*) وإذا كان سلطان بن أحمد قد حاول إرضاء الإنجليز بإقالة حاكم زنجبار إلا أنه لم يستطع سوى الاعتراف بقطع العلاقات التجارية مع موريشس أمر مستحيل وضار بمصالح رعاياه . لهذا رأت حكومة الهند ضرورة استعمال وسائل جديدة للضغط حتى تضمن تنفيذ شروط المعاهدة الخاصة بمقاطعة الفرنسيين ، وعلى ذلك قررت أن يمر ملكولم بمسقط في طريقه إلى فارس . وفي يناير سنة ١٨٠٠

(*) ذكر موريزي Maurizi الطبيب الخاص للسيد سعيد أن معظم السفن الكبيرة التابعة للسلطنة مصدرها هذه الأسلاب الفرنسية .

تمكن من اللحاق بسطان بن أحمد على ظهر إحدى السفن الراسية بجزيرة كشم . ويبدو من تتبعه للسطان أن هذا الأخير لم يكن راغبا في ارتباط جديد مع بريطانيا، والدليل على ذلك أن ملكولم اضطر إلى استعمال أسلوب عنيف ليقنع السلطان بتوقيع تأكيد جديد للعاهدة ، فأخذ يذكره بطرد الفرنسيين من الهند وينوه بتفوق قوات بريطانيا على جميع الدول . ويهدده بإقفال موانئ الهند في وجه سفن أهل عمان حتى ظفر أخيراً بالتوقيع .

على أن أهم نتيجة ترتبت على زيارة ملكولم لمسقط هي قبول ممثل سياسي بريطاني في عاصمة عمان للمرة الأولى ، وبناء على هذا عين ملكولم أحد أعضاء بعثته وهو الطبيب بوجل Bogle بشغل هذه الوظيفة . ومن الملاحظ أنه كان لوجود أمثال هؤلاء الممثلين الغربيين لدى حكام الشرق في ذلك العصر أثر عميق في توجيه سياستهم عامة وسياستهم الخارجية خاصة . وقد سجل بوجل نفسه الانقلاب الذي أحدثه في سياسة سلطان بن أحمد نحو الفرنسيين وذلك بعد شهر ونصف من إقامته بمسقط . ولم تكن إقامة بوجل طويلة في هذه البلاد حيث قضى نجه في نهاية سنة ١٨٠٠ .

وفي عهد خلفه الكابتن سيتون David Seton أرسى حجر النفوذ البريطاني في سلطنة عمان . فبالرغم من أن العلاقات لم تكن على ما يرام عند وصوله فقد نجح في أثناء السنوات الثمان التي أقامها في مسقط في التقريب بين سلطات الهند والسلطنة وكسب عطفها عليها .

وفي سنة ١٨٠١ كان مبدأ حكومة الهند هو عدم التدخل في شئون بلاد العرب ، وعلى ذلك لم تقبل تقديم أية مساعدة ولو بإرسال بعض الجنود المتمركزين على استخدام المدافع حينما طلب سلطان بن أحمد استدعاهم

للاستعانة بهم ضد الوهابيين . وما زاد في خنق السلطان، إلغاء الامتيازات التي كانت حكومة الهند قد منحتها للسفن العمانية عند توقيع المعاهدة سنة ١٧٩٨ ، مثل التزود بالوقود مجاناً وإعفاء الملح من الضرائب الجمركية . هذا مما دعا سلطان بن أحمد إلى التردد في استقبال سيتون عند نزوله بمدينة مسقط ولكنه سرعان ما كسب نفوذا لدى الإمام ، وكانت أول نتيجة إيجابية لسياسة ستون هي منع اعتماد ممثل فرنسي أرسل إلى مسقط سنة ١٨٠٣ .

وقد كانت فرنسا تريد انتهاز فرصة صلح أميان (٢) المعقود بينها وبين إنجلترا في مارس سنة ١٨٠٢ وما قد يترتب عليه من تخفيف الرقابة البريطانية على بلدان المحيط الهندي ، فقررت في ٢٠ يولية سنة ١٨٠٢ تعيين ممثل لها في مسقط واختارت لذلك أحد النواب في عهد الثورة وهو كافنيك Cavignac . ومن المعروف أن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة قصيرة . ولم يخفف من وطأة الحذر التي كانت تسود كلتا الدولتين ، إنجلترا وفرنسا وخاصة في مستعمراتها . لذلك ظل سيتون يراقب عن كثب تحركات السفن العمانية بين مسقط والمستعمرات الفرنسية . ومن ذلك مثلا أنه كشف عن سفارة عمانية أرسلت إلى موريشس مع أحد المحاربين القدامى في جيش تبوصاحب ، وهو بالتالي عدو للإنجليز وعديق للفرنسيين ويدعى الشيخ علي ، ولكن السلطان برر موقفه بأن هذه السفارة كانت تهدف إلى استرجاع بعض السفن التي سلبها القراصنة الفرنسيون . والذي يعنينا هو أن السلطات البريطانية كانت على علم بمسير الممثل الفرنسي إلى مسقط .

وعندما وصل كافنيك إلى مقر عمله في أكتوبر سنة ١٨٠٣ كانت الحرب قد استؤنفت بين فرنسا وإنجلترا ، وعلم الخبر في مسقط ، فلم يكن أمام

السلطان — في نظر السلطات البريطانية — أي عند لاستقبال الممثل
الفرنسي . وهذا ما يفسر إصرار سلطان البلاد على عدم قبول كافنيك
في بلاده ، رغم التهديدات التي سمعها من قائد السفينة الحربية المقتلة للوفد
الفرنسي . وما علق به السلطان موقفه أمام الفرنسيين ، وجود ثلاثين
أو أربعين سفينة عمانية في موانئ الهند، وأن قوى الدولتين غير متعادلة
في المحيط الهندي (٣) .

ويستج من هذا التعليل أن تجارة عمان مع شبه جزيرة الهند كانت
أشد اتساعا وألزم لحياة السلطنة . على أن فشل بعثة كافنيك لم يحدث
استياء ما لدى السلطات الفرنسية في جزيرة موريشس . وقد كان رأي حاكم
الجزيرة الجديد الجنرال ديكان Decan أن إقامة وكالة بمسقط لا يساوي
المشاق التي تلزم لضمان احترام الممثل الفرنسي في سلطنة عمان . وكان تقرير
كافنيك الذي كتبه عند عودته مؤيدا لوجه النظر هذه . فقد جاء في هذا
التقرير : « إن بلاد عمان الفقيرة لا تمثل أهمية سياسية أو اقتصادية .
ولا يزيد السلطان عن أن يكون شيخا من مشايخ البدو . والفائدة الوحيدة
التي قد يجنيها فرنسا من إقامة وكالة هناك ، لا تتعدى إيجاد محطة للبريد
بين المحيط الهندي وأوروبا . وحتى هذه لا يمكن تحقيقها طالما بقي الإنجليز
يسيطرون على الملاحة في الخليج الفارسي (٤) .

ولكن بعد إقامة طويلة بالمنطقة بلغت ثلاث سنوات بدأ ديكان يدرك خطأ
موقفه السابق حيال السلطنة العربية . ولذلك اتهمز أول فرصة أتاحت له ،
فاقترح على السيد سعيد حاكم عمان الجديد الدخول في معاهدة مع فرنسا
سنة ١٨٠٧ ، وكان على ديكان أن يبرر تغيير موقفه أمام الحكومة في باريس
لأنه وضع شروطاً لا تتفق والحصار القاري الذي ضربته فرنسا على إنجلترا

ومستعمراتها في ذلك الوقت . وفي تقرير أرسله إلى باريس عدد الأسباب التي تبرر ضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الودية مع سلطنة عمان كما يلي (٥):

أولا : بعد دخول الدانمرك في الحرب بجانب الحلفاء أصبحت جميع وسائل الاتصال بين المستعمرات الفرنسية ومراكز تموينها في الهند متعذرة . ويمكن استخدام السفن العمانية وسيلة من وسائل الاتصال .

ثانيا : إن تشجيع أسطول عمان يضر بمصالح الأسطول التجاري البريطاني الذي يتنافس معه على نقل البضائع بين الهند وبلدان الخليج .

ثالثا : إن مسقط بما لديها من ممتلكات في أفريقيا الشرقية تستطيع توريد عدد كبير من الرقيق اللازم لرغاء المستعمرة خاصة بعد أن أقفلت السوق البرنغالية في موز بنيق أمام الفرنسيين .

ولعل الظروف التي هيأت قيام مفاوضات بين السلطات العمانية والفرنسية لإتمام إتفاق بين البلدين ، كانت وليدة المصادفة . فقد حدث أن استولت سفينة بريطانية على إحدى سفن القراصنة الفرنسيين الراسية في ميناء مسقط في يولييه سنة ١٨٠٦ ، وصادف هذا التاريخ تولى السيد سعيد الحكم في مسقط فأسرع بإرسال اعتذار إلى الجنرال ديكان وكان يحتوي على عبارات تدل على الإحترام الشديد إلى حد القول : إنني أنظر إلى بلادى كأنها تابعة لسيادتكم (٦) . وبعد ثلاثة أشهر من التردد احتجز أثناءها ديكان البحارة العرب الذين حملوا رسالة السيد سعيد ، أجب ديكان برسالة يعرض فيها مشروع إنشاء علاقات ودية بين البلدين وتنظيم حركة الملاحة والتجارة . وعلى هذا الأساس أرسل سيد سعيد أحد وجهاء عمان ماجد بن خلقان ومنحه تفويضا كاملا لتوقيع أى إتفاق يصل إليه .

كانت المشكلة أمام ديكان هي كيف يعترف رسمياً باستمرار الملاحة والتجارة بين سلطنة عمان وبين الموانئ الهندية التابعة لدولة معادية ، بينما تحرم التشريعات الفرنسية الخاصة بالحصار القاري « Blocus Continental » على المحايدون وحلفاء فرنسا مع الاتجار مع العدو . ومن المعروف أن هذا التشريع يبنى على قانونين صدر أولهما بتاريخ ١٨٠٦/١١/٢١ ويقضى على الدول المحايدة بتحريم الاتجار مع الإنجليز وإلا تعرضت سفنها للصادرة . و صدر الثاني بتاريخ ١٨٠٧/١٢/١٧ ويقضى بتجريد كل سفينة تدخل الموانئ العادية من جنسيتها .

واحتراما لهذا التشريع ما أمكن ، اتفق ديكان على حل وسط ، فهو لا يمنع التجارة بين عمان والموانئ الإنجليزية بتاتا ، ولكن يقيدهما ؛ وذلك في مشروع المعاهدة الذي اتفق عليه سنة ١٨٠٧ بين الحاكم الفرنسي ووكيل السيد سعيد . فتقضى المادة السادسة من مشروع المعاهدة على أن السفن العمانية تستطيع الرسو في أحد موانئ الهند ولكن بشرط أن تخرج منها وتتجه مباشرة إلى ميناء تابع للسلطنة ، فلا يجوز لها الملاحة بين ميناء معاد وآخر مثله . وتحرم المادة الثالثة الاتجار بالأسلحة مع الإنجليز ، ولكنها تستثنى الخيل ، لأنها من أهم الصادرات العمانية . وترخص المعاهدة للسفن الفرنسية بتفتيش السفن العمانية ، كما تنظم عدة مواد لوسائل التي يمكن التعرف بها على شخصيات السفن العربية ، فلزمها بحمل وثائق دالة على جنسيتها وعلى جهات تحركاتها ، وحمل قائمة بأسماء التجارة والركاب (٧) وبينما تقيد المعاهدة التجارة مع الإنجليز تنص في نفس الوقت على الحرية التامة للتجارة والملاحة بين مسقط وتوابعها ، وبين المستعمرات الفرنسية بما يترتب عليه رجحان كفة فرنسا على بريطانيا في السلطة . وبالرغم

من هذا رفضت الحكومة في باريس توقيع المعاهدة أو مجرد النظر فيها تمسكا بمبدأ الحصار الإقتصادي المفروض على بريطانيا ومستعمراتها . ولم تقدر أنها فشلت في تطبيقه في أوربا ، وكان من باب أولى فشلها في المحيط الهندي ؛ حيث لا تتعادل قوى الدولتين المتحاربتين . إذ لم يكن الصراع قائما في الحقيقة بين فرنسا وإنجلترا كما هو الحال في أوربا . بل كان يمثلها فيه مستعمراتها في المحيط الهندي — و فرق شاسع بين جزيرتي موريشس وبوربون الصغيرتين ، وبين شبه جزيرة الهند — ويبدو أن ديكان كان يقدر هذه الحقيقة ويعرف مدى احتياج المستعمرات الفرنسية إلى عرب عمان . لذلك قبل أن يصله رفض باريس وافق في العام التالي على تعديل لهذه المعاهدة حسبما يطلبه السيد سعيد . وهذا التعديل يخفف من القيود على الملاحة العمانية في الهند ، فيبيح لها الانتقال من ميناء معاد إلى آخر مثله بشرط أن تكون متجهة إلى الخليج الفارسي بعد ذلك .

ولكن باريس أصرت على موقفها فلم يقدر لأي من المعاهدتين وجود قانوني .

وهذا يصح التساؤل كيف تمت جميع هذه الاتصالات رغم النفوذ البريطاني الذي بدأ يستولى على سلطة عمان كما ذكرنا خاصة ، وأن سيتون استطاع أن يقنع حكومة بومباي بتقديم معونة عسكرية إلى سلطان مسقط، وفعلا أرسلت في سنة ١٨٠٥ ثلاث سفن صغيرة وخمسة وعشرين مدفعا استخدمها سيد بدر في الضرب على أيدي القراصنة العرب في جزيرتي كشم وهرمز ،

والظاهر أن السيد سعيد عند توليه السلطة في يوليو سنة ١٨٠٦ لم يكن متمكنا من الأحوال الداخلية في عمان وكانت خطته تقوم على مبدأ الاحتماء

ياحدى الدول الأوروبية التي لها ممتلكات في المحيط الهندي . فاتجه أولا إلى الفرنسيين في موريشس : ولكن ما كاد يبلغه نبأ إحتجاز سفارته في سبتمبر سنة ١٨٠٦ حتى تحول إلى الإنجليز في بومباي ويلاحظ أنه كان في عرضه على الإنجليز ، أكثر صراحة في رغبته في أن يضع بلاده تحت حمايتهم (٨) إما خوفا من الفرنسيين أو ضمنا لمركزه في الداخل . وكادت بومباي توافق على هذا الطلب لولا أن جاء رد الحكومة العامة في كلكتا معارضا لمبدأ الحماية .

وقد بنى جورج بارلو G. Barlow الحاكم العام رفضه على الأسس الآتية : —

أولا : ازدياد الأعباء على البحرية البريطانية ، لأن بحرية عمان تجارية أكثر منها حربية . ومن المتوقع أن وضع السلطة تحت الحماية البريطانية يعرضها لهجمات الفرنسيين .

ثانيا : قد يترتب على هذه الحماية كفالة السلطان ضد أعدائه بداخل بلاد العرب مما يجر حكومة الهند إلى التدخل في السياسة الداخلية في شبه جزيرة العرب . وهذا مبدأ كانت تكرهه السلطات البريطانية بشدة في ذلك الوقت .

ثالثا : إن حياد مسقط يحميها من السفن الفرنسية ، ولا يعنى البتة السماح بإقامة وكالة فرنسية بها ما دامت معاهدة سنة ١٧٩٨ سارية . (٩)

وعلى هذا كتب دنكان إلى السيد سعيد يخبره بأن الحماية البريطانية ، ستقتصر على السفن القائمة بالملاحة بين عمان والهند ، وأنه لا يخشى أى إعتداء فرنسى على السلطة . فلم يكن أمام السيد سعيد إلا إستمرار المفاوضات مع فرنسا . ولكن قبل أن يعلم برفض الحكومة الفرنسية التصديق على

المعاهدة التي أبرمها مع ديكان ، بدأ يشعر بسوء اختياره للحليف وقد أخذ النفوذ الفرنسي ينحسر عن المحيط الهندي وما حوله في أواخر سنة ١٨٠٨ ، وذلك بسبب الحصار الذي أقامته البحرية البريطانية حول الجزيرتين الفرنسيتين لإبتداء من سبتمبر سنة ١٨٠٨ . وفي نفس هذا التاريخ كانت البعثة الفرنسية لدى الشاه في طريقها إلى العودة لتفسح الطريق أمام بعثة هارفورد جونز البريطانية .

(ب) فارس :

إذا كانت مسقط محلا للتنافس بين مستعمرتين أوروبيتين في المحيط الهندي . فقد كانت فارس موضع اهتمام العاصمتين الأوربتين المتنازعتين زيادة على مستعراتهما . وليس الذي يعنينا من أمور التنافس في فارس ما يتعلق بالتوسع الروسي في شمال البلاد ، فقد كان أثر هذا التوسع على سياسة الخليج الفارسي غير مباشر ، وفي نفس الوقت لا يمكن تفسير التقريب بين فارس وفرنسا إلا برغبة فارس في التخلص من الخطر الروسي . ولما كان نابليون لا ينتظر إلى فارس إلا على أتمها مرحلة في الطريق إلى غزو الهند ، فقد بدت سواحل فارس على الخليج في مسرح هذه السياسة الأوربية بشكل يستحق الانتباه .

ومن المؤكد أن تفكير الإمبراطور في النيل من إنجلترا عن طريق ضرب ممتلكاتها في الشرق . أخذ يزداد بعد فشل مشروع غزو الجزر البريطانية نفسها سنة ١٨٠٤ ، وقبيل هذا التاريخ كان الصالح قد تم بين الدولة العثمانية وفرنسا وعاد القناصل إلى مرا كزهم في الشرق الأوسط . والذي يعنينا من هؤلاء إثنان إهتما بشئون فارس بحكم الموقع الجغرافي

لمركزيهما وهما كورانسيز Coransés قنصل فرنسا بحلب ، وروسو (١٠) Rousseau قنصلها بالبصرة .

وبناء على تقرير هذين القنصلين ، أرسلت بعثتان فرنسيتان إلى فارس لجلس النبض سنة ١٨٠٥ . وعادت البعثة الثانية التي كان يرأسها ج. ب. م جوير إلى أوروبا وبصحبه سفير فتح على شاه لتوقيع معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين . وقد التقى السفير الفارسي بالإمبراطور فينكين شتاين Fenken Stein ببولنده ، حيث كان نابليون يقيم معسكره أثناء الحرب مع روسيا ، وبعد مفاوضات قصيرة تم توقيع المعاهدة في ٢٤ مايو سنة ١٨٠٧ وتحتوى هذه المعاهدة على قسمين متميزين : -

الأول : يحتوى على عدة مواد تبين مدى الوساطة التي ستقوم بها فرنسا لدى روسيا لإعادة الأقاليم الفارسية إلى الشاه .

الثاني : يحتوى على مواد أكثر عدداً (المادة ٨ - ١٥) وتفصل التسهيلات التي يجب على فارس أن تمنحها لفرنسا توطئة لغزو الهند. وتنص على اشتراك فارس في حالة النزاع مع فرنسا (١١) ، ويتبين من هذه الشروط أن كلا من الدولتين المتحالفتين كان لهما من وراء هذه المعاهدة مصلحة خاصة . ولذلك اشترطت فارس على فرنسا تنفيذ القسم الخاص بروسيا قبل أن تقوم هي بتنفيذ القسم الموجه ضد إنجلترا . وكان التوفيق بين المصلحتين شيئاً طبيعياً في وقت توقيع المعاهدة ، حيث كانت فرنسا في ذروة انتصاراتها على روسيا . ولكن سرعان ما تبدلت هذه الظروف حين تم صنع تلست بين نابليون والقيصر في ٧ يولية سنة ١٨٠٧ . ومع ذلك استطاعت فرنسا الاحتفاظ بنفوذ قوى في فارس طوال سنة ١٨٠٨ ، بفضل الوفد الكبير

الذي أرسله نابليون إلى الشاه تحت إمرة الجنرال جازدان Gardane والذي كان يضم عدداً كبيراً من الضباط لتقوية جيش فارس .

وصلت البعثة الفرنسية إلى طهران في نوفمبر سنة ١٨٠٧ وكانت تعليمات جازدان تم عن رغبة فرنسا في القيام بنشاط واسع المدى في المنطقة . وأهم هذه التعليمات ما كان يتصل بدراسة الطرق التي يمكن استخدامها عبر فارس للسير إلى الهند (١٢) . ومنها ضرورة الاتصال بجزيرة موريشس للتفاوض في إعداد حملة بحرية في الخليج الفارسي ، وتوخي الاتصال بالوهابيين في بلاد العرب لمعرفة ما إذا كانوا على استعداد لقطع بريد الهند . وأخيراً تقضى هذه التعليمات بالبحث عن أنسب جزيرة في الخليج لإقامة حامية فرنسية .

وكان موضوع التنازل عن جزيرة لفرنسا قد أثير أولاً عند وضع مشروع معاهدة فينكين شتاين . ولكن مندوب الشاه طلب تأجيل بحثه حتى وصول البعثة الفرنسية إلى طهران . وقد تم الاتفاق نهائياً على أن يكون التنازل مشروطاً . فنصت المادة ١٧ من المعاهدة التجارية التي وقعت بين فرنسا وفارس في ديسمبر سنة ١٨٠٧ على أن تنازل فارس عن جزيرة لفرنسا يتم بعد إعادة إقليم جورجيا إلى فارس بمساعدة فرنسا بوساطتها لدى روسيا . فلا غرو إن رفضت باريس توقيع المعاهدة التجارية (١٢) علناً منها بعدم قدرتها على تنفيذ هذه الوساطة . وقد سبق أن حاولت فرنسا استصدار فرمان من الشاه بإعلان الحرب على إنجلترا فلم تنجح ، لأن الشاه كان يشترط دائماً تنفيذ الوعد الخاص بإعادة أملاكه التي سلبتها روسيا أولاً . ومهما يكن هناك من شروط للتنازل عن جزر في الخليج ، فمن الواضح أن موقف الشاه في هذا الموضوع كان أشد صلابة بالنسبة لإنجلترا ، لأنه رفض أصلاً مبدأ التنازل سنة ١٨٠١ . ويمكن تعليل هذا التشدد بأن فرنسا ليست

لها بجوار فارس قوات هائلة مثل ما لبريطانيا فلا يخشى منها تهديد لاستقلاله
بلاده .

ويبدو أن الشاه كان يعلق على وساطة فرنسا لدى روسيا آمالاً تزيد
على إمكانيات فرنسا في الواقع . ولعل هذا ما دعا إلى ترك الضباط
الفرنسيين يجوبون أنحاء البلاد المختلفة بحرية تامة . ونما هو جدير بالذكر
أن دراسة منطقة الخليج الفارسي قد أثارت قلقاً خاصاً عند السلطات
البريطانية في الهند . وقد وقعت مهمة دراسة هذه المنطقة على الضابطين
تريزيل Trezelle ودوبريه Dupré (*) . فاكادت بومباي تعلم بظهورها
في جزيرتي كشم وهرمز في فبراير سنة ١٨٠٨ حتى أوفدت سيتون وكيلها
في مسقط مع سفينة حربية لتتبعهما ، ولكنه لم يظفر بهما إذ أنهما وصلا
إلى بوشهر قبل الضابط الإنجليزي ببضعة أيام . ولعل زيارة الضابطين
الفرنسيين لمنطقة الخليج لم تؤد إلى نتيجة أكثر من تبصير الحكومة
الفرنسية بحقيقة هامة ، وهي أن النفوذ البريطاني قد بلغ في هذه المنطقة حداً
لا يمكن معه المنافسة ، ولذلك قالوا بعدم صلاحية الخليج كطريق أساسي
لحملة الهند . ومن المقطوع به أن النفوذ الفرنسي عندما بلغ ذروته في أوائل
سنة ١٨٠٨ لم يتسرب إلى منطقة الخليج، فقد كانت المنطقة الساحلية في فارس
يحكمها رؤساء قبائل عربية مستقلون بالنسبة للسلطة المركزية في طهران .
وكان هؤلاء المشايخ وخاصة حاكم منطقة بوشهر من آل نصر يستفيدون
من حركة التجارة النشيطة بين الهند وفارس . وقد ذكرنا أن شيخ بوشهر
كان يحصل بمقتضى معاهد سنة ١٧٦٣ على ٣٪ من جميع العمليات التجارية .

(*) كتب دو بريه Dupré قصة رحلته ونشرها سنة ١٨٠٨ .

من التجار المحليين ، وفي نظير هذا الامتياز كان يعطى حاكم شيراز التابع ل طهران مبلغا سنويا قدر بتسعة آلاف جنيه مما يدل على ارتفاع أرباحه من تلك الرسوم ، وكان في استطاعته أن يقدم هدايا ثمينة إلى رجال البلاط في طهران . وهذا ما يفسر لنا استمرار الوكالة البريطانية في بوشهر رغم إلحاح جاردان على الشاه لطردها ، بل على العكس ذكر أن المقيم البريطاني في هذه الآونة بروس ، منح « كسوة شرف » خلعا عليه حاكم شيراز بفضل توسط حاكم بوشهر . (١٤)

وقد جاء في تقرير تريزيل أن نحو مائتي سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية تصل سنويا إلى بوشهر حاملة منتجات الهند وأوربا من ذلك الأرز والمعادن والأدوات الصناعية الثمينة وخاغة الصوف . ثم تعود محملة بمنتجات فارس والبلدان المجاورة لها ومن أهمها الخيل ونبيد شيراز والقطن والفواكه المجففة . ويأعترف أحد المختصين الفرنسيين لم يكن في وسع فرنسا مجرد التفكير في التنافس التجاري مع إنجلترا ، لأنه يستحيل إيجاد حركة ملاحية منظمة بين فرنسا وفارس . فعلاوة على طول المسافة لا بد أن تخضع هذه الملاحية لحركة الرياح الموسمية . وعلى أحسن الفروض ستضطر التجارة الفرنسية إلى استخدام سفن مسقط في النقل البحري . وينتهي التقرير إلى أن أهمية فارس لفرنسا سياسية بحثة (*)

ولعل هذا مادعا ملكولم إلى الاعتقاد بسهولة نجاح مهمته حين أسندت إليه حكومة الهند القيام ببعثة ثانية إلى فارس في أبريل سنة ١٨٠٨ . وبناء

(١) هذا التقرير كتبه اسكالون Escalon أحد التجار الفرنسيين بالأستانة

على اعتقاده هذا لم يصطحب ملكولم سوى أربع سفن صغيرة ، ٤٠٠ جندي . بينما كانت تعليمات متو Mintu الحاكم العام تشير إلى ضرورة استخدام قوة أكبر لمواجهة النفوذ الفرنسي^(٤) . لذلك كانت دهشة ملكولم عظيمة عندما وصل إلى بوشهر في ١١ مايو سنة ١٨٠٨ ورفض الشاه استقباله . إلا أن فتح على شاه ، راعى في نفس الوقت مركز بريطانيا في الخليج فأحاله على حاكم شيراز المختص بشئون المنطقة للفاوضه . ولكن ملكولم رأى في هذا الإجراء إهانة عظمى . وترك البلاد متوعداً بالعودة مع قوات كبيرة للانتقام لهذه الإهانة . وبما يذكر أنه أثناء إقامته ببوشهر من مايو إلى يولية كان يستمتع بالترحيب الفائق من حاكم المنطقة وتجارها .

وقد استخدم ملكولم هذا الحادث حجة قوية لإقناع اللورد متو بنظريته القديمة الخاصة بإنشاء قاعدة بريطانية في الخليج الفارسي ، وكان نظره في ذلك الوقت موجها نحو جزيرة « خاراج » ، دون كشم . وهي الجزيرة الواقعة بالقرب من بوشهر والتي كان يستخدمها الهولنديون حتى سنة ١٧٦٥ مركزاً من أكبر مراكز شركتهم التجارية . فكان ملكولم يقترح نقل وكالة بوشهر إلى هذه الجزيرة التي ستصبح مستعمرة بريطانية .

ولكن بينما كان ملكولم يقوم باستعدادات عسكرية ضخمة بعد عودته إلى بومباي ، نرى منافسة هارفورد جونس في فارس في أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٨ وقد جاء إليها نمثلاً للبلاط الملكي رأساً ، وليس مندوباً عن حكومة الهند التي كانت تتولى في العادة شئون العلاقات بين بريطانيا والدول

(٤) كان هارفورد جونس يتوقع استحالة استقبال أي ممثل بريطاني في ذلك الوقت فكتب إلى وزير الخارجية ينبهه إلى هذه الحقيقة .

المتاخمة للمستعمرة الكبرى . وكان لورد متو الحاكم العام للهند قد احتضن سياسة ملكولم نحو الخليج . فكتب إلى جونس يأمره بالعودة وإفساح الطريق لحلة الهند العسكرية المعدة ضد فارس . ولما لم يكن جونس تابعاً لحكومة الهند ، استباح لنفسه عصيان هذه الأوامر والاستمرار في التفاوض مع حكومة الشاه . وكان مبدؤه يختلف تماماً عن ملكولم إزاء هذه المشكلة فهو يقوم على طمأنة فارس إلى حسن نيات بريطانيا إلى حد أن جونس وضع حياته تحت تصرف السلطات الفارسية ضماناً لعدم استخدام القوة من جهة بريطانيا .

على أن نجاح هارفورد جونس لا يمكن نسبه إلى هذه السياسة وحدها ، بل نستطيع القول بأن العامل الأول في هذا النجاح هو يأس الشاه من فرنسا ووعدوها بالمساعدة ، خاصة بعد أن صرح جودوقتش القائد الروسي الذي تولى قيادة الحملة الروسية في شمال فارس بأن وساطة فرنسا غير مقبولة لديه واستأنف القتال منذ سبتمبر سنة ١٨٠٨ .

وفي نوفمبر بذل الشاه آخر محاولة للحصول على تدخل فعلي من الإمبراطور . وأعطى جاردان مهلة شهرين لمعرفة جواب نابليون النهائي ولما لم يصل أى نبأ من فرنسا بعد انقضاء هذه المدة ، قرر الشاه استقبال جونس في طهران وتم ذلك في ٤ فبراير سنة ١٨٠٩ . ولم يلق إقبالاً لاعتراضات جاردان الذي انسحب من عاصمة فارس احتجاجاً على استقبال ممثل الدولة المعادية . كانت الظروف إذن مهيأة أمام هارفورد لتثبيت دعائم النفوذ البريطاني في تلك البلاد . وفعلاً لم ينقض شهر على إقامته حتى وقع في ١٥ مارس اتفاقاً تمهيدياً ألغى به جميع المعاهدات التي تمت بين فارس والدول الأوربية الأخرى (١٥) . بينما كسبت بريطانيا امتيازات سياسية .

وأصبحت الدولة الوحيدة التي يمكن طلب وساطتها في النزاع بين فارس وجيرانها . وفيما يخص منطقة الخليج ، حصلت بريطانيا على وعد باستخدام موانئ فارس وجزورها في حالة الاعتداء عليها . ولكن نصت المادة السادسة على أن احتلال بريطانيا لهذه الأجزاء من فارس لا يعني تملكها إياها . وهكذا أصبحت حملة ملكولم غير ذات موضوع . وكان قد أعد منذ يناير حملة بحرية قوامها ثلاثة آلاف جندي وأوشك على الإبحار إلى الخليج ، فجاءت أنباء جونس مخيبة لمشروعه المأثور .

وقد فتح الاتفاق التمهيدي لسنة ١٨٠٩ الباب لسلسلة من المعاهدات بين بريطانيا وفارس . فضمنت الأولى نفوذا سياسيا واقتصاديا في الجزء الجنوبي من البلاد على الأقل . ولكن على خلاف سياسة روسيا كان الذي يعني بريطانيا هو الجانب الاقتصادي دون التوسع الإقليمي . وحتى تضمن بريطانيا سلامة مواصلاتها مع فارس كان أمن الخليج شيئا حيويا بالنسبة لشركة الهند الشرقية . ولكن ما كادت تستقر لها الأمور في فارس حتى ظهر على الشاطئ الآخر للخليج قوى جديدة معادية للسيطرة البريطانية على الملاحة في الخليج . مما اضطر حكومة الهند إلى التدخل العسكري ضد هذه القوى العربية الناشئة .

هوامش الفصل الثالث

Kaye T. 1. Page 105	(١) رقم
A. C. 113 Magallog à Decrés —20—6—1802	(٢) »
A. A. E. Muscat 1783—1810 Rapport Cavignac 20 Frimaire	(٣) »
A. C. C. 4—118 De Caen au ministre 30 Fructidor an XI (16/9/1803)	(٤) »
A. C. C. 4—129 Rapport De Caen. 1/8/1806	(٥) »
A.C.C.4 — 129. S. Said to Decane. 15 Gumada the First. 1222. H.	(٦) »
A. A. E. Muscat juin 1807.	(٧) »
B.P.C. S, Said to Duncan. Nov: 1806	(٨) »
Bengal Political Secret Consultations. March - April 1807 Governor General to B. G.	(٩) »
A. A. E. C. Perse T. VIII—Talleradd à Coransez & Vend : an XII.	(١٠) »
Declerc "Recueil de Traités de la France T. I. P. 201 à 203.	(١١) »
Gardane Page 81.	(١٢) »
A.A.E.C. Perse. T. 9 4/12/1807.	(١٣) »
G.P.G. Page 927.	(١٤) »
A. A. E. Perse—Memoire et Documents Vol. 7.	(١٥) »

الفصل الرابع

ظهور الإمارات العربية في الخليج الفارسي ومعاهداتها الأولى مع بريطانيا

٢ - الأحوال الداخلية في الخليج قبل الحملة البريطانية الكبرى سنة ١٨١٩

نلاحظ من قراءة الفصول السابقة أنه لم يوجد في منطقة الخليج سوى دولتين جذبتا إهتمام العالم الخارجي، وهما فارس وسلطنة عمان . وتعليل ذلك هو أنه لم توجد على شواطئ الخليج سوى قبائل مفككة في الجزء الذي يقابل الآن سواحل الكويت والمملكة العربية السعودية وشبه جزيرة قطر والشيخات ألسن المعروفة عند الانجليز باسم (تروشيال كوست Trucial Coast الساحل المهادن) . أما ولاية بغداد التي تعرضنا لها في مناسبات كثيرة فإن أهميتها في دراسة كهذه مخصصة للخليج الفارسي ترجع إلى أنها تقع على نهاية خط ملاحه الخليج . وهي وإن كانت نظريا تمتد على الساحل الجنوبي الغربي حتى القطيف(*) فإن سلطة الولاة لم تكن تعدى فعليا ميناء البصرة الواقع على شط العرب . وحتى هذا المر المائي الذي يوصل ميناء البصرة بقوة على رأس الخليج ، كانت تسيطر عليه قبيلة عربية مستقلة هي قبيلة كعب . فضلا عن أن اعتراف ولاة بغداد بالسيادة العثمانية جعل

(*) ميناء يقع قرب الظهران المركز المعروف لشركة البترول الأمريكية في المملكة العربية السعودية .

الدول الأوربية وخاصة بريطانيا تعالج علاقاتها السياسية بالعراق عن طريق سفارتها بالأستانة . وبما يذكر أنه عند ما حاول سليمان كجك ، (والى بغداد من سنة ١٨٠٧ إلى ١٨١٠) ، الانفصال عن الباب العالي وصادف ذلك نشوب حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية . قدم كاتنج وزير خارجية بريطانيا إقتراحا بأن تعهد بلاده بضمان استقلال والى بغداد وسلامة أراضيه . ووجته في ذلك ما لبريطانيا من نفوذ بحرى على الخليج مما يجعلها تسيطر على تجارة الولاية الخارجية (١) ، ولكن الظروف لم تتح لهذا المشروع الخروج إلى حيز التنفيذ ، لأن الصلح قد تم بين بريطانيا وتركيا في يناير سنة ١٨٠٩ ، فتحول سليمان باشا إلى عدو للمقيم البريطاني وطرده من بغداد .

وفي أوائل القرن التاسع عشر بدأت تظهر إلى جانب هذه الدول قوى عربية ذات شأن في الخليج الفارسي وعلاقته بالخارج . ولعل أهم هذه القوى هي قبائل العتوب التي سيطرت على الجزء الساحلى من الكويت إلى قطر وعلى جزر البحرين . ثم قبائل ساحل القرصنة ، كما كان يسميه الأوربيون في ذلك الوقت ، والذي يمتد من قطر حتى رأس موساندم شمال سلطنة عمان . ومن أهم تلك القبائل قبيلة القواسم . وكان للنوقع الجغرافى لكل من هذه القوى أكبر الأثر في توجيه تاريخها في القرن التاسع عشر ، فالأسرة التي وقعت تحت حكمها جزر البحرين استمدت قوتها من استثمار مصايد اللؤلؤ المعروفة في مياه هذه الجزر ، فضلا عن صلاحية جزء كبير منها للزراعة ، بينما اتجهت القبائل التي احتلت المنطقة الفقيرة بين قطر وعمان إلى حياة القرصنة التي كان معترفا بها في ذلك الوقت كوسيلة شرعية من وسائل العلاقات

بين الدول غير المتعارفه ، ومن باب أولى الدول التجارية (*) أما قبيلة العتوب فيسجل التاريخ ظهورها للمرة الأولى على سواحل الخليج في الكويت سنة ١٧١٦ . فلما تشعبت فروعها لم تسكفها هذه المدينة الصغيرة التي لم تكن تتعدى ميناء لبناء السفن ، فانتقل منها فرعان — آل خليفة والجلالمة — إلى شبه جزيرة قطر سنة ١٧٦٦ . ومن المعروف أن هذه المنطقة ليست بأحسن حالا من الكويت ، وهي على النقيض تماما من مجموعة الجزر (*) المقابلة لشواطئها المعروفة بجزر البحرين . وكان طبيعيا أن تتجه أطماع الأسر العربية إلى امتلاك هذه الجزر . وقد هيئت لها فرصة مناسبة بعد وفاة حاكمها من قبل كريم خان الزندي ناصر خان سنة ١٧٧٧ . فطلب محمد بن آل خليفة من الشاه أن يوليه على هذه الجزر يدل الشيخ نصر الذي كان يتولاها بجانب منطقة بوشهر . فقبل كريم خان هذا العرض على أساس أن يدفع له الحاكم العربي جزية سنوية . ولما عادت الفوضى إلى بلاد فارس بعد إتمام حكم كريم خان صادف ذلك حكم شنصر طموح من آل خليفة ، هو أحمد بن محمد المعروف باسم أحمد الفاتح ، لأنه كف عن دفع الجزية للشاه ثم استولى على هذه الجزر عنوة واستخلصها من يد حاكم بوشهر الذي كان قد حاول استردادها سنة ١٧٨٢ . وباستيلاء آل خليفة على البحرين في يوليو سنة ١٧٨٣ انتهى عمليا حكم الأسر الفارسية لهذه الجزر . ولكن فارس ظلت تدعى حق السيادة عليها محتجة بأن إنتقال السلطة إلى يد الحكام

(*) لا شك أن نجم عدد كبير من هذه القبائل تحت لواء الوهابيين جعل من دولتهم أكبر قوة في الخليج ما بين ١٨١٠ — ١٨١٩ . ولكن لم نشر إليهم في هذا الكتاب إلا لما انتظرا البحث خصصناه لتاريخ الدولة السعودية الأولى . وسيظهر قريبا .

(*) تتألف جزر البحرين من جزيرتين كبيرتين هما جزيرة البحرين ومحرق وأربع جزر صغيرة منها سترابو عارا والنبي صالح .

العرب سنة ١٧٨٣ كان اغتصابا لحق مشروع ، ودليلهم على ذلك (*) أن آل خليفة إترفوا أنفسهم في مناسبات عدة بسيادة فارس . . ويمكن تبرير هذا الإدعاء بأن حكم فارس في جزر البحرين لم يكن قائما بصفة مستديمة قبل سنة ١٧٨٣ . فقبل أن يبسط نادر شاه الحكم الفارسي على البلدان الواقعه ما بين الهند و عمان ، كانت الجزر محل نزاع بين حكام مسقط وحكام فارس ، بل ورؤساء بعض القبائل العربية في الأحساء . وتبادل جميع هؤلاء الحكم في هذه الجزر الغنية . وإذا كان حقا أن بعض الحكام من آل خليفة قد اعترف بسيادة فارس ، فقد كان ذلك في ظروف خاصة اضطرتهم إلى الالتجاء إلى قوة كبيرة نسبيا لحمايتهم من خطر داهم وخاصة خطر الوهابيين الذين بلغوا ذروة قوتهم في الخليج ما بين سنة ١٨٠٩ ، سنة ١٨١٨ . وقد حدث فعلا أن أرسل سليمان بن أحمد سفارة إلى طهران (٢) في سنة ١٨١٧ رجاء تدخل الشاه . لطرد عمال الجزية من قبل عبد الله بن سعود في مقابل إقراره بسيادة الشاه .

ولم يكن الوهابيون وحدهم هم الذين يهددون حكومة آل خليفة في البحرين . فقد كان هناك سلاطين مسقط الذين لم يكفوا عن المطالبة بحقوقهم في وراثة حكم هذه الجزر أيضا . وقد قام سلطان بن أحمد بمحاولة لاحتلال البحرين سنة ١٧٩٩ ، وكذلك خرج السيد سعيد سنة ١٨١٦ في حملة بحرية للاستيلاء عليها . ولكن كلتا المحاولتين باءتا بالفشل . وعلاوة على هذا كان هناك القراصنة من القوايسم وغيرهم يتربصون بالمراكب التابعة

(*) يدعى الفرس أن مذهب الشيعة يغلب على سكان البحرين البالغ عددهم ١٢٠ ألف . ولكن من الصعب عمل إحصاء دقيق لعقائد السكان فضلا عن تعداد السكان أنفسهم .

لسكان البحرين التي تحمل منتجاتها الزراعية أو مستخرجاتها من اللؤلؤ .
ومن ثم كانت حاجة آل خليفة إلى دولة قوية ظاهرة . ولكن بشرط أن
تكتفي هذه الدولة بحمايتهم في مقابل امتيازات اقتصادية دون أن يكون لها
أطماع في الحلول محلهم في إدارة البلاد . وعندما ظهرت بريطانيا في الخليج
الفارسي في أوائل القرن التاسع عشر كانت سياستها تتفق مع هذه الأهداف
ولذلك رحب سكان البحرين منذ البداية بالسير وراء توصيات حكومة
بومباي . ويرجع تاريخ أول اتصال رسمي بين آل خليفة وبين الحكومة
البريطانية إلى سنة ١٨٢٤ حين زار بروس Brace جزر البحرين (٣) وطمان
حكامها إلى استعداد بريطانيا لحمايتهم . ولذلك أسرع هؤلاء بالدخول في
المعاهدات العامة التي وقعت في سنة ١٨٢٠ مع رؤساء القبائل العربية
بالخليج .

أما قبيلة القواسم فقد بدأت تظهر كقوة مناوئة للملاحة في الخليج منذ
أواسط القرن الثامن عشر ولم يكن في هذا شيء من الغرابة حيث لم توجد
في منطقة الخليج آنئذ دولة بحرية كبرى تستطيع فرض احترام سفنها على
القراصنة . وكما أن المنازعات القبلية كانت هي القاعدة في داخل شبه الجزيرة
العربية ، فكذلك كان الحال في الخليج الفارسي ، تدهم كل قبيلة سفن
القبائل لأتفه الأسباب .

وفي مستهل القرن التاسع عشر لوحظ أن قبيلة القواسم تتميز من قبائل المنطقة .
بحيث أصبحت حركة القرصنة معتمدة القبيلة للسيطرة على القبائل الأخرى . لا في البحر

فقط بل في المدن الساحلية . وهكذا خضعت لها قبيلة بني ياس التي كانت تابعة لسلطنة عمان . وأمتد نفوذها على منطقة ساحلية طولها نحو ١٥٠ ميلا (٤) ، من جنوب قطر إلى خورنكان القريبة من مسقط ، واتخذت من ميناء رأس الخيمة مركزا لإدارة حركة القرصنة ، حتى أصبحت الهدف الرئيسي لحياة القبيلة . ويمكن المقارنه بين طريقة القرصنة عند القواسم وعند غيرها من قبائل المنطقة . فنذكر مثلا أن بعض الجلاهمة كان يقوم بغارات على المراكب السائرة في الخليج تحت زعامة أحد قراصنة الغرب المشهورين في ذلك الوقت وهورحة بن جابر . إلا أن القبيلة ، لم تكن تشترك جميعا في أعمال السلب ، ولم يكن لقراصنة الجلاهمة مركز ثابت . فكان رحمة ابن جابر يقيم تارة بالدمام على ساحل الأحساء وتارة في قطر ، وأخرى في إحدى جزر الخليج ، وعندما انضمت القواسم إلى حلف الوهابيين سنة ١٨٠٣ ، أصبحت تجد مبررا شرعيا للاستيلاء على السفن التي لا تخضع للدولة السعودية . وفي ذلك الوقت بلغت قوتها البحرية الذروة . حيث قدر أحد ضباط الأسطول الهندي المراكب التي يستخدمها القواسم بثلاث وستين من الحجم الكبير و ٨٠٠ من الحجم الصغير (٥) ، وكانت الأضرار التي حافت بسلطنة عمان من جراء توسع القواسم في حركة القرصنة أشد من الأضرار التي نزلت بأية دولة أخرى من دول الخليج ، فهي لم تصب في سفنها التجارية فقط بل فقدت جزءا كبيرا من أراضيها كما رأينا . وقد راح سلطان بن أحمد ضحية معاداة القواسم ، إذ قتلته هؤلاء أثناء مروره بسواحلهم في طريق عودته من البصرة سنة ١٨٠٤ .

ووقعت عمان بعده في حالة من الفوضى نتيجة لتنازع على العرش ،

حتى أضطر أحد المتنازعين المدعو بدر بن سيف إلى إعلان تبعيته للسلطة السعودية حتى يتمكن من منافسيه ، وبذلك جلب تفوذ القواسم إلى جميع سلطنة عمان ، إذ أن سعود كان يعد صقر بن صالح شيخ قبيلة القواسم بمثابة وكيل له في منطقة الخليج الجنوبية بصفة عامة ، على أن حكم بدر بن سيف لم يطل . ففي يولية سنة ١٨٠٦ ظهر السيد سعيد أحد أبناء سلطان بن أحمد في بركة قرب مسقط ، وقتل بدر بن سيف وتولى السلطنة في البلاد . ولم يكن سنه يزيد في ذلك الوقت على تسع عشرة سنة فأتبع له حكم طويل امتد إلى نصف قرن ، من سنة ١٨٠٦ إلى سنة ١٨٥٦ ، وهذا استقرار في الحكم لم يعهده تاريخ عمان من قبل .

ورغم أنه بدأ حكمه بين سلسلة من الأخطار فقد تغلب عليها جميعا وحافظ على سلامة السلطنة في بلاد العرب ، ولكن شهرته التي وصلت إلى صحف بريطانيا وفرنسا لا تقوم على أعماله في بلاد العرب ، فهو لم يضيف إلى عمان شيئا من بلدان الخليج . ولكن هذه الشهرة (*) الواسعة التي حصل عليها والتي جعلته من أعظم الشخصيات العربية في عصره ، ترجع إلى بناء إمبراطورية عربية في شرق أفريقيا عما لا محل لذكره في هذا الكتاب . وقد رأينا كيف أنه فكر منذ بداية حكمه في الإحتواء بدولة أوربية ، إلا أن هذا لم يدفعه إلى إعلان عداوته للوهايين ، بل على العكس كان يدفع لهم جزية كلما أحس باشتداد حنقهم على بلاده وعجزه عن مقاومتهم ، كما حدث في سنة ١٨٠٧ ، سنة ١٨١٣ . وكان السيد سعيد مسالما ويخشى

(*) اللقب الذي اشتهر به السيد سعيد هو إمام مسقط .

المخاطرة بمركزه وتجارته في الحروب . والفضل الأكبر في تخلص عمان من الوقوع تحت سلطة السعوديين إنما يرجع إلى تدخل قوة أخرى ، هي قوة مصر ، فإن محمد علي أطاح بحكومة الوهابيين من بلاد العرب سنة ١٨١٨ .

ب — تدخل بريطانيا ضد القرصنة ونتائجه :

منذ بدأت القوادم تشن غاراتها على السفن السائرة في الخليج كانت تتجنب السفن التابعة لشركة الهند الشرقية مكثفة بأسلحتها من السفن المحلية . وقد ذكرنا أن أول اعتداء وقع على سفينة بريطانية وكان في سنة ١٧٩٧ ولم تجرؤ القواسم حينئذ على إغصاب بريطانيا فقدمت إعتذاراً عن الحادث إلى وكيل الشركة بالبصرة إلا أنها بعد انضمامها للوهابيين ، أحست بقوة كبيرة تسندها في الداخل وشجعها ذلك على مهاجمة السفن التي تحمل العلم البريطاني سواء أكان يملكها رعايا هنود أم إنجليز . فلم تكف القرصنة الفرنسية تحف من منطقته الخليج حتى حلت محلها القرصنة العربية فكتب مانستي (٦) في أوائل سنة ١٨٠٥ . ينبه حكومة بومباي إلى أن خطر القرصنة العرب أصبح يفوق خطر العدو القومي (يقصد الفرنسيين) . وكان من المعتقد لدى السلطات البريطانية أن القرصنة العربية تختلف في نوعها عن القرصنة الفرنسية ، فهي في نظرهم ترتكب لأهداف السلب لمصلحة الأمراء لا لمصلحة الدولة كما كان متعارفاً في ذلك الوقت بين الدول المتحاربة ، ولكن في هذه التفرقة شيء كثير من الخطأ ، خاصة بعد إنضمام القواسم إلى دولة كبيرة كالدولة السعودية الأولى ، فأصبحت تعمل لحساب الحكومة المركزية في الدرعية . وتدفع جزءاً من المسلوبات إليها

كما كان يفعل القراصنة الفرنسيون (٥). ويبدو أن الممثلين البريطانيين في البصرة أو في بوشهر لم يدركوا حقيقة تبعية القواسم للدولة السعودية الأولى. فكان إلحاحهم في التدخل العسكري ضد القرصنة يشير دائما إلى تجنب معاداة الوهابيين والاكتفاء بتأديب سكان السواحل ، ولعل هذا يفسر لنا لماذا لم تؤد الحملات البريطانية الأولى إلى نتيجة جاسمة لمنع القرصنة أو تخفيفها في الخليج .

ويرجع أول هذه الحملات إلى سنة ١٨٠٥ ، وكان المقصود بها إعادة بدر بن سيف سلطان عمان على استرجاع جزيرتي كشم وهرمز وميناء بندر عباس من يد القراصنة . ولعل حكومة الهند كانت تهدف إلى تثبيت سلطة مسقط على هذه الجزر كما تتخذ منها مطية للحصول على تنازل عن إحداها في المستقبل . ولكن هذه الحملة أعدت على مدى ضيق جدا . فهي وإن نجحت في إعادة هذه البلدان إلى بدر بن سيف ، إلا أنها انسحبت سريعا ، وتركته يسقط أخيرا تحت تهديد القواسم وإتقامهم . نعم !! وقع سيتون هدنة مع القواسم في فبراير سنة ١٨٠٦ تحت تأثير هذه الحملة ، ولكن احترام القواسم للهدنة لم يطل أكثر من سنة ففي سنة ١٨٠٨ سجلت عدة اعتداءات على سفن بريطانية . وللأسف الأولى استطاعت الاستيلاء على أحد الطرادين اللذين كانا يحرسان بعثة ملكولم إلى فارس ، وقد أتهز سيتون هذه الفرصة لإقناع الجنرال البريطاني بضرورة تدخل عسكري ضد القرصنة ، وإلا زالت حكومة مسقط أمام ازدياد قوتهم . (٧)

وقد سبق أن ذكرنا كيف أن حكومة بومباي كانت تردد في تقديم

(٥) لم تلغ القرصنة بجميع أشكالها إلا في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ الذي أعطى لبريطانيا سلطات واسعة للقيام بيوليس البحار .

المساعدة إلى السيد سعيد لأنها كانت ترتاب في صلاته بالفرنسيين ، فحاول سيتون إزالة هذا الشك بأن أكد لحكومته انقطاع الصلة تماما بين مسقط وموريشس خاصة وأن القراصنة الفرنسيين لم يكفوا حتى بعد محاصرة المستعمرة الفرنسية بحريا عن مهاجمة السفن الإنجليزية والعمانية دون تمييز ، ولكن ملكولم كان منصرفا تماما عن شئون سلطنة عمان والقبائل العربية إلى مفاوضاته في طهران .

على أنه بعد النجاح السياسي الذي أحرزته بريطانيا في مارس سنة ١٨٠٩ لم يبق أمام حكومة بومباي قوة مناوئة في الخليج غير هؤلاء القراصنة . فقررت في سبتمبر من هذا العام إرسال حملة بحرية أوسع مدى من حملة سنة ١٨٠٥ ، ويتبين أغراض هذه الحملة من التعليمات التي زود بها قائدها وينرايت Weiright ومندوبها السياسي سيتون . وتوصى هذه التعليمات (٨) أولا : بتدمير مراكز القرعنة وردها إلى السيد سعيد مع ملاحظة عدم الاصطدام بالوهايين .

ثانيا : ومراعاة سيادة فارس على الساحل الشرقى ومحاولة التعاون مع السلطات الفارسية ما أمكن إذا اضطرت الحملة إلى تتبع القراصنة على هذا الساحل . وما يلاحظ أن القواسم كانوا يسيطرون على ميناء لنجو على الشاطئ الفارسي للخليج .

ثالثاً : البحث عن أنسب جزيرة عند مدخل الخليج لإقامة قاعدة بريطانية ثابتة .

خرجت الحملة من بومباي في أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٩ وكانت تتألف من ثلاث سفن حربية وثلاث أخرى لحمل المعدات ، وبعد توقف قصير بمسقط

بدأت تطوف بأهم مراكز القرصنة ومن بينها رأس الخيمة وقد تجنبت تماما إنزال أي جندي بريطاني على شاطئه. بلاد العرب ، خوفا من أن يجر ذلك إلى إشتباك مع القبائل العربية وخاصة مع الوهابيين . وأكثر من هذا لم تشأ الحملة أن تطيل عملياتها بالخليج . فعند ما حل أول يناير سنة ١٨١٠ شدت رحالها عائدة إلى بومباي طبقا للتعليمات الصادرة إليها . وذلك رغم بقاء بعض حصون القواسم في سلطنة عمان نفسها مثل حصن شناس الذي حماه موقعه الطبيعي من المدفعية البريطانية . وهذا يدل على أن حكومة الهند لم تكن قد اختارت حتى ذلك الوقت سياسة ثابتة نحو الخليج مما أغضب السيد سعيد ، سلطان عمان (*) الذي كان يأمل في تدخل البريطانيين على مدى أوسع . إلا أنه لم يفقد الأمل تماما وظل يرسل حكومة بومباي مستنجدا بها ولكنها لم تعر رسائله إهتماما إلا حين شعرت بأن مصالحها الخاصة مهددة .

وقد تسببت حملة سنة ١٨٠٩ في إختفاء القرصنة نحو سنتين من الخليج . وعند ما بدأت ذكراها تمحي من أذهان القواسم عادوا إلى « حياة الجهاد » كما كانوا يعتقدون أو « حياة القرصنة » كما كان يسميها الإنجليز والدويلات التجارية في الخليج مثل عمان والبحرين . ففي سنة ١٨١٢ عادت تهاجم السفن المحلية ثم جرؤت على السفن جميعا إنجليزية كانت أو محلية مع هذا الفارق : إنها قبل سنة ١٨٠٩ كان ميدانها مقتصر على منطقة الخليج . ولكن في سنة ١٨١٤ أمتد نشاطها إلى ساحل كوتش (*) والسند . ويسجل تاريخ البحرية الهندية

(*) في مخطوط عربي بالمتحف البريطاني مجهول المؤلف وعنوانه « لمع الشهاب » في سيرة محمد بن عبد الوهاب ، وصف تفصيلي لهذه الحملة يمثل وجهة نظر بعض العرب من سكان الخليج .

(*) كوتش : يقابل الآن ساحل الباكستان الغربي على بحر عمان .

جاءت مهاجمة القواسم لإحدى السفن الإنجليزية على بعد ٦٠ ميلاً من بومباي نفسها سنة ١٨١٨ .

ورداً على أعمال القواسم حاولت السلطات البريطانية انتهاج سياسة التفاهم أولاً ، فقام بروس ممثل الشركة في بومباي بمفاوضات طوال سنتي ١٨١٥ ، ١٨١٦ على أساس رد المسلوبات وإعطاء تعهد باحترام السفن البريطانية . ورغم إرسال مندوب عنها للمفاوضة فإن القواسم لم تظهر استعداداً لقبول المطالب الأول .

ومن جهة أخرى بدأت فكرة استخدام القوة تسود مختلف الأوساط البريطانية في الشرق ، فيعتبر مثلاً أحد ضباط البحرية الذين زاروا الخليج في تلك الحقبة عن هذا الرأي بقوله : إن المفاوضات مع أمثال تلك العصابات خدش للكرامة البريطانية وتنازل عن السيادة المعترف بها لها على البحار (*) . وكتب ويلوك القائم بالأعمال البريطاني في طهران ينبه إلى مبدأ توازن القوى في فارس بين بريطانيا وروسيا ، ذلك المبدأ الذي سيكتسب أهمية كبرى فيما بعد . ولما كانت روسيا قد انتزعت من شمال فارس أقاليم شاسعة بمقتضى معاهدة جولستان سنة ١٨١٣ ، فقد أشار ويلوك إلى ضرورة الإلتجاء إلى نفس طرق العنف للحصول على نفوذ مقابل لبريطانيا في جنوب البلاد (٩) .

وما كادت حكومة بومباي تخضع لإتحاد المهراتانا سنة ١٨١٨ بعد حرب طويلة طاحنة في داخل شبه جزيرة الهند ، حتى أخذت تنظر إلى هذه المقترحات بشكل جدي . وفي سبتمبر من تلك السنة وضعت أمام حاكم الولاية

(*) هذا الضابط هو وليم هيد W. Heude . وقد نشر رحلته في الخليج سنة ١٨١٩ .

إيفان نيبان Evan Nepian عدة مشاريع لاختيار واحد من بينها . وكانت هذه المشاريع تختلف أساسا على مدى التدخل البريطاني في شئون الخليج . فن قائل بالأكتفاء بتدمير القرصنة وعدم التدخل في الشؤون السياسية ، إلى قائل بضرورة رسم خريطة الخليج السياسية على الوجه الذي يروق بريطانيا . وكان نيبان أميل إلى الرأي الثاني فاختر مشروعاً يؤيد مساعدة الدول المسالمة في منطقة الخليج للحلول محل القبائل المناوئة . وهكذا يوطد سلطان فارس على سواحل الخليج الشرقى ويمد نفوذ السيد سعيد إلى رأس الخيمة ، ويشجع الأتراك على الاحتفاظ بالساحل الممتد من رأس الخيمة إلى ولاية بغداد . ويوصى المشروع بإقامة قاعدة بريطانية ثابتة في رأس الخيمة ، على أن يتولى إمام مسقط نفقات إقامة الحامية (١٠) .

وعند ما أرسل هذا المشروع للحكومة العامة في كلكتا للوفاقة عليه ، رأت أنه أوسع مدى مما يجب ولكنها وافقت على مبدأ التدخل الحربي والسياسي (١١) وبناء على هذا أعادت بومباي النظر في تحديد أهداف سياستها في الخليج . وفي أبريل سنة ١٨١٩ استقر الرأي على المبادئ الآتية : —

أولا : إحترام الأوضاع السياسية الداخلية في الخليج فلا تتدخل بريطانيا لصالح أحد الرؤساء إلا إذا طلب إليها ذلك . وحيثئذ تؤيد صاحب الحق المشروع . وعلى هذا استبعد الرأي بتسليم جزر البحرين لإمام مسقط .

ثانيا : لا يجب على الهند تشجيع الأتراك على بسط نفوذهم في منطقة الخليج بعد أن أستولى إبراهيم باشا على نجد وجميع البلدان التابعة للوهابيين .

ثالثا : وضع أسس لحرية الملاحة في الخليج ، وحق تفتيش السفن بالإتفاق مع القبائل العربية . وأخيرا أفضلية جزيرة كشم على رأس الخيمة ، لإقامة

قاعدة بريطانية . ثابتة وسنرى أن هذه المبادئ قد وجهت السياسة البريطانية في الخليج فترة طويلة ،

وعلى أساس هذه القرارات خرجت حملة بحرية كبرى من بومباي في ٣ نوفمبر سنة ١٨١٩ تتألف من ست سفن حربية كبرى علاوة على السفن الصغيرة التابعة لها . وعلى ظهرها ثلاثة آلاف بحار أكثرهم من الأوربيين . وقد عين الجنرال وليام جران كير Keir قائدا لها . ووصلت الحملة إلى هدفها الأول في رأس الخيمة في أوائل ديسمبر سنة ١٨١٩ ورغم عدم تعادل القوى والتفاوت الكبير في الأسلحة التي يستخدمها كل من الخصمين . فقد أظهرت القواسم بسالة فائقة في الدفاع عن رأس الخيمة فظل الإنجليز يضربونها بمدافعهم ستة أيام من ٣ إلى ٩ ديسمبر قبل أن يستطيعوا النزول بها ، ولم تقم بعد ذلك حركة مقاومة تذكر في الموانئ الأخرى .

لم تنسحب القوات البريطانية بعد تدمير الموانئ العربية كما فعلت سنة ١٨٠٩ ، بل أنزلت الجنود على الشاطئ وأقامت عدة حاميات كان أهمها يعسكر في رأس الخيمة ، وفي نفس الوقت أخذ أسطول حكومة بومباي يمسح الجزء الجنوبي لشاطئ الخليج للتعرف على مخابئ القراصنة في الخلجان الصغيرة (*) وأفاد علم الجغرافيا من جهة أخرى برسم أول خريطة علمية لهذا الجزء من العالم .

على أن النتيجة الأساسية لحملة سنة ١٨١٩ كانت الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية في معاهدات مختلفة جعلت من بريطانيا الحكم الأعلى لسياسة

(*) كان الأسطول الهندي مستقلا استقلالاً تاماً عن الأسطول الملكي البريطاني . وكان يقم إدارة شركة الهند الشرقية وله قوانين خاصة به تلائم صفته الإستعمارية .

جنوب شرق بلاد العرب وقد عمد جرائت كبير أولا إلى توقيع معاهدات منفردة مع معظم رؤساء القبائل الذين لهم سلطة مستقرة في المنطقة الواقعة ما بين قطر وحدود سلطنة عمان . وتناول هذه المعاهدات الإجراءات العملية المناسبة لكل مشيخة من هذه الشياخات . ففي المعاهدة المعقودة مع صالح بن عقر شيخ القواسم وضع القائد البريطاني الشروط الآتية : (١٢)

(أ) يتعهد شيخ القواسم بتسليم السفن الحربية الموجودة في رأس الحنة أو في الشارقة أو في أبو ظبي، ويحتفظ فقط بمراكب الصيد .

(ب) يتعهد الإنجليز بالألا يدخلوا أحياء القبائل بغية تخريبها .

(ج) يرد العرب ما لديهم من أسرى من الرعايا البريطانيين .

(د) بعد تنفيذ هذه الشروط تقبل القواسم في معاهدة الصلح العامة كبقية القبائل العربية المسالمة .

وهذان الشرطان الأخيران نجدهما في جميع المعاهدات الفردية مع رؤساء القبائل الآخرين . ولكن بينما يتعهد الإنجليز للقواسم بعدم احتلال أحيائهم، يشترطون في المعاهدة الثانية المعقودة مع حسن بن رحمة شيخ الجلاهمة احتلال موانئ رأس الحنين ومسهرة وجميع القلاع المشيدة في البلدان المجاورة لها . ولما لم يكن لهذا الشيخ منطقة نفوذ محدودة فقد نصت المادة الثانية على الاستيلاء على جميع سفنه الموجودة في موانئ الشياخات الأخرى . ولا تختلف المعاهدات الأخرى التي وقعت مع الثلاثة الآخرين من مشايخ المنطقة وهم : مشايخ أبو ظبي ، وبنى ياس ، ودي عن المعاهدة الأولى الخاصة بالقواسم . اللهم إلا في المعاهدة الموقعة مع شيخ دبي حيث وردت مادة أسرعى الانتباه ، وهي تقول « يمنع الإنجليز عن الدخول لساحل (م ٦ — تطور النفوذ البريطاني)

المشيخة أو عن تحطيم أى حصن أو برج بها ، وذلك احتراماً للسيد سعيد سلطان عمان . ويستنتج من هذا أن شيخ دبي كان يعترف بسيادة عمان على منطقته .

وقعت هذه المعاهدات فيما بين السادس والحادى عشر من يناير سنة ١٨٢٠ . وفى الحادى والعشرين من هذا الشهر عرض كير نص المعاهدة العامة على المشايخ الخمس تاركاً الباب مفتوحاً لغيرهم للدخول فيها إذا قبلوا الارتباط بالمبادئ العامة التى تحتويها ويتعلق معظمها بتنظيم قواعد الملاحة ولا يعدو بعضها أن يكون مبادئ خلقية أولية فى العلاقات الدولية . ونظراً لأهمية تلك المعاهدة فى تاريخ الإمارات العربية بالخليج ، ندرج فيما يلى موادها مرتبة مع حذف قليل من التفاصيل .

المادة رقم ١ : تمتنع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة فى البر والبحر بصفة دائمة .

المادة رقم ٢ : كل عمل من أعمال السلب أو القرصنة الذى يرتكب بصفة فردية يعتبر ضاراً بالإنسانية مادامت لا توجد أى حرب رسمية بين الحكومات .

المادة رقم ٣ : تلتزم السفن التابعة للعرب الأصدقاء (بحكم هذا النص) برفع علم أحمر يكون رمزاً على جنسيتها ولا يجوز لها استعمال شعار آخر .

المادة رقم ٤ : تسوى القبائل المسالمة علاقاتها الداخلية فيما بينها .

المادة رقم ٥ : يجب على السفن العربية من الآن فصاعداً أن تكون مزودة بورقة موقعة من رئيس المنطقة التابعة لها ويسجل فيها إسم المالك وحجم السفينة وأسماء البحارة ، ويعين فيها ميناء الخروج وميناء الوصول .

وإذا قابلت إحدى هذه السفن سفينة بريطانية وطلبت إليها إظهار سجلاتها وجب عليها تنفيذ هذا الطلب .

المادة رقم ٦ : إذا رغب رؤساء العرب في إرسال ممثل عنهم بهذه السجلات إلى المقيم العام البريطاني في الخليج لتوقيعها جاز لهم ذلك تسجيلا لدخولهم الموانئ البريطانية ولعمليات التفتيش ، وبشروط عرض السجلات على المقيم سنوياً .

المادة رقم ٧ : إذا لم تكف قبيلة من القبائل عن القرصنة وجب على القبائل الأخرى أن تجتمع للتفاوض في عمل مشترك ضدها ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية في التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة المذنبة .

المادة رقم ٨ : إن قتل الأسرى بعد تسليم أسلحتهم يعتبر عملاً من أعمال القرصنة ، ولا يمكن اعتباره عملاً من أعمال الحرب المشروعة . فإذا ارتكبت إحدى القبائل هذه الجريمة اعتبر ذلك خرقاً لمعاهدة الصلح ويجب على القبائل الأخرى محاربتها بالاشتراك مع بريطانيا ولا يكف القتال إلا بعد تسليم المذنبين .

المادة رقم ٩ : إن خطف الرقيق من الساحل الشرقى لأفريقيا ونقلهم بعد ذلك فوق المراكب التجارية يعتبر عملاً من أعمال القرصنة . ويجب على العرب الكف عن ذلك .

المادة رقم ١٠ : تستطيع السفن العربية التي تحمل العلم الخاص بها الدخول إلى الموانئ البريطانية . وكذلك موانئ حلفاء بريطانيا والتجارة فيها بكل حرية وإذا هوجمت إحدى هذه السفن فإن الحكومة البريطانية تأخذ ذلك بعين الاعتبار .

المادة رقم ١١ : تعتبر جميع الشروط المذكورة عامة . فيجوز لمن شاء من الرؤساء الآخرين دخولها بنفس الطريقة التي انضم بها الموقعون .
وقد انضم إليها شيخ آخر من المشايخ البحرين كما كان يسميهم الإنجليز في مارس سنة ١٨٢٠ . وهو شيخ منطقة القرين الواقعة جنوب قطر مباشرة .
لم تقبل حكومة بومباي إجراءات كير الدبلوماسية بعين الرضى لأنها كانت ترغب في انتهاج وسيلة أعنف مع المنهزمين . ومن أهم الاعتراضات التي وجهت إلى تصرفات القائد جرانت كير هو أنه أفرج عن المرضى من الذين وقعوا في الأسر ، وأبقى بعضهم في رئاسة قبيلته ، كما أنها انتقدت نصوص المعاهدة ، ووصفتها بالنقص لأنها لم تحتو على تحديد العقوبات التي يجب فرضها على المخالفين لمبادئ الملاحاة الجديدة كحمل الوثائق أو غيرها .
وكذلك لم تحدد عدد السفن التي يجوز لكل قبيلة امتلاكها ، والحجم الذي لا يجوز أن تزيد عليه هذه السفن . وانتقدت بومباي تساهل كير في عدم تهديم القلاع وإدخال مادة تحرم بناء الجديد منها . كما أبدت بومباي رغبتها في إضافة مواد أخرى تحرم استيراد أخشاب السفن من الهند . وأخيراً اعتبرت الشروط الإنسانية المتعلقة بتجارة الرقيق وعدم قتل الأسرى غير كافية ولا تتضمن وسائل عملية لتنفيذها . وقد دافع كير عن معاهداته ببراعة فائقة واستطاع بعد وصوله إلى بومباي في مارس إقناع الحكومة بتوقيعها حتى لا تظهره على الأقل بمظهر غير الموثوق في كلمته أمام العرب .
وبما استخدمه من حجج لتفنيد اعتراضات بومباي نستطيع اختيار النقاط الآتية على سبيل التمثيل . فقد ذكر كير :

أولاً : إن القبض على جميع الرؤساء المسؤولين كان يتطلب تبعهم في

تداخل بلاد العرب حيث فر بعضهم ، وقد نصت التعليمات الخاصة بالحملة على تجنب الابتعاد عن المنطقة الساحلية ، بينما كان العفو حافزاً لهم على العودة إلى بلادهم وعلى خلق جو جديد من الثقة .

ثانياً : إن بقاء وحدات بحرية بريطانية بصفة دائمة في الخليج خير ضمان لتنفيذ الشروط وأشد أثراً من النصوص التي تكتب على ورق لتحديد العقوبات القانونية ، فضلاً عن أن المقصود بالشروط الإنسانية في المعاهدة هو مساعدة سكان هذه المنطقة على فهم المبادئ العامة للعلاقات الدولية ، ولا ينتظر منهم تغيير عاداتهم دفعة واحدة . بل يكون التحسن تدريجياً .

ثالثاً : إن تحديد عدد السفن التي يجوز امتلاكها ، وكذلك أحجامها لا يفيد بشيء ، لأنه من الأفضل ترك المقدار اللازم من السفن الذي تحمي به كل قبيلة نفسها ، وليس أكبر السفن هو أصلحها للقرصنة .

رابعاً : من الأقرب إلى المنطق أن تقوم الهند بمنع تصدير الأخشاب للعرب لا أن تنص المعاهدة على أن يلتزم العرب أنفسهم بالامتناع عن استيرادها (١٣) وقد ثبت فيما بعد أن آراء كير كانت أدعى لنجاح السياسة البريطانية وأسبغت هذه المعاهدة الموضوعه أصلاً لمنع القرصنة دعامة للنفوذ البريطاني في منطقة جنوب الخليج الفارسي ، وجعلت من أعداء بريطانيا للسابقين ، أطوع خلفائها .

هوامش الفصل الرابع

F. O. 60. 1 Canning. Instructions à Jones et Lettres a Ali Pasha 21—8—187	(١) رقم
F. O. 60. T. 17 Willock to Maira 6—5—1718	(٢) »
S. R. B, No. 24 Page 371	(٣) »
Miles Vol. 2 Page 302	(٤) »
Heude Page 60	(٥) »
P. B. C. Manesty to B. G. 3—1—1805.	(٦) »
P. B. C. Seton to Malcolom 3—2—1809	(٧) »
G. P. G. T. 2. Page 930.	(٨) »
F. O. 60 Willock Gastlereagh 17—4—1817	(٩) »
F. R. P. T. 32—29—9—1818.	(١٠) »
F. R. P. T. 32—Hastings to B. G. 7—11—1818	(١١) »
Aichison. T. 7 Page 54.	(١٢) »
S. R. B. No. 24 Page 65 — S.q.	(١٣) »

الفصل الخامس

الساحل الجنوبي للخليج الفارسي

١٨٢٠ - ١٨٣٨

المقصود بهذا التعبير جغرافياً، هو الساحل الممتد على شواطئ سلطنة عمان، وساحل القرصنة الذي أصبح يسمى منذ معاهدة سنة ١٨٢٠ بساحل الهدنة أو ساحل الصلح Trucial Oman وتعتبر المنطقتان أول جزء من أجزاء الخليج توطد فيه النفوذ البريطاني، وإن اختلف هذا النفوذ في الأساس الذي قام عليه في كل من المنطقتين. فبالنسبة للرؤساء البحريين كان الخضوع للتوجيه البريطاني نتيجة إستعمال القوة الذي أدى إلى فرض المعاهدة المعروفة، فكان عليهم إحترام هذه المعاهدة خوفاً من إعادة إستعمال القوة ضدهم. أما سلطنة عمان فقد كانت تصادق بريطانيا بسبب إتفاق مصالحها في كثير من النواحي. وكان السيد سعيد يعتقد أن وجود حامية بريطانية قرب بلاده يساعد على توطيد سلطته في البلاد.

وهذا ما يفسر لنا التضحيات التي قام بها من أجل بريطانيا، كإلغاء تجارة الرقيق، والكف عن مهاجمة البحرين، وهي تضحيات كبرى كما سنرى. وقد أثبتت الحوادث بعيد حملة سنة ١٨١٩ قيمة الخدمات التي تستطيع بريطانيا تقديمها للسيد سعيد، وإن لم تقدم هذه الخدمات إلا رعاية لمصلحتها الخاصة أيضاً كما جرت العادة. ففي أواخر سنة ١٨٢٠ أعلنت قبيلة بو علي عصيانها

للسيد سعيد ولما كانت هذه القبيلة من أقوى قبائل عمان الجنوبية وتسيطر على ميناء صور الهام ، فقد أصبح موقف الإمام حرجا . لذلك أسرع بالاستنجاد بالحامية البريطانية في جزيرة كشم . وقد رفض قائد الحامية أولا التدخل في هذه المنازعات الداخلية ، ولكن الظروف شاءت أن تنقذ السيد سعيد إذ قام بنو بوعلى بمهاجمة إحدى السفن الإنجليزية . وعندما أرسل قائد الحامية احتجاجا إلى صور قتل هؤلاء المذبذب البريطاني . وحينئذ أسرع الميجر طومسون قائد الحامية بإرسال قوة صغيرة إلى عمان فوصلت إلى ميناء صور في ٢٤ نوفمبر ولحق بها السيد سعيد على رأس قوة كبيرة من جنده الدائمين الذين كانوا يجمعون من بين العنصر البلوخيستاني . واتجهت القوة إلى أحياء قبيلة بني بوعلى في إقليم جعلان ، ولكن على نحو خمسين ميلا من مدينة صور فوجئت الحملة الإنجليزية العمانية بمقاتلى القبيلة فلم تستطع الصمود لهم وفرت بعد أن قتل نحو ثلثي الحملة البالغ عددهم ٧٠٠ جندي منهم سبعة ضباط إنجليز ، أما الجنود فقد كانوا رعايا من الهند . ولم تستطع حكومة الهند السهكوت على هذه الهزيمة التي قد تطيح بسمعة بريطانيا في الشرق . فتجاوزت عن المبدأ السائد في سياستها نحو بلاد العرب، الذي يقضى بعدم التدخل في الشؤون الإقليمية . وفي فبراير سنة ١٨٢٩ أرسلت قوة كبيرة من الجند الأوربيين تحت قيادة الجنرال ليونيل سميث Lionel Smith فاتجهت القوة مباشرة إلى أحياء قبيلة بني بوعلى وقامت بأعمال تخريبية وبتقتيل الأهالى غير المحاربين دون تمييز ، ولم ينج من هذه القبيلة إلا من فر ، ولم يشترك السيد سعيد في هذه الحملة الانتقامية لأنه ، كان قد جرح أثناء الحملة الأولى (١) . فكافأه الحاكم بسيف مرصع رمزا للزمالة في القتال . على أن قبيلة بني بوعلى لم تستأصل تماما من الوجود . فحين بدأت تستعيد قوتها في العقبر الرابع من القرن التاسع

عشر ، لم تكن ذكرى الحملة الانتقامية قد انمحت كما سجل ذلك الرحالة البريطاني ولستد (٢) Wellested الذي زار القبيلة في سنة ١٨٣٧ وقد راوغ بنو بو علي ، ما استطاعوا سلاطين عمان ، فلم تخضع لهم القبيلة تماما حتى أواخر القرن التاسع عشر ، كما اتخذ عداؤها للإنجليز مظهرا دبلوماسيا خاصا حيث التجأ أصحاب السفن من أعضاء القبيلة إلى فرنسا لمنحهم حق رفع علمها على أسطولهم مما يترتب عليه استمتاعهم بحقوق الرعايا الفرنسيين وخروجهم من سلطة إمام مسقط القانونية . وعندما وقعت سلطنة عمان تحت الحماية البريطانية رأت بريطانيا أن في انسلاخ بعض رعايا السلطان عن سلطته القانونية إضعافا لمركز الدولة صاحبة الحماية فرفعت الأمر إلى محكمة العدل الدولية سنة ١٩٠٥ ، وقضت المحكمة بتحريم رفع العلم الفرنسي بعد ذلك على أهل صور . وألغت تراخيص حمله الممنوحة قبل سنة ١٨٩١ ، أي قبل سنة من إعلان الحماية البريطانية .

ويمكن مقارنة هذا التدخل البريطاني ضد إحدى قبائل عمان سنة ١٨٢١ بموقفها في نفس الفترة من مسألة مشابهة ، من حيث أنها محاولة أخرى لخروج جزء من البلاد العمانية عن سلطة الإمام . ولكن لما كانت هذه المسألة الثانية لا تتصل بمصالح بريطانيا ، فقد غضت الطرف عن رعاية مصلحة حليفها السيد سعيد . وتعلق هذه المسألة بمجموعة واحات البريمي الواقعة شمال غرب سلطنة عمان على حافة صحراء الربع الخالي فإن النزاع على هذه الواحات بين سلاطين عمان وبين حكام نجد من آل سعود يرجع إلى أوائل القرن التاسع عشر حين أخذها الوهايون منذ سنة ١٨٠٣ قاعدة ثانية لجيش الموحدين ، وخلقوا منها مركزاً ليطبق نفوذهم الإداري والروحي على قبائل المنطقة ، فأصابوا في ذلك الميدان نجاحا كبيرا . وعندما انتهت

سلطة السعوديين في الجزيرة العربية سنة ١٨١٨ بقيت دعوة الإصلاح الديني حية فيما بينهم، وأقوى دليل على هذا ، هو أنه ما كاد تركي بن عبد الله يعيد حكم السعوديين في بلاد نجد سنة ١٨٢٢ حتى أعلنت قبائل بني نعيم التي تسكن البريمي تبعيتها له . ولم يكن تركي بن عبد الله قد وطد سلطته بعد في جميع بلدان نجد نفسها . وقد خشي السيد سعيد أن تتخذ البريمي مرة أخرى قاعدة لضغط الوهابيين على بلاد عمان كما كان الحال قبل سنة ١٨١٨ . وفي أكتوبر سنة ١٨٢٣ وجه خطابا إلى حكومة بومباي يستنجد بحلفائه الإنجليز . ونستطيع أن نستنبط من الرد الذي أجاب به حاكم بومباي إلفن ستون حقائق هامة عن أول موقف وقفته بريطانيا إزاء هذه المشكلة ، فضلا عن أن هذا الخطاب قد يكون أول نص متعلق بمسألة البريمي في أرشيف حكومة بومباي (٣) ، فقد جاء أن «واحة البريمي تقع بعيدا عن الساحل في المنطقة الواقعة خلف سلسلة الجبل الأخضر . وأن جزءا كبيرا من هذه المنطقة لا تخضع فعلا لحكم أئمة مسقط ، فنذ تولى سلطان بن أحمد الحكم في المنطقة الساحلية لإستقل أبوه أحمد بن سعيد بالمنطقة الداخلية على رأس حزب ديني متمسك بمبادئ الإباضية، وهذا الحزب ينتقد بشدة سياسة التقرب من الأجانب التي استنها السيد سعيد . وقد اتخذ من مدينة الرستاق شبه عاصمة في داخل البلاد، وعلى ذلك فإن السلطات البريطانية لا تجد أي مبرر لتدخلها في مثل هذه الشؤون الخاصة بأمر السيادة على مناطق غير واضحة الحدود .»

وقد ظل موقف السلطات البريطانية في الخليج ثابتا على هذا المبدأ في جميع المناسبات التي أثرت فيها مسألة البريمي طوال القرن التاسع عشر . وأكثر من هذا سنرى أن بريطانيا قلبت مبدأ دفع جزية سنوية من سلاطين عمان إلى حكام نجد السعوديين . بل إنها ضمنت نفسها هذا الدفع

في بعض السنين . ويبدو أن بريطانيا لم تدرك حق سلاطين مسقط على واحة البريمي إلا بعد أن أصبحت شركات البترول تأمل في العثور على الزيت في هذه المنطقة ، ولم يكن هناك ما يبرر اتصال بريطانيا عن مناصرة حليفها في ذلك الوقت ، إذ لم يكن قد مضى زمن طويل على توقيع السيد سعيد على معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في يونية سنة ١٨٢٢ . ورغم أن هذا الإلغاء لم يكن ينصب على التجارة فيما بين ممتلكات عمان في أفريقيا وبين الدول المسيحية ، أو على الأصح انجلترا وفرنسا ، فقد قدر السيد سعيد خسارته من جراء تحريم هذه التجارة بنحو عشرين ألف جنيه استرليني سنويا . ولكنه حرصا على صداقة بريطانيا صرح للمقيم البريطاني بروس ، حين جاءه في مسقط للمفاوضة في أمر هذه المعاهدة بقوله : لو أنه ترتب على ذلك خسارة أكبر لفعلنا نفس الشيء إرضاء للحكومة صاحبة الجلالة (٤) ، ومن المعروف أن أول محاولة قامت بها بريطانيا نحو إلغاء تجارة الرقيق من منطقة الخليج ترجع إلى تاريخ عقد المعاهدة العامة مع الرؤساء البحرين سنة ١٨٢٠ حيث نصت المادة التاسعة على تحريم اختطاف الرقيق من شرق إفريقيا . ولكنه تبين للسلطات البريطانية في جزيرة موريشس أن هذا النصر غير مجد ، لا لغموضه فحسب ، بل لأن معظم تجارة الرقيق يديرها سلطان مسقط ورعاياه العمانيون . ولا يأتي إلى ساحل شرق أفريقيا من السفن التابعة لمشايخ ساحل الهدنة إلا القليل ، ولا يتجاوز مقدار ما يوردونه من عبيد إلى منطقة الخليج ثمن ما يورده العمانيون (٥) . وما يلاحظ أن اتفاق سنة ١٨٢٢ ، بين حكومة موريشس البريطانية ، وبين إمام مسقط قد أعطى لسفن البحرية الملكية البريطانية حق تفتيش السفن العمانية للتأكد من عدم مخالفة القانون . وعلى ذلك أصبحت تجارة الرقيق ذريعة أخرى إلى جانب محاربة القرصنة تذرعت

بها بريطانيا للإستثمار بمهمة بوليس البحار في الخليج الفارسي .
لم تكن مسألة إلغاء تجارة الرقيق هي التضحية الوحيدة التي كلفتها
حداقة بريطانيا للسيد سعيد ، فقد سبق أن تحدثنا عن أطماع هذا
الأمير الطموح في الاستيلاء على جزر البحرين ، وكان يعلق أملا كبيرا
على حملة سنة ١٨١٩ لتحقيق غرضه . ولعل هذا من الدوافع التي جعلته
يضع سفنة تحت تصرف الحملة . وكان السيد سعيد مستعدا لقبول مبدأ
اقتسام إيرادات البحرين مع فارس ، في حالة ما إذا رفضت بريطانيا
تسليمها إياه مباشرة ، كما لمح بذلك المقيم البريطاني جورج بروس ، ولكن
عندما انضم مشايخ البحرين من آل خليفة إلى معاهدة الصلح العامة في
٥ فبراير سنة ١٨٢٠ ، أصبح من العسير تحقيق هذا الأمل أو على الأقل
الحصول على مساعدة بريطانية ، لأن الدخول في هذه المعاهدة كان يتضمن
اعترافا باستقلال الأطراف المتعاقدة سياسيا . ورغم هذا لم يكف السيد
سعيد عن توجيه نظره لحكومة الهند إلى القيام بواجبها لنصرته مكافأة له
على خدماته . ولما لاحظ عدم أكتراثها لطلبه اتجه مباشرة إلى سليمان
وعبد الله من آل خليفة وكانا يتقسيان حكم البحرين في ذلك الوقت ، اتجه
إليهما محاولا الحصول على أي فائدة ممكنة وعرض عليهما التخلي عن
المطالبة بحكم البلاد على أن يدفعوا له جزية سنوية قدرها ثلاثون ألف
كرونة (*) ، وحتى هذا الاتفاق رفضت بريطانيا الدخول فيه كطرف ثالث
ضامن لدفع المبلغ المتفق عليه . وقد استغل مشايخ البحرين رفض بريطانيا
فأقتصوا المبلغ إلى ١٨,٠٠٠ كرونة . ولما قام السيد سعيد سنة ١٨٢٨
بآخر محاولة عسكرية للاستيلاء على البحرين وفشل كعادته في المشروعات

(*) الكرونة = جنيه استرليني .

العسكرية ، كف مشايخ آل خليفة عن دفع أى مبلغ لسلطين عمان ، واتجهوا إلى الوهابيين يطلبون منهم الحماية . وقد استغل سعيد هذا التحول فعاد إلى بريطانيا يطالبها بمساعدة ضد آل خليفة . وتوجه هذه المرة إلى وزارة الخارجية رأسا مينا الأضرار التي ستعود على بريطانيا إذا وقعت هذه الجزر في يد قوة إن لم تكن معادية فهي على الأقل غير معروفة التوايا (٦). على أن فشل السيد سعيد العسكرى سنة ١٨٢٨ والتأنيب الذي وجهته حكومة بومباي إليه بهذه المناسبة قائلة إن القيام بأى حركة عسكرية من شأنه أن يعيد الاضطرابات إلى منطقة الخليج ، كل هذا أياسه من أى كسب سياسى يوسع سلطانه فى بلاد العرب أو جزر الخليج ، وأكثر من هذا لم يستطع المحافظة على جميع أجزاء السلطنة كما كانت فى عهد سلطان ابن أحمد . فى سنة ١٨٣٠ أعلن حاكم صحار، حود بن قيس، وهو أحد أقرباء السيد سعيد استقلاله بهذا الميناء وما حوله من بلدان ، وهو يقع على مائة ميل شمال مسقط ، فلا غرو إن اتجه سعيد بجميع تفكيره إلى ممتلكاته بشرق أفريقيا . ومنذ سنة ١٨٢٨ يلاحظ أن إقامته بزنجبار أصبحت أطول منها بمسقط . وبدأت عمان تفقد مكانتها فى زعامة الدول البحرية الواقعة على شواطئ الخليج ، خاصة وأن بريطانيا بدأت تدخل الملاحة البخارية فى هذه المنطقة فى ذلك الوقت .

* * *

وبينا كانت سلطنة عمان تسير إلى التفكك والضعف بدأت الشياخات الواقعة شمالها تستمتع بشيء من الاستقرار، إذ أن معاهدة سنة ١٨٢٠ جعلت منها شبه وحدات سياسية منفصلة أو دويلات صغيرة لا مجرد شياخات

قبلية تقوم على أساس العلاقات الدموية . ويسجل تاريخ البحرية الهندية حقبة من الهدوء في الخليج أثناء الفترة التي تلت حملة سنة ١٨١٩ ، فانقضت نحو عشر سنوات لم يسجل فيها أى حادث اشتباك مع السفن البريطانية كما قلت المنازعات الداخلية ، ورغم هذا لم تشأ بريطانيا سحب قواتها من المنطقة حرصاً منها على توطيد نفوذها . وفي يوليو سنة ١٨٢٠ قررت نقل حاميتها الكبيرة برأس الجنة إلى جزيرة كشم لأسباب صحية . ولكي تكون في موقع يمكنها من بسط مراقبة أشد على الملاحة في الخليج . وإذا كانت حكومة الهند قد قررت الانسحاب من جزيرة كشم بعد سنتين ، فإن ذلك لم يكن تلافياً لأزمة خطيرة مع فارس التي لم تكف عن الاحتجاج على احتلال تلك الجزيرة ، كما يتبين من خطاب حكومة بومباي إلى الحاكم العام حيث جاء فيه : إن الانسحاب من جزيرة كشم وإن سبب ضرراً محدوداً ، وهو تخفيف الإشراف على ملاحه الخليج ، وما قد يترتب عليه من ظهور القرصنة من جديد ، فإنه يجنبنا أضراراً أشد ، وهو الوقوع في نزاع مسلح مع فارس . (٧)

وما يذكر أن السلطات البريطانية عندما قررت إقامة الحامية بجزيرة كشم لم تطلب موافقة فارس ، بل اتجهت إلى إمام مسقط لأنها كانت تعتبر الجزيرة ملحقة بميناء بندر عباس ، ومن المعروف أن هذا الميناء الواقع على الشاطئ الفارسي كان تحت إدارة أئمة مسقط منذ سنة ١٧٩٦ بتفويض من الشاه ، وعندما أخليت الجزيرة سلمتها الحامية البريطانية إلى إمام مسقط دون السلطات الفارسية . فلم تنجح حكومة طهران لأنها لم تكن تملك الوسائل العملية لوضع الجزيرة تحت إدارتها .

لم يعن انسحاب القوات البريطانية من الخليج قلة اهتمام حكومة الهند بهذه المنطقة ، فهي لم تتخذ هذا القرار إلا بعد أن وجدت وسيلة أخرى

لاستمرار إشرافها على الملاحة في الخليج الفارسي ، وذلك بتخصيص ست سفن حربية للقيام بدوريات مستمرة . ومن جهة أخرى طمأنت حليفها السيد سعيد إلى أن رعايتها المصالحه لن تضعف بسبب هذا الانسحاب : (٨) بل إن سنة ١٨٢٢ تسجل اهتماماً جديداً بمنطقة الرؤساء البحرين حيث عنيت الوحدات البريطانية بتنفيذ نصوص معاهدة سنة ١٨٢٠ الخاصة بتنظيم الملاحة العربية . ويمكن استخلاص سياستها نحو هؤلاء الرؤساء من التعليمات التي زود بها ماكلويد Macleod بمناسبة تعيينه خلفاً لبروس في وظيفة المقيم العام في الخليج الفارسي في أواخر سنة ١٨٢٢ فتوجه هذه التعليمات إلى القيام بزيارة استطلاعية لدى الرؤساء البحرين في الخليج (*). وكان عليه أن يخبرهم بأن انسحاب بريطانيا إنما منشأه ثقتهما في احترام اتفاقهم ، وأن بريطانيا تلزم الحياد التام في أمر علاقاتهم الداخلية فيما بينهم ، أما الاستعلامات التي وكل إليه البحث فيها، فهي تتعلق بالوضع السياسي لكل من هؤلاء الرؤساء كعرفة ما إذا كانوا يخضعون لسيادة دولة من الدول الكبرى المجاورة في فارس أو عمان أو السلطة السعودية في نجد ، وكذلك البحث عن موارد البلاد الاقتصادية وخاصة بناء السفن وكيفية (٩). وأخيراً بحث إمكان إقامة وكالة دائمة دون أن تكلف نفقات كبيرة ، وتشعر هذه التعليمات بنوايا بريطانيا المستقبلية لوضع هؤلاء الرؤساء تحت حمايتها دون الاحتكاك بالدول الأخرى المجاورة .

قام ماك لويد بالطواف بجميع البلدان الوارد ذكرها بالتعليمات أثناء شهر يناير سنة ١٨٢٣ . وعندما وصل إلى مقر عمله في بوشهر كتب تقريراً

(*) كان شيخ البحرين بعد ضمن هؤلاء الرؤساء، إلا أننا أفردنا إماره البحرين بغيرات خاصة لأهميتها واتصالها بسياسة فارس .

مفصلاً عن هذه الزيارة، لعله أصبح مرشداً للحكومة بومباي في سياستها نحو الرؤساء البحرين لمدة طويلة .

وفيما يخص إقامة وكيل دائم، أشار التقرير إلى مناسبة استخدام أحد أهالي البلاد في هذه الوظيفة على أن يكون مركزه ميناء الشارقة الواقع في منطقة نفوذ سلطان بن صقر . ومن الملاحظ أن هذا الشيخ الذي برأس قبيلة القواسم ، أصبح أوثق اتصالاً ببريطانيا من غيره من مشايخ المنطقة . وكانت بريطانيا قد اتبعت نفس النظام في مسقط حيث لم تعين أحداً من الإنجليز بعد وفاة سيتون سنة ١٨١٠ بسبب شدة قيظ البلاد . أما السياسة العامة التي رسمها التقرير (١٠) فتقوم على الأسس :

ليس من المتوقع أن يتحدى الرؤساء العرب قواتنا البحرية من جديد . ولكنه لا يمكن الآن منعهم من مهاجمة السفن التجارية التابعة لجيرانهم . فإذا أردنا محاولة تغيير هذه المعاهدات ، فيجب علينا أولاً تشجيعهم على استخدام سفنهم للنقل البحري لأن بلادهم فقيرة ولا تصدر شيئاً إلى الخارج . وأن نمنحهم كل ما نستطيعه من حماية لمراكبهم ، وذلك بتحريم النزاع فيما بينهم فوق اليم ، ولكن دون استعمال وسائل العنف حتى لا تثير غضبهم . ويلاحظ أن بريطانيا بدأت تجني ثمار هذه السياسة منذ ذلك الوقت . فمثلاً عندما أرادت فارس الاستعانة بسفن سلطان بن صقر لغزو جزر البحرين سنة ١٨٢٣ ، ودعتهم إلى المفاوضة معها في بندر عباس ، أشارت بريطانيا على رئيس القواسم بالامتناع عن مساعدة فارس ، لأنها لم تكن راضية عن ضمها لجزر البحرين ، ولم يسع الشيخ إلا الاتمار بأمرها . وعندما عاد الاضطراب إلى الملاحة في الخليج ظهرت في الميدان قبائل أخرى غير قبيلة القواسم كأعداء للسيطرة البريطانية .

ويبدو أن فشل السيد سعيد في حملة البحرين سنة ١٨٢٢ هو الذي هيا الظروف للقوات البحرية العربية الأخرى لمناوئة أساطيل بريطانيا . فطبقا لمعاهدة سنة ١٨٢٠ رفضت بريطانيا التدخل لصد السيد سعيد كما طالب حاكم البحرين، بحجة أنها حرب رسمية ، لذلك صمم سليمان بن خليفة على الانتقام لنفسه من السيد سعيد فهاجم سواحل عمان . وانهز بنو بو علي الفرصة للثأر لأنفسهم فهاجموا إحدى السفن البريطانية قرب صور مما دعا إلى مظاهرة بحرية بالإشتراك مع السيد سعيد أمام الميناء في أكتوبر سنة ١٨٢٩ ولم يعد الهدوء تماما بعد هذه المظاهرة ، فإن معظم القبائل القوية التي كانت تعترف بسيادة السيد سعيد الاسمية فقط كانت غير راضية عنه لخنوعه للأجانب ، لذلك لم تجد نفسها ملزمة بالاستسلام للسفن الحربية البريطانية التي تقترب من شواطئها . ففي سنة ١٨٣٤ هاجم بنو ياس طراداً بريطانيا وأعطوه . وتقدمت السلطات البريطانية في الهند بمشروع حملة بحرية جديدة ، ولكن الشركة رفضت تنفيذ هذا المشروع الحربي تلافياً للتكاليف . وحيث أن أشار هنل المقيم البريطاني في بوشهر بتطبيق فكرة ماك ليود بمنع المشاجرات بين القبائل فوق سطح البحار . ولكنه وضع نظاماً لتنفيذ هذه السياسة يتبع طريقاً تدريجياً . ففي أغسطس سنة ١٨٣٥ عرض على الشياخات الست الامتناع عن التحارب سواء أكان عن طريق إعلان حرب رسمية أو غير رسمية . وكانت معاهدة سنة ١٨٢٠ تقرر النوع الأول من الحرب (١١) . ولا تعتبر من أعمال القرصنة إلا ما كان اعتداءً فردياً . واقترح المقيم البريطاني هدنة لمدة ستة أشهر فقط أثناء موسم اصطياد اللؤلؤ في البحرين . إذ أن هذا الموسم كان مناسبة تكثر فيها المنازعات بين الدويلات البحرية . وبعد موافقة جميع المشايخ الموقعين على معاهدة سنة ١٨٢٠ تمت التجربة في شتاء

(م ٧ — تطور النفوذ البريطاني)

١٨٣٥ و ١٨٣٦ . وفي سنة ١٨٣٦ رسم هنل خطاً وهمياً وسط الخليج ليكون حائزاً لا تتخطاه السفن العربية المملحة المتجهة نحو الشاطئ الفارسي .

وسواء أكان البحارة العرب قد أحسوا بالفائدة التي تعود عليهم من تجنب القتال ، أم أن بريطانيا قد استعملت نفوذها الأدبي الذي تستمتع به ، خاصة لدى شيخ القواسم ، فقد طلب سلطان بن صقر إلى حكومة بومباي سنة ١٨٣٧ وضع اتفاق عام لتحريم المنازعات البحرية بصفة دائمة بين الشياخات العربية المختلفة وذلك تحت ضمان بريطانيا ، ولكن هنل بين لحكومته الأضرار التي ستحيق بها إذا قبلت هذا العرض بسبب المسئوليات التي ستترتب على ضمانها ، وما يصحبها من تكاليف . واكتفى المقيم العام بجعل الهدنة بين القوات البحرية لمدة سنة بدل ستة أشهر على أن تجدد في أواخر كل سنة باتفاق جميع المتعاقدين .

هوامش الفصل الخامس

Royal Asiatic Society Vol. 11 P. 598	(١) زعم
Wellested T. 1. P. 254.	(٢) »
P. B. C. Elphinstone to S. Said 7—1—1824	(٣) »
P. B. C. Muscat - Bruce Report 25—2—1822	(٤) »
S. R. B. N. 24 — P. 640. S.q.	(٥) »
F. O. 54 — T. 4 — Report from Hennel	(٦) »
F. R. P — T. 34 Warden to Hastings. 13—3—1822	(٧) »
B. P. C. Elphinstone to S. Said 22—10—1822.	(٨) »
F. O. 248. T. 49 — Lloyd to Warden 27—2—1823	(٩) »
G. P. G. P. 205	(١٠) »
G. P. G. P. ٤90	(١١) »

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل السادس

إبعاد الدول الكبرى

عن منافسة النفوذ البريطاني

١٨٤٠ - ١٨٣٠

لم يكن في وسع بريطانيا أن تحتفظ بسيطرتها على دويلات الخليج ومشيخاته من غير أن تحول دون امتداد نفوذ الدول الكبرى الواقعة في المنطقة ، خاصة وأن هذه الدول كانت تطمع في ضم هذه الدويلات إليها لأنها لا تقوم على أساس تاريخي أو قومي . وفي سنة ١٨٣٠ لم تلق بريطانيا أمامها سوى فارس . ولكن بريطانيا أفادت من عدم وجود أي قوة بحرية تملكها حكومة طهران ، وكفتها المناورات السياسية لإبعاد أي توسع فارسي . ثم اصطدمت إنجلترا بقوة محمد علي التي وصلت إلى شواطئ الأحساء سنة ١٨٣٨ ، ومحاولة ضم جميع السواحل العربية إلى ممتلكاته الجديدة .

(١) فارس :

لا شك أن الحملة البريطانية في الخليج الفارسي سنة ١٨١٩ قد حثت حكومة طهران على الاهتمام بالمنطقة الساحلية . وكان هناك عاملان متناقضان يتجاوزان موقفها إزاء هذه الحملة :

العامل الأول : هو رغبتها في التخلص من القوات العربية التي لا تخضع لسلطة عليا لا في البر ولا في البحر .

العامل الثاني : هو الخوف من وجود قوات أجنبية ترابط قرب سواحلها .

وكانت تعليمات القائد البريطاني كبير سنة ١٨١٩ تحذر من أى احتكاك بفارس . لذلك تجنب القيام بأى عملية عسكرية على شواطئها . وكانت حكومة طهران قد أبلغت الهند بأن القيام بأى عملية عسكرية هناك سيعد اعتداء على سيادتها . (١)

وإذا كانت حكومة فارس المركزية قد نجحت فعلا في توطيد سلطتها على جزء كبير من الساحل خاصة الجزء الجنوبي الممتد إلى إقليم كرمان فإنها عجزت تماما عن بسط نفوذها على الجزر التي تدعى السيادة عليها . وقد رأينا كيف نقلت بريطانيا حاميتها إلى جزيرة كشم وغهم معارضة فارس مكتفية بتريخيص السيد سعيد . وفي مايو سنة ١٨٢٢ أرسلت بومباي بعثة خاصة إلى فتح علي شاه لإقناعه بالتنازل عن تلك الجزيرة . ولكن المبعوث البريطاني كان عليه أن يمر بكشم أولا للبحث عن وضعها القانوني . وقد انتهى إلى أن إمام مسقط هو صاحب السلطة الشرعية على هذه البلاد، وذلك في التقرير الذي كتبه عن جزيرة كشم . فلما يئست فارس من حكومة الهند أرسلت سفيراً خاصاً إلى لندن للاحتجاج لدى كاسلرى Castlereagh وزير الخارجية البريطانية (٢) .

ولعل حكومة الهند قد قرّرت اشتداد أزمة أخرى مع فارس بالنسبة لجزر البحرين ، حين قرّرت الانسحاب من كشم في أواخر سنة ١٨٢٢ .

وتختلف مشكلة البحرين عن سابقتها من حيث أن فارس كانت تهدف في مسأله
كشيم إلى تأمين حدودها من خطر أجنبي . بينما كان هدفها من البحرين
التوسع بضم جزر بعيدة عن سواحلها لأنها تقع قرب شاطئ . بلاد العرب .
وعند قيام حملة سنة ١٨١٩ كانت بومباي مستعدة لترك هذه الجزر تحت
إدارة السيد سعيد على أن تتقاسم إيراداتها مع فارس (٣) ، إلا أن سياسة
(احترام الأوضاع القائمة) التي تغلبت بعد توقيع معاهدات الصلح
مع الرؤساء العرب وقفت حائلاً دون تحقيق مطامع كل من عمان وفارس
في البحرين ، خاصة وأن فارس كانت تأمل في الاعتماد على المساعدة البريطانية
فطلبت إلى حكومة بومباي إعارتها خمس سفن لنقل الجنود وذلك بمقتضى
معاهدة ١٨١٤ حيث تنص المادة التاسعة على أن بريطانيا يجب عليها أن تمد
فارس بالقوة البحرية اللازمة لمنع أى اضطراب يقع على شواطئها ، ولكن
بريطانيا احتجت بأن المعاهدة كانت دفاعية فقط ، إلا أنها لم تكثف برفض
تقديم المعونة بل إن السلطات البريطانية في الخليج أحبطت جميع المحاولات
التي قامت بها فارس للاستيلاء على البحرين ، ففي ديسمبر سنة ١٨٢٠ طلبت
طهران من بعض حكام السواحل كعبد الرسول حاكم منطقة بوشهر أن
يجمعوا كل ما يقع في أيديهم من سفن لاستخدامها في حملة لغزو البحرين .
ورغم ما كان يتوقع لهذه المحاولة من فشل ، فقد قام بروس بزيارة خاصة
لحكام البحرين وطمأنهم إلى أن بريطانيا تعترف باستقلال حكومتهم ، كما
أرسل من هناك مذكرة إلى السيد سعيد يطلب فيها التعهد باحترام استقلال
هذه الجزر (٤) .

أثارت تصرفات المقيم البريطاني غضباً شديداً في طهران إلى حد أن طلب
الشاہ إلى بومباي سحبه من منصبه . وهنا تغلبت المصلحة الشخصية لذلك

الموظف البريطاني الذي كان يقوم بأعمال تجارية خاصة في بوشهر ، فأخذ يتقرب من السلطات الفارسية وذهب بنفسه إلى شيراز حيث يقيم الحاكم المختص بشئون منطقة الخليج . وهناك اتفق بروس مع الحاكم الفارسي على تسوية لمشكلة البحرين تفق ورغبة فارس (٥) . وتتعترف المعاهدة أولاً في المقدمة بأن جزر البحرين كانت دائماً ملكاً لفارس وأن العتوب قد اغتصبوا حكمها حين استولوا عليها سنة ١٧٨٢ . وعلى ذلك ترتبط بريطانيا بالالتزامات التالية :

١ — منع أهل البحرين من حمل العلم الخاص بهم طبقاً لا تفاق سنة ١٨٢٠ وعدم منحهم أى معونة سياسية أو أدبية .

٢ — تعويض أهل النجو وغيرها من الموانئ الفارسية عن السفن التي فقدوها في محاولة غزو البحرين سنة ١٨٢٠

٣ — تسمح فارس لبريطانيا بالإقامة في كشم مدة ثلاث سنوات ، وفي أثناء هذه الفترة تنشأ قوة بحرية مشتركة إلى أن تصبح فارس ذات أسطول قوى . وإذا أرادت فارس أعداد حملة لإخضاع البحرين كان على بريطانيا تقديم طرادين حربيين لشد أزر الأسطول الفارسي .

٤ — إن حكومة فارس يجب أن تغير موقفها من بروس وتوضح ذلك لدى حكومة بومباي حتى تبقى في مركزه .

وقع هذا الإتفاق في ٣١ أغسطس سنة ١٨٢٢ . ولما كانت المصلحة الشخصية هدفاً ظاهراً في عقد هذا الإتفاق ، فقد كان من المتوقع أن ترفضه حكومة بومباي . وفعلاً لم نكتف برفض المعاهدة بل أنها عزلت المقيم العام من منصبه . ولكنها لم تذكر أن سبب رفضها للمعاهدة هو عقدها لمصلحة

شخصية . بل إن وردن مستشار حكومة بومباي للشئون الفارسية ذكر اعتراضات تنصب على موضوع المعاهدة ذاته . ذلك أن بريطانيا لا يمكن أن تمنع أحداً من حمل علم هو في الحقيقة شعار يرمز إلى الارتباط بريطانيا . ولبن تسليم البحرين لفارس سيفض حليفاً أخلص لها هو إمام مسقط .

لم يسع فارس بعد رفض التصديق على هذه المعاهدة في بومباي إلا الإلتجاء مرة أخرى لمحاولة الإستيلاء على البحرين بالقوة . ولعل محاولة جمع الجنود في الموانئ الفارسية أواخر عام سنة ١٨٢٢ كانت أكثر جدية منها سنة ١٨٢٠ . إلا أن فارس اصطدمت بالعقبة الدائمة ، وهي كيفية نقل الجنود إلى البحرين مع عدم وجود سفن حربية أو تجارية كبيرة تابعة للحكومة الشاه . ولعل هذه المحاولة كانت آخر تهديد لاستعمال القوة قامت به فارس نحو البحرين . وسنرى أن محاولاتها اتجهت فيما بعد إلى الطريق الدبلوماسي فيما بينها وبين بريطانيا .

وتعتبر سنة ١٨٢٣ بداية فترة من الهدوء ساد العلاقات البريطانية الفارسية في منطقة الخليج . فن جهة اشتبكت فارس في حرب جديدة مع روسيا في سنة ١٨٢٦ وتحملت فيها خسائر إقليمية فادحة . ومن جهة أخرى تغير نوع التمثيل السياسي البريطاني ، فأصبح المبعوث البريطاني مندوبا عن وزارة الخارجية بلندن لا عن حكومة الهند . ومن المعروف أن الخارجية البريطانية لم تكن تهتم بمنطقة الخليج الفارسي مثل حكومة الهند .

وإذا كان التاريخ قد سجل تدخل عسكرياً بريطانيا ضد فارس ، وكان مسرح هذا التدخل هو منطقة الخليج الفارسي ، فإن هدف بريطانيا في كلتا حالي التدخل لم يكن التوسع في جنوب فارس ، بل كان غرضها الضغط

لمنع ازدياد النفوذ الروسي في الشمال . ويمكن التدايل على ذلك بحادث بسيط . ففي سنة ١٨٢٨ التجأ عبد الرسول حاكم منطقة بوشهر إلى السلطات البريطانية في الهند ، وطلب إليها وضعه تحت حمايتها تخلصاً من نزاع وقع بينه وبين الشاه ، ورغم أن فارس كانت في ذلك الوقت تعاني انهياراً تاماً أمام الغزو الروسي ، فقد رفضت بريطانيا قبول منح حمايتها لحاكم بوشهر . وفي أثناء تلك الفترة من عدم الأكتراث التي سادت سياسة بريطانيا نحو فارس ، كان النفوذ الروسي يتوتر في الشمال . وبينما حصلت روسيا في معاهدة تركمان شاه التي أنهت الحرب الفارسية الروسية سنة ١٨٢٨ على إقليمى إريفان وقشبد في الشمال ، حاولت بريطانيا تعديل معاهداتها مع فارس وذلك بحذف الشروط التي تلزمها بتقديم مساعدات عسكرية ومالية في حالة وقوع اعتداء على فارس . واضطر الشاه إلى قبول هذا التعديل في نظير توسط بريطانيا لدى روسيا (٦) إلا أنه بعد وفاة فتح على شاه سنة ١٨٣٤ وتولى خلفه محمد شاه العرش ، أدركت بريطانيا خطر امتداد النفوذ الروسي إلى فارس ومن المعروف أن هذا الشاه كان خاضعاً تماماً لتوجيه السفير الروسي في طهران « سيمونوفيتش » ، وبتحريضة قام بحملة هراه (*) أو آخر سنة ١٨٣٧ . ولما كانت هراه منفذا هاماً في الطريق إلى الهند ، فقد اعتبرت بريطانيا ضمها إلى فارس امتداداً للنفوذ الروسي نحو مستعمرتها الآسيوية الكبرى . وعقدت العزم على منع فارس من الاستيلاء عليها . فلما فشل الممثل البريطاني في طهران — ماك نيل — في إقناع الشاه برفع الحصار عن هراه قررت بريطانيا إرسال حملة بحرية كبرى إلى الخليج الفارسي في أبريل

(*) اشارة مستقلة في ذلك الوقت ، وكانت محل نزاع دائم بين حكام الأفغان وحكام فارس وهي الآن تكون الإقليم العربي لمملكة أفغانستان .

سنة ١٨٣٨ واحتلت جزيرة خاراج في ١٨ يونيو من تلك السنة .

ورغم فشل محمد شاه في حملته ضد هراه ، إذ عجز عن إختراق أسوارها فاضطر إلى رفع الحصار عنها في سبتمبر سنة ١٨٣٨ ، فقد بقيت القوات البريطانية معسكرة في الجزيرة الفارسية نحو أربع سنوات . ولعل العامل الأول في تمسك بريطانيا بالبقاء في تلك الجزيرة ليس هو رغبتها في التوسع الإقليمي في منطقة الخليج . وإنما هو أن تلك الفترة صادفت تطورات هامة في الشرق الأوسط وألصقتها بمنطقة الخليج هو ظهور قوات مصرية على ساحل الأحساء . وعندما اقترح المقم البريطاني في الخليج - هتل - شراء جزيرة خاراج لتكون مقراداً للوكالة البريطانية بدلا من بوشهر . رفضت حكومة الهند (٧) الأخذ بهذا الاقتراح خشية أن تطالب روسيا بتوسع مقابل في شمال فارس ، واكتفت يبحث إمكان نقل الوكالة إلى الكويت وإقامة محطة تموين بالجزيرة .

كانت العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وفارس قد انقطعت منذ يوليو سنة ١٨٣٨ ومع ذلك لم تقم حرب رسمية بين البلدين رغم بقاء قوات بريطانيا في الجزيرة الفارسية . وقد اتخذت بريطانيا من هذا الإحتلال وسيلة للضغط على فارس للحصول على إمتيازات إقتصادية ، وهي الناحية التي تهتم بريطانيا في ذلك الوقت أكثر من التوسع الإقليمي . بل إن هذا التوسع كثيرا ما كان وسيلة غير مرغوب فيها لتحقيق الهدف الأول . وفي سنة ١٨٤١ افتتحت مفاوضات بريطانية فارسية بشأن توقيع معاهدة تجارية تضمن لبريطانيا الامتيازات الاقتصادية المذكورة . وبقبول فارس لرغبات بريطانيا قررت السلطات في الهند الإنسحاب من جزيرة خاراج ونص على ذلك في المعاهدة التجارية (٨) التي وقعت في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٤١ .

ومن أهم الإمتيازات التي حصلت عليها بريطانيا في هذه المعاهدة هو حق
معاملة الدول الأكثر رعاية . وكذلك حق تعيين قناصل ووكلاء تجاريين
في أى مدينة من مدن فارس . وأخذ ضمانات كافية لحماية أشخاص يمثلها
وأموالهم . وتعد هذه أول معاهدة تجارية بين البلدين إذا تذكرنا أن معاهدة
سنة ١٨٠١ لم تصادق عليها حكومة الهند . وقد ترتب على معاهدة سنة ١٨٤١
تزايد ملحوظ في الصادرات البريطانية إلى فارس واستثمارها بتوزيع كثير
من السلع المصنوعة ، بحيث تغلبت على منافسة الصناعة الروسية . ومهد ذلك
لتدخل بريطانيا في سياسة فارس أثناء جميع الأزمات التي مرت بالبلاد في
القرن التاسع عشر .

إن الحملة المصرية التي دمرت أول دولة سعودية في بلاد العرب سنة ١٨١٨
لم تحاول الاستقرار في البلاد التي فتحتها . ورغم إستعداد السلطات البريطانية
في الهند للتعاون مع إبراهيم باشا في إيجاد سلطة منظمة في ساحل القرصنة
تحت إدارة مصرية ، فقد أظهر محمد علي عدم اكتراث تام بشئون هذه المناطق
البعيدة . إلا أنه بعد ضم الشام إلى مملكاته أخذت فكرة وضع العالم العربي
تحت سلطته تسيطر على سياسته . وأول خطوة عملية اتخذها لتحقيق هذا
الغرض كانت توجيه خورشيد باشا حاكم المدينة من قبله سنة ١٨٣٤ لضم
بلاد نجد من جديد لحكومة الحجاز التابعة له . وقد نجح خورشيد باشا
سنة ١٨٣٨ في طرد الحاكم السعودي فيصل بن تركي من عاصمته بالرياض
وبسط نفوذ وإلى مصر على جميع ما كان تحت سلطته من أقاليم ، ومنها إقليم
الأحساء الذي يحتل جزءا كبيرا من شاطئ الخليج ، واتخذ خورشيد من
ميناء القطيف مركزا للاتصال بالإمارات العربية محاولا اغراءها بالانضواء
تحت سيادة محمد علي ، فاصطدم بمعارضة بريطانية شديدة .

ومن المعروف أن بريطانيا لم تكن تظمن إلى نوايا والى مصر نحوها؛ ولذلك كانت تخشى على سلامة خطوط ملاحتها البخارية الجديدة التي تصل الهند بأوروبا . فقد أنشأت بريطانيا الخط الذي يصل بومباى بالسويس سنة ١٨٢٩ ليتصل بالخط الفرنسى الذى يضل الاسكندرية بمرسيليا (٩). فلم تكن لتتظر إلى ظهور القوة المصرية على سواحل الخليج بعين الارتياح، لأنه سيجعل كلا الخطين واقعا تحت رحمة والى مصر . ورغم أفضلية طريق البحر الأحمر لسرعة المواصلات البريدية بين أوروبا والهند ، فإن إدارة شركة الهند بلندن وكذلك مجلس العموم اهتما بدراسة إمكان فتح خط ملاحى تجارى عبر الخليج فنهر دجلة والفرات وذلك منذ سنة ١٨٣١ . وأرسلت لذلك بعثة خاصة برئاسة الكولونيل تشيسنى Chesney (١٠) وبعد أن أثبتت البعثة صلاحية النهر للملاحة البخارية . نجحت بريطانيا فى إستصدار فرمان بتاريخ ديسمبر سنة ١٨٣٥ يبيح لباخرتين إنجليزيتين الملاحة فى النهرين بولاية بغداد لأغراض تجارية ولكن أضيف إليهما فيما بعد باخرة حربية للحراسة (١١). وهكذا ازدادت أهمية الخليج للتجارة البريطانية ، إذ أضافت للأسواق الواقعة على سواحل سوق آسيا الوسطى ، وقد وجه الرحالة الإنجليزى ولستد نظر حكومته إلى خطر التوسع المصرى فى بلاد العرب على سلامة طرق الهند وذلك بعد زيارته لسلطنة عمان والحضرموت سنة ١٨٣٥ . وما يلفت النظر أن يتنبه إلى هذا وزير الخارجية بلندن قبل حكومة الهند فكان، بلرستون المعروف بعنايته لسياسة محمد على التوسعية أول من احتج رسميا (١٢) على مناورات خورشيد باشا فى الخليج أواخر عام ١٨٣٨ . ولكن عند ما إنتقل الأمر إلى حكومة الهند للتصرف فيه أصبحت أشد خصومة للنفوذ المصرى فى منطقة الخليج . وأول عمل قامت به هو إرسال القائد العام لأساطيل بريطانيا فى الشرق ،

حير متلند Maitland إلى الخليج على رأس قوة بحرية لتهديد كل من يجرؤ على تحدى النفوذ البريطانى فى هذا الجزء من العالم . وهكذا أعطيت للقائد البريطانى تعليمات مشددة تدل على دعر السلطات البريطانية ، فهى ترخص لمتلند قبول وضع البحرين تحت حمايتها بعد أن كانت تعارض فى هذا المبدأ منذ مدة طويلة . وتشير هذه التعليمات إلى وجوب إخبار خورشيد باشا بأن استعمال القوة سيكون عملا عدائيا نحو بريطانيا ما دام لم يتلق أى توجيهات من حكومته . وأنه يجوز للقائد توجيه تهديد باستعمال القوة فى حالة إمتناع القائد المصرى عن الأخذ بوجهة النظر البريطانية . ولكن التعليمات تترك للقائد حرية تقرير ما إذا كان استعمال القوة فعلا سيصبح ضرورة لا مفر منها . (١٣)

وجهت هذه التعليمات فى أبريل سنة ١٨٣٩ . وعند ما وصل الأسطول البريطانى إلى الخليج لم يكن فى حاجة إلى تنفيذ ما جاء فيها ، لأن خورشيد كان يحس بموقفه لضعفه لعدم إمتلاكه قوة بحرية فى الخليج . وما يذكر أن إحتلال بريطانيا لعدن فى فبراير من هذه السنة ، قد جعل إنتقال البحرية المصرية من البحر الأحمر إلى الخليج الفارسى أمرا عسيرا بدون إذن بريطانيا . هذا ما يفسر لنا فشل خورشيد فى المحافظة على الإتفاق الذى عقده مع عبد الله آل خليفة فى مايو سنة ١٨٣٩ . وكان هذا الاتفاق يحقق بعض أطماع الوالى فى تلك البلاد . فهو يقضى بدفع جزية سنوية قدرها ألفا كورونه ، على أن يتولى القائد التركى حماية الحاكم من منافسيه . وكان عبد الله آل خليفة يعانى تهديدا مستمرا من أعضاء أسرته فى البحرين . وأنه لم يكن مطمئنا إلى نوايا الوالى التركى ، فاشترط فى نفس الوقت ألا تقيم قوة تركية أو مجرد وكيل دائم (١٤) . كما أنه لم يتجه إليه إلا بعد أن أحس بأن وكيل فارس الذى طلبه

لتجدته يتآمر مع منافسه . وأن المقيم العام البريطاني في الخليج لم يكثر مطالبه - أن تضمن بريطانيا حكومته . ويلاحظ أن بريطانيا كانت إلى ما قبل توقيع الإتفاق بين شيخ البحرين ومندوب مصر تتحاشى الإتصال بحكام البحرين ؛ إما لأنها لم تشأ أن تغضب السيد سعيد ، أو أن سكان هذه الجزر لم يكن لهم نشاط في أعمال القرصنة ، ولذلك لم تدخل حكومة البحرين في إتفاقات الهدنة التي تكرر عقدها مع الروساء البحرينيين منذ سنة ١٨٣٥ .

ولكن إمتداد النفوذ المصرى إلى قلب الخليج، غير مجرى السياسة البريطانية نحو البحرين تغييراً تاماً ، فسارع المقيم العام بزيارة البحرين في ٢٨ يوليو على باخرة حرية حتى يملى رغباته على حاكم البلاد . وقغلا أعلن عبد الله إلى خورشيد شفاهة تراجع عن إتفاق مايو السابق، وعلل هذا التراجع بوقوعه تحت تهديد القوة . إلا أن تقرير هنل الذى أرسله إلى بومباي يروى أن تصرفات شيخ البحرين كان منشؤها الرغبة في مسالة أى دولة قوية تطمع في غزو البلاد . وإنه اعتذر لها بقوله : . إن الإتفاق تم قبل زيارة سير ملند وأنه تعهد كتابة بالتراجع عن إتفاقه مع مصر بشرط أن تقبل بريطانيا ضمان حكومته (١٥) . وقد أوصى هنل بقبول مبدأ الحماية في نهاية تقريره كما وعد به حاكم البحرين . ولكن عندما وصل هذا التقرير إلى حكومة بومباي، ووضع تحت البحث كانت مصر قد إنسجبت من شاطئ الأحساء . فلم يكن ثمة داع أن تكلف بريطانيا نفسها مسئولية ضمان حاكم صغير تهدده أخطار المنافسات العائلية .

على أن مناورات محمد على في منطقة الخليج لم تقتصر على البحرين ، وإن كانت هذه الجزر قد إسترعت إنتباهه أكثر من غيرها ، فقد إنجحه

كذلك إلى رؤساء الشياخات الست في شمال عمان ، وعرض عليهم التحالف معه ، فلقى نجاحا عند أحدهم وهو شيخ أبو ظبي ، بينما أسرع صالح بن صقر المعروف بولائه لبريطانيا إلى إبلاغ حكومه الهند عروض والى مصر ، مما أدى إلى إضافة مهمة الطواف بساحل الهدنه إلى أعمال سير متلند . وقد إستطاع القائد البريطاني الحصول من معظم هؤلاء الرؤساء على تعهدات مكتوبة بعدم الانضمام إلى محمد علي . وبالإضافة إلى هذا تعهد صالح بن صقر ووحدة ، بعدم التراسل مع محمد علي أو غيره من رؤساء الدول الكبرى دون علم الحكومة البريطانية التي وعدت من جانبها عمده بالصلاح في حالة حدوث تدخل مصرى . وبذلك أصبحت الشارقة ، وهى مركز القواسم الجديد ، أول منطقه في ساحل الهدنه اعترفت صراحة بالحماية البريطانية .

لم تضع زيارة قائد أساطيل بريطانيا حدا للنفوذ المصرى طوال سنة ١٨٣٩ ، فقد ظل شيخ أبو ظبي يتعاون مع سعيد بن مطلق الذى كان يعمل لحساب والى مصر في هذا الجزء الثانى من بلاد العرب . وجر هذا إلى تزايد داخلى بين الشياخات فصالح بن صقر الذى أصبح ممثلا للنفوذ البريطانى يقف أمام شيخ أبو ظبي ، وسعيد بن مطلق في محاورتهما اخضاع بنى نعيم ، أهم قبيلة في واحات البريمى . والراجح أنه هو الذى عرض عليهم فكرة الحماية البريطانية . فقد كتبت القبيله فعلا إلى المقيم البريطانى تترجو تدخل بريطانيا لتخليصهم من سعيد بن مطلق ورئيسه خالد بن سعود . (١٦)

ولما كنا قد ذكرنا تمسك أهل البريمى بحكم السعوديين فإن تحولهم هذا يحتاج إلى تفسير . والجواب واضح فان الذى كان يحكم نجداً في سنة ١٨٣٩ لم يكن مثل اسلافه من السعوديين جاكاً مستقلاً يستمد سلطته من الدعوة الدينية التى انتشرت في نجد والأحساء باسم الوهاية ، وإنما كان هذا الحاكم

وهو خالد بن سعود أحد الأسرى المحجوزين في مصر من آل سعود ،
ولاه محمد علي من قبله على البلاد حين أحس بعجزه عن إدارة نجد والأحساء
وملحقاتها إدارة مباشرة، فلم يكن حكم خالد بن سعود مقبولاً من أهل نجد
نفسها فضلاً عن ملحقاتها كواحة الريمي ، لأنه مولى من قبل من هدم
دعوة التوحيد ، ولم يكتب لحكمه البقاء فقد سارع أهل نجد بعد خروج
المصريين إلى طرده في منتصف عام ١٨٤١ . (١٧)

ولم تنتظر مسألة الحماية البريطانية على الريمي انقضاء حكم خالد بن سعود
حتى تجد حلاً نهائياً . فإن حكومة الهند العليا رغم موافقتها على الاتفاق
مع صالح بن صقر والسياسة العامة البريطانية في ساحل الهدنة، رفضت أساساً
مبدأ منح الحماية لواحة داخلية . ولكن قبل أن يعرف موقف حكومة
الهند العليا قامت السلطات البريطانية في الخليج بنشاط ملحوظ امتد نطاقه
للمرة الأولى إلى واحة الريمي . فقام هنل بجولة في ساحل عمان وساحل الهدنة في
نوفمبر سنة ١٨٣٩ وشمل تقريره توصيات خاصة بالريمي وهي تشير إلى مساعدة
السيد سعيد والرؤساء الموالين لبريطانيا على استرداد مجموعة هذه الواحات ،
ولكن بدون إرسال الجند البريطانيين كما كان يرغب سعيد، مبيناً أن طرد سعيد
ابن مطلق من واحة الريمي يزيل الضغط المصري من هذه المنطقة نهائياً (١٨)
والمظهر الثاني لاهتمام بريطانيا هو زيارة ممثل شركة الهند الشرقية مسقط
الكابتن همرتن Hamerton المستشرق لهذه الواحات . فكان أول إنجليزي
ظهر بها . وما يستحق الذكر أنه قام يبحث عن مسألة السيادة على هذه
الواحات . و انتهى إلى تقرير عدم تبعيتها لإمام مسقط . (١٩)

أما موقف السيد سعيد من جميع هذه المناورات، فإنه كان محل ارتياب
السلطات البريطانية في الخليج . ومن المؤكد أنه جرت بينه وبين محمد علي
(م ٨ - تطور النفوذ البريطاني)

مراسلات ودية ، ولكنها لم تتجاوز في ميدان السياسة بحث مشروع للتعاون على فتح جزر البحرين ، على أن يديرها السيد سعيد مقابل جزية سنوية يدفعها إلى محمد علي . ومن المعروف أن الاستيلاء على هذه الجزر ظل رغبة مهيمنة على السيد سعيد لم تحققها له بريطانيا . فكان طبيعياً أن يرحب بأي عرض من هذا النوع مهما كان مصدره . ولكن هذا لا يعني أنه فكر يوماً ما في استبدال والي مصر بحلفائه الإنجليز ، وقد وضح هنل في تقريره المذكور حقيقة موقف السيد سعيد ، وأزال ما كان يساور حكومة الهند من شكوك حول اتصاله بوالى مصر . وحتى لا يقع مرة أخرى تحت ضغط الإغراء ؛ نصح هنل بتسليم جزر البحرين له ؛ خاصة وأن نفوذ بريطانيا الأدبي في سلطنة عمان قد اتخذ شكلاً رسمياً بعد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف في مايو سنة ١٨٣٩ .

هوامش الفصل السادس

- F. O. 60. T. 17 — Willock to Keer 29—12—1819 (١) رقم
- E. O. 60 T. 18 زيارة السفير الفارسي بدزا حسين على بلندن (٢) »
- F. R. P. T. 34 Warden to Keer 26—1—1820 (٣) »
- F. R. P. Report from Bruce (٤) »
- G. P. G. T. 2 P. 945 — 947 (٥) »
- Aitchison T. 10. P. 65 (٦) »
- G. P. G. T. 2 P. 990 (٧) »
- Aichison T. 10. P. 65 (٨) »
- Fontanier Voyage. T. 1 P. 174 — 194 (٩) »
- Dodwell. The Founder of Modern Egypt, London
1928 — P. 225 — 353 (١٠) »
- Aitchison T. 7. P. 13 — 15 (١١) »
- S. L. B. T. 9. Palmerstone to Hodges 29 — 11. (١٢) »
- G. P. G. Page. 864 (١٣) »
- G. P. G. Page 861—862 (١٤) »
- B. P. C. Hennel to P. G. August 1839 (١٥) »
- B. P. C. Report from Hennel — August 1839 (١٦) »
- G. P. G. Page 704 (١٧) »
- B. P. C. 1840 Auckland to P. G. 18—12—1839 (١٨) »
- S. L. B. Report from Hennel 30—12—1839.
- Ibid N. II „ „ „ 11—1—1840. (١٩) »

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل السابع

منشأ الحماية البريطانية .

على الإمارات العربية

في الوقت الذي كانت فيه أزمة الخليج الفارسي على أشدها بسبب اصطدام بريطانيا بكل من فارس ومصر ؛ صرح بلرستون وزير خارجية بريطانيا في مستهل عام ١٨٣٨ م بقوله : « إن مهمتنا في الخليج الفارسي هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيداً عن نفوذ أية دولة أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة ، ولكن بشرط ألا تكلفنا هذه السياسة نفقات باهظة . »

وعلى ذلك تأكد المبدأ الذي سارت عليه حكومة الهند من قبل ، وهو مبدأ منع الإمارات الصغيرة في منطقة الخليج من الاتصال بدولة كبرى ، سواء أكانت من الدول المتاخمة أم إحدى الدول الأوربية التي لها نفوذ في منطقة المحيط الهندي .

ولكن تنفيذ هذه السياسة استدعى فرض اتفاقات جديدة على الإمارات الصغيرة تحقق فصلها عن العالم الخارجي . وتم ذلك تدريجياً . وقد لوحظ ان الإمارات كلما كانت أصغر ؛ كان سيرها نحو الحماية البريطانية أسرع . فكان طبيعياً أن تؤول منطقة الرؤساء البحريين قبل غيرها إلى هذا المصير .

(١) سُجَّات السَّاحِل المَهَارَة :

رأينا أن الاتفاقات التي كانت تجدد سنوياً بين رؤساء الساحل المهادن وبين بريطانيا قد أتت بنتائج ملبوسة في المحافظة على أمن الملاحة في الخليج . ولم تكلف بريطانيا مجهوداً مالياً أو حربيّاً يذكر . وعندما تقرر الانسحاب من جزيرة خاراج في مارس سنة ١٨٤٢ م ، خشي المقيم العام الجديد روبرتسون أن يفسر هذا العمل بأنه دلالة على تناقص في اهتمام بريطانيا بالخليج ، وبالتالي قد يؤدي إلى تراجع الرؤساء عن تجديد تعهداتهم بسهولة . لذلك كتب إلى حكومة بومباي يشير عليها بتعديل النظام المتبع بشأن الاتفاقات السنوية (١) ، ويستبدل به اتفاقاً دائماً يحرم جميع المنازعات رسمية كانت أو غير رسمية (على سطح البحر) دون تحديد منطقة معينة . ولكن السلطات البريطانية خشيت أن يحملها مثل هذا الاتفاق مسؤولية كبيرة لا تطيقها ميزانيتها . فاقترحت أن يكون هذا الاتفاق مؤقتاً بعشر سنوات كتجربة يمكن بعدها توقيع اتفاق دائم .

لم يجد المقيم العام في الخليج صعوبة في توقيع الاتفاق المقترح مع الرؤساء البحرين ، بل إنه جعلهم يعلنون في مقدمة المعاهدة الجديدة التي وقعت في إبريل سنة ١٨٤٣ م ما نصه : « بعد أن تحققنا من الفوائد التي تعود علينا من سلامة الملاحة وخاصة فيما يتعلق بتقديم مصايد اللؤلؤ ، فإننا نتعهد أمام المقيم البريطاني باحترام الشروط الآتية : »

وتتلخص هذه الشروط في :

أولاً : تحريم أي اشتباك بحري مسلح ابتداء من يونيو سنة ١٨٤٣ لمدة عشر سنوات .

ثانياً : فرض عقوبة على كل من يخالف هذا الشرط بمجرد أن يبلغ ثبأ الاعتراء إلى أحد الرؤساء .

ثالثاً : قبل توقيع أى عقوبة يتعهد الرؤساء العرب بنقل مضمونها إلى المقيم العام ، أو قائد حامية باسى دور(*) حتى يكون الحكم مطابقاً لتوجيهاته .

رابعاً : فى نهاية السنوات العشر ، يتعهد الرؤساء العرب ببذل كل ما فى وسعهم لمد هذه الهدنة أو جعلها دائمة . فإذا لم يتفقوا فيما بينهم احتكروا إلى المقيم العام ليحدد هذا العقد .

وقد تمت التجربة بنجاح ، ودون حدوث ما يوجب تدخلا مستمرا من بريطانيا . ولكن لوحظ أن الرؤساء العرب بدأوا يفقدون قوتهم البحرية ، وبالتالي أهم مصادر ثروتهم . ذلك أنهم لم يستطيعوا تحويل نشاط مراكزهم إلى التجارة . وحتى لو حاولوا ذلك ؛ كما كانت تقترح عليهم بريطانيا ؛ لواجهتهم عقبات كثيرة أهمها استخدام الملاحة البخارية فى المحيط الهندى وعدم قدرتهم على منافساتها فى الميدان التجارى ؛ لدرجة أن أسطول عمان الضخم ذاته بدأ يتأثر بشكل واضح من هذه المنافسة . ورغم ما لحق الرؤساء العرب من ضرر ؛ فإننا نلاحظ مسايرتهم للسياسة البريطانية دون مقاومة أو معارضة . فلم يحاولوا مراوغة هذه السياسة أو بماطلة رغبات البريطانيين كما فعل السيد سعيد فى اتفاقات إلغاء تجارة الرقيق . كما أنهم سارعوا قبيل انتهاء مدة معاهدة سنة ١٨٤٣ م إلى الدخول فى اتفاق جديد ضمن بريطانيا إشرافا أقوى على شئونهم الداخلية . ولعل الفائدة الوحيدة

(*) مركز للبحرية البريطانية فى جزيرة كشم

التي عادت عليهم من ارتباطهم ببريطانيا هي بقاؤهم رؤساء وحدات سياسية قائمة بذاتها غير معرضة لابتلاع الدول الكبرى المجاورة، وبخاصة دول السعوديين، النجدية في مستهل القرن التاسع عشر. فإن فيصل بن تركي بعد أن وطد حكمه في الأحساء مرة ثانية وعاد إلى احتلال البريمي؛ كان في استطاعته أن يمد نفوذه إلى الساحل المهادن كما حدث في عهد سعود الأول في مستهل القرن التاسع عشر، ويضم هذه المشيخات إلى حكومته الائتلافية لولا اجتهاد هؤلاء المشايخ باتفاقاتهم مع بريطانيا. ولكنه لم يشأ الاضطراد ببريطانيا في الخليج لعدم امتلاكه قوة بحرية تستطيع مقاومة تدخلهم. ومع ذلك فإنه كان يتمتع بنفوذ سياسي في معظم بلاد العرب حتى اعترف المقيم العام كامبل، بأن المشايخ يلتزمون بتقديم المؤن إلى حامية البريمي السعودية، كما أن الحاكم السعودي في هذه البلاد تركي السديري، هو الذي أعان زايد بن خليفة، على الاستيلاء على مشيخة أبو ظبي والحلول محل طحون سنة ١٨٥٦ م.

ويعد اتفاق السلام الدائم الذي وقع في مايو سنة ١٨٥٣ م الوثيقة التي نظمت أسس علاقات بريطانيا بهذه المنطقة حتى العصر الحاضر. ولذلك نجد من المناسب أن نذكر أسماء الذين وقعوه وهم:

سلطان بن صقر عن القواسم، وخليفة بن شخبوط عن بني ياس، ومكتوم بن بوطي عن العجمان، وعبد الله بن راشد عن أم القيوين، وسعيد بن راشد بن عثمان عن أبو ظبي.

وقد تعهدوا فيها عن أنفسهم وعن حلفائهم باحترام الاتفاقات الواردة في معاهدة سنة ١٨٤٣ م بصفة دائمة. ولكن تضيف المادة الثالثة عبارة صريحة إذ تقول:

«إنا نوافق على أن تكون المحافظة على السلام تحت إشراف بريطانيا ،
وهي التي تعمل على تنفيذ احترامه ، والله يشهد أنها خير ضامن لذلك» (٢) .
وهذه أول معاهدة مع الشياخات يوقعها الحاكم العام للهند ، وقد تم ذلك
في ٢٤ من أغسطس سنة ١٨٥٣ م .

ولعل أهم فائدة جنتها بريطانيا من بسط نفوذها على منطقة الساحل
المهادن هو تمكينها من إقامة أعمدة البرق للخط الحيوي الذي وصل أوروبا
بالهند عبر الخليج ، ولم يكن في استطاعة سلطة ما أن تفرض على سكان
البلاد احترام منشآت البرق في منطقة مضطربة كهذه دون أن يكون لها نفوذ
فعال على رؤساء القبائل . ولم تكتف بريطانيا بنفوذها الأدبي ، بل نصت
في اتفاق جديد عقده مع الرؤساء البحرينيين عند إنشاء الخط سنة ١٨٦٤ م ،
وألحقته بمعاهدة سنة ١٨٥٣ م ، وتقول مقدمة هذا الاتفاق : «إنه نظراً
لأهمية البرق في رخاء التجارة ؛ فإن رؤساء العرب يمنعون رعايهم من
المساس بشيء من منشآته .»

ولا شك أن بريطانيا كانت تنظر من زاوية مصلحتها فقط حين ذكرت
رخاء التجارة .

لم تكتف بريطانيا بمراقبة العلاقات بين الإمارات العربية فوق سطح
البحر فقط ؛ كما تنص المعاهدة ، بل نلاحظ أنها أخذت ترقب ما يدور
داخل شبه جزيرة العرب بشيء من الاهتمام . وكان للمقيم العام البريطاني
في بوشهر وكيل في بلدة الشارقة يخبره بكل ما يدور في داخل البلاد . وأوضح
مثل على هذا التدخل هو ما حدث سنة ١٨٦٨ م بالنسبة لشيخ منطقة أبو ظبي ،
زيد بن خليفة ، فقد اشترك هذا الشيخ مع محمد بن خليفة حاكم البحرين

في غارة شناها على قطر ، ونهبها معظم قراها مثل البيضاء ، وروحاء . وفي
سبتمبر سنة ١٨٦٨ أبحر المقيم البريطاني بيلي Belly على باخرتين حريتين ،
وأرغم حاكم البحرين على التخلي عن حكمه كما سنرى . ولكن بالنسبة لشيخ
أبو ظبي ، اكتفى بفرض غرامة قدرها ٢٥ ألف دولار ؛ ودفع منها على
الفور تسعة آلاف وتقرر دفع الباقي على قسطين . ولكن بيلي عاد فتنازل
عن بقية الغرامة ، ثم طمعا في كسب نفوذ أدنى أوسع ، عرض على زيد
ابن خليفة ضم قرية العديد الواقعة قرب قطر إلى أملاكه ، مما يعد نفوذه إلى
خمسائة كيلو متر نحو الشمال . ولعل الدافع الذي دفع بيلي إلى هذا التصرف
هو ظهور الأتراك في قطر سنة ١٨٧١ م . ولكن أهل الساحل قاوموا
انضمامهم إلى أبو ظبي فاضطر بيلي إلى التراجع خشية أن يجره ذلك إلى تدخل
يفوق ما لديه من سلطات . على أن فترة حكم زيد بن خليفة في أبو ظبي التي
امتدت من سنة ١٨٥٦ م إلى سنة ١٩٠٤ قد شهدت تفوق مشيخة أبو ظبي
على الشياخات الأخرى . لذلك وقعت معاهدة مع بريطانيا سنة ١٨٩٢ ،
منحت بريطانيا بمقتضاها حق الإشراف على علاقتها الخارجية .

ولهذا الحادث أهمية أخرى ، فقد كان المناسبة المباشرة لإدخال مشيخة
قطر ضمن دائرة النفوذ البريطاني ، ولم يكن لبريطانيا أي اتصال سابق
برؤساء شبه جزيرة قطر قبل هذا التاريخ ؛ إما لأن سكانها لم يكن لهم نشاط
بحري ، وإما لأن بريطانيا كانت تعتبرها جزءاً من ممتلكات حاكم البحرين ؛
لأنها كانت تدفع له جزية سنوية . كما أن معظم أهلها ينتسبون إلى قبائل
العتوب . ولم يتجاوز عددهم في وقت ما عدة آلاف ؛ نظراً لقطط
البلاد العام .

وعند ما وقع الاشتباك الكبير بين محمد بن خليفة ، ومحمد بن ثاني حاكم

قطر ، رأى الكونينيل يبلى ضم هذه البلاد إلى اتفاقية السلام . ونلاحظ أن شروط قطر جاءت أكثر تأكيذاً للنفوذ البريطاني من شروط معاهدة سنة ١٨٥٣ م . فهي مثلاً تحدد مكان إقامة حاكم البلاد في أحد موانئ قطر مادة - ١ ، . ومن جهة أخرى تعهد شيخ قطر بعدم التدخل في المنازعات الداخلية في البحرين، وبتسليم محمد بن خليفة الذي فر عند ظهور الأسطول البريطاني بالقرب من شواطئ البحرين . وأخيراً فإن الجزية التي تدفعها قطر للبحرين تحددت ، وأصبح دفعها مكفولاً بضمان بريطانيا .

وإذا كان التاريخ لم يسجل بعد ذلك وقوع اضطرابات في البحر ، فإن ذلك يرجع إلى أن قوة هؤلاء الرؤساء العرب قد تلاشت ، واضطر كثير منهم إلى بيع مراكبهم الشراعية إلى الهنود الذين حلوا محل العرب في تجارة الموانئ الصغيرة . وصارت بلادهم إلى حال من الفقر جعلتهم يلجأون إلى الإدارة البريطانية لتجود عليهم بمرتبات شهرية ضئيلة . فأضحوا بذلك مرتزقة في يد حكومة الهند .

(ب) البحرين :

رأينا أن السياسة البريطانية نحو البحرين كانت تقوم على تفضيل حكومة العتوب كوحدة سياسية منفصلة عن دول الخليج الكبرى التي تدعى السيادة عليها . ولكنها لم تبلغ حد التدخل العسكري أو التهديد به للحفاظ على هذا المبدأ حتى أوائل العقد الخامس من القرن التاسع عشر . لذلك تركت السيد سعيد يقوم بحملته المذكورة سنة ١٨٢٨ م ضد حكومة العتوب في البحرين . وكان عجزه عن إزوال الجنود هو الذي أدى إلى فشل هذه الحملة .

وقد امتازت الفترة التي انقضت بين محاولة خورشيد باشا سنة ١٨٣٩ م ضم جزر البحرين للنفوذ المصري ، وبين تدخل بريطانيا سنة ١٨٦١ م لربط جزر البحرين بسياستها نهائياً . امتازت هذه الفترة (١٨٣٩ — ١٨٦١) بالإضطرابات الداخلية التي أطمعت كثيراً من الدول المجاورة في الاستيلاء على هذه الجزر ، واستدعى ذلك تدخلاً مستمراً من جانب بريطانيا للحيولة دون ضمها إلى أى من هذه الدول . وكان أشدها خطراً بالنسبة لبريطانيا ، دولتان ، هما فارس ؛ لإصرار حكومتها على حق السيادة على الجزر ، وحكومة فيصل بن تركي السعودية ؛ التي كانت تسند أحد الثوار من العتوب ضد منافسه حاكم البحرين طوال هذه الفترة . أما سلطنة عمان وهي الدولة الثالثة التي لم تكف عن المطالبة بالبحرين ، فلم تجد بريطانيا عناء يذكر لإقناع زئديها السيد سعيد بالتخلي عن مشروع ضم البحرين . وأخيراً ظهر من بين الطامعين ؛ الدولة العثمانية ، ولكنها لم تكن متمسكة يوماً بالسيطرة على البحرين لعدم وجود قوة بحرية لها في الخليج الفارسي .

أما فارس فقد بدأت تعد حملة بحرية بمجرد انسحاب بريطانيا من جزيرة خواجه سنة ١٨٤٢ ، ولكن تهديدات حكومة الهند أوقفت جميع تحركاتها . وما يذكر أن الحاكم العام أشار على بومباي باستخدام (٢) الرؤساء البحرينيين العرب ضد أى هجوم فارسي إذا لم تكن هناك ضرورة لاستخدام الأسطول البريطاني .

وفي سنة ١٨٤٣ تمكن محمد بن خليفة من طرد عمه عبد الله بن سليمان الذي كان يشاركه في حكم البحرين . ففر هذا الأخير إلى فارس ؛ مما أتاح لها مبرراً لإعادة التفكير في مشروع الاستيلاء على البحرين . ولم تقف مسألة الحملة الفارسية في هذه المرة عند السلطات المحلية ، بل انتقلت إلى

وزارة الخارجية بلندن للتصرف فيها . ونلاحظ من الخطاب الذي أرسله
أبردين Aberdeen إلى شيل Sheil الوزير البريطاني بطهران ، أن بريطانيا
لم تكثف بالتهديد باستخدام إجراءات مسلحة ، بل أضافت للمرة الأولى مبدأ
خطيراً بالنسبة لفارس ، وهو نفي حق السيادة الفارسية على البحرين ، بحجة
أنه منذ أتت أسرة الفاجرا سنة ١٧٩٦ م إلى الحكم في فارس ، لم يمارس
أحد من ملوكها سلطة فعلية في هذه البلاد .

رضخت حكومة الشاه ، كما هي العادة ، للتهديدات البريطانية ، ولكنها
فيما يخص بمسألة السيادة أرسلت احتجاجاً شديد اللهجة تؤكد فيه شرعية
سلطة الشاه على جميع بلدان الخليج الممتدة من فوة إلى مسقط بما في ذلك
جميع الجزر الواقعة في مياهه .

إزاء هذا الموقف الضعيف تحول عبد الله بن خليفة عن حكومة الشاه
إلى إحدى الجزر النائية في جنوب الخليج وهي جزيرة قيس ، وأخذ يفرى
الرؤساء العرب المقيمين على ساحل كرمان بمد يد المساعدة له . ويبدو أنه
استطاع جمع قوة بحرية ذات شأن لأن محمد بن خليفة أحس بخطورة الموقف .
فأخذ يستنجد بالدول المجاورة : فارس تركيا ، وبريطانيا .

ولما كانت فارس تعرف عجزها عن تقديم أى معونة فعلية ، فقد
أوحى إلى والى بغداد بقبول طلب حاكم البحرين . ورحب الباب العالي
بإرسال السفن إلى الخليج في مقابل اعتراف محمد بن خليفة بسيادة السلطان .
وقد صادفت هذه الحوادث عودة بلرستون ، المعروف بسياسة الاستعمارية
التوسعية ، إلى وزارة الخارجية ، فأرسل احتجاجاً إلى الأمانة (٤) يذكر فيه
أن حكومة البحرين حكومة مستقلة بحكم ارتباطها بمعاهدات مع بريطانيا .

وأم تلك المعاهدات في نظر الوزير البريطاني ، معاهدة إلغاء تجارة الرقيق .
فلا يجوز لدولة أخرى فرض سيادتها عليها ، فلم تصر الأستانة على موقفها .
وفي نفس الوقت أرسل إلى شيل يطلب إليه بحث مشروع وضع البحرين
تحت حماية بريطانيا . وبينما كان شيل يتشاور مع حكومة بومباي في هذا
الأمر ، مات عبد الله بن خليفة سنة ١٨٤٨ م فظنت السلطات البريطانية
أن الهدوء سيعود إلى البحرين . وعلى ذلك أشارت بومباي برفض الحماية
البريطانية ، مذكرة بأن النفوذ الأدبي الذي تتمتع به بريطانيا في الخليج يكفي
للمحافظة على بقاء حكومة محمد بن خليفة . ولكنها أخطأت الظن ، فقد
التجأ محمد بن عبد الله بعد وفاة أبيه إلى ساحل الأحساء ، وأقام في قرية
الدمام التي رأينا فيها القرصان العربي القديم رحمة بن جابر قد اتخذ منها
مركزاً للمهاجمة سفن البحرين . وما لبث أن أعلن نفسه تابعاً لحكومة فيصل
ابن تركي في نجد . وباسم حكومة الوهابيين قام بمحاولة لغزو بلاد البحرين
سنة ١٨٥٢ م . ولما كانت بريطانيا قد منعت السيد سعيد حليفها من القيام
بمثل هذه المحاولات ، فقد كان عليها من باب أولى أن تتدخل لمنع امتداد
نفوذ السعوديين إلى قلب الخليج الفارسي ، لأنها تذكر جيداً معنى امتداد
هذا النفوذ منذ الدولة السعودية الأولى وحلقائها القواسم . على أن تدخل
بريطانيا لم يغن محمد بن عبد الله آل خليفة^(٥) عن حملة أوسع نطاقاً سنة ١٨٥٩ م .
فقد حاول في هذا العام إنزال جنود من أتباعه على ساحل البحرين بعد أن
ضرب مدينة النامة ، مقر حاكم البحرين من البحر . وأسرع المقيم البريطاني
بإرسال سفينتين حربيّتين إلى ساحل الأحساء استطاعتا تدمير قرية الدمام
بضربها بالمدافع من البحر .

لم يرض هذا العمل محمد بن خليفة لأنه كان يود انتقاماً أشد من

حكومة فيصل بن تركي نفسها . ولما لم تكن بريطانيا مستعدة للاشتباك مع الوهابيين داخل بلاد العرب ، فقد قام هو بنفسه بمحاصرة ميناء القطيف التابع للحكومة السعودية ، وخشيت بريطانيا أن يؤدي هذا إلى وقوع اضطرابات في الخليج ، فأرسلت إلى محمد بن خليفة تونبه . ونتيجة لهذا الموقف ، أخذ حاكم البحرين يبحث عن حلفاء جدد . فأتجه إلى كل من تركيا وفارس . ورغم ما كان بين محمد بن خليفة والشاه من خصومة سابقة ، فقد رحب الأخير بهذا العرض الجديد من جانب حاكم البحرين ، لأنه يكسبه السيادة على بلاد هو في الحقيقة عاجز عن كسب أي سلطة فيها . وقد اختار الشاه أحد الفرس المعروفين بعداتهم للإنجليز ليكون ممثلاً له في البحرين ، وهو ميرزا مهدي خان (٦) ، فوصل إلى البحرين في ديسمبر سنة ١٨٥٩ بعد وصول الوكيل التركي بأيام . ولما كانت فارس أكثر اهتماماً بالامر لأسباب جغرافية وتاريخية ظاهرة ، فقد رأى محمد بن خليفة أن من الأحكم الاعتماد على محالفتها . وفي أول أبريل سنة ١٨٦٠ م أعلن قبوله لسيادة الشاه ولدفع جزية سنوية ل طهران .

أسرع جونس المقيم العام في بوشهر بإبلاغ النبا إلى رولنسن Rowlinson الوزير الإنجليزي بطهران . ووصف هذا الحادث بأنة شديد الخطورة بالنسبة لبريطانيا . ولكن الوزير البريطاني آثر ألا يثير هذا الموضوع في مناقشة دبلوماسية صاخبة قد تلفت نظر الدول الأوروبية الأخرى وتؤدي إلى تدخلها في سياسة منطقة الخليج . وكان الوزير الإنجليزي يخشى تدخل روسيا بالذات لما لها من نفوذ في فارس . لذلك اكتفى رولنسن بنصح الحكومة الفارسية بعدم القيام بأي عمل عسكري في الخليج قبل طرح المسألة للبحث في لندن (٧) . ولكن عندما تلقى رسل ، وزير الخارجية

في ذلك الوقت تقرير رولسن عن مشكلة البحرين ، أحاله إلى مكتب الهند . وبعد مشاورة مع الحاكم العام بكلكتا في ٢٨ فبراير سنة ١٨٦١ م تقرر أنه لا بد من إعلان البحرين إمارة منفصلة عن الدول المجاورة . وبذلك اتخذت بريطانيا الخطوة الحاسمة التي كانت تتردد في اتخاذها منذ سنة ١٨٤٠ م . ويلاحظ أنها اتخذتها في الوقت الذي تحول فيه حاكم البحرين عن صداقتها . لذلك اضطرت لاستعمال وسائل الضغط لفرض شروطها على حاكم البلاد . ولو أنها اتخذت نفس هذا القرار قبل سنة ١٨٦٠ م لما احتاجت إلى استخدام مثل هذه الوسائل .

خرج جونز على رأس أربع سفن حربية بريطانية ، وبعد حصار لميناء المنامة قدم نص معاهدة جديدة إلى محمد بن خليفة لتوقيعها . وتشير مقدمة المعاهدة إلى أن البحرين إمارة قائمة بذاتها . وتحدد أهدافها بما يلي :

« نظراً للاضطرابات التي أحدثتها القبائل البحرية ، فإنني محمد بن خليفة ، أعلن انضمامي إلى معاهدة الصداقة والسلم الدائم التي تهدف إلى تقدم التجارة وسلامة جميع الشعوب التي تستعمل هذا البحر للملاحة . »

وتتلخص مواد المعاهدة نفسها فيما يلي : (٨)

١ — تأكيد جميع المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا .

يتعهد شيخ البحرين بالامتناع عن أي اعتداء بحري أو الاشتراك في أعمال القرصنة ما دامت بريطانيا تتمده بالعون اللازم لحفظ جميع ممتلكاته من اعتداءات القبائل التي تسكن الخليج .

٣ — تنفيذاً لهذا التعهد ؛ يقبل شيخ البحرين أن ينخر المقيم العام

البريطاني بكل حادث اعتداء يقع عليه في اقرب وقت ممكن ، ويقبله حكما بينه وبين المعتدين . ويتعهد بالألا يتخذ هو أو أحد رعاياه أى إجراء مضاد بدون موافقة الحكومة البريطانية ؛ إذا اشترطت بريطانيا ذلك . ويتعهد المقيم البريطاني بأن يتخذ من جانبه الإجراءات اللازمة ضد المعتدين على شيخ البحرين أو رعاياه ، كما يقبل شيخ البحرين الأحكام التي تصدرها المقيم ضد أحد رعاياه إذا كان معتديا .

٤ - يستطيع الرعايا البريطانيون الإقامة والتجارة في البحرين دون قيد لحریتهم، على أن يدفعوا ضريبة جمركية عن بضائعهم لا تزيد على ٥ ٪ من قيمة تلك البضائع . ويتمتع هؤلاء الرعايا بامتيازات الأمة الأكثر رعاية .

٥ - تحال الخلافات بين الرعايا البريطانيين وبين أهل البحرين إلى المقيم البريطاني في بوشهر ؛ إذا لم يستطع الوكيل المحلي في البحرين تسوية هذه الخلافات . وكذلك يستطيع المقيم البريطاني منح وساطته بشأن المنازعات التي تقع بين رعايا الإمارة ، وبين أحد سكان موانئ الخليج التابعة لقبائل حليفة لبريطانيا .

وقعت هذه المعاهدة في ٣٠ مايو سنة ١٨٦١ م . ولم يضمن هذا الاتفاق الإجبارى حسن تفاهم مستمر بين حاكم البحرين والسلطات البريطانية في الخليج . ففي سنة ١٨٦٧ م بعد توقيع المعاهدة بست سنوات ؛ شن محمد بن خليفة غارة على شبه جزيرة قطر بسبب اختلافه مع شيخ المنطقة، محمد بن ثاني على أمر الجزية التي كان يدفعها له . ولما كانت هذه الغارة مخالفة لارتباطات سنة ١٨٦١ م فقد أذره المقيم البريطاني بالعودة إلى بلاده . ولكنه استمر في حملته الانتقامية في قرى قطر . وقبل أن تقوم السلطات

(م ٩ - تطور النفوذ البريطاني)

البريطانية بتدخلها المنتظر ، ردت قبائل قطر نفسها بهجوم مضاد مما أحدث خسائر كبيرة في الجانبين ، لذلك قام بيلي بمحاصرة البحرين في أغسطس سنة ١٨٦٨م ، ولم يكن في استطاعة محمد بن خليفة المناوئة ، ففر إلى داخل بلاد العرب تاركا السلطة لأخيه علي بن خليفة . ولم يرفع الإنجليز حصارهم إلا بعد أن وقع الحاكم الجديد على اتفاق سنة ١٨٦١ م وقبل الشروط التأديبية التي فرضتها بريطانيا . واشترك معه في توقيع هذه الشروط وجهاء البلاد ، وذلك في ٦ سبتمبر من عام ١٨٦٨ م . (٩)

وقد جاء في المقدمة :

د بما أن محمد بن خليفة ارتكب عملا من أعمال القرصنة ، فإن صفته الشرعية كحاكم للبلاد قد زالت عنه . أما الشروط نفسها فتألف من :

١ — تسليم جميع السفن الحربية التي تمتلكها الأسرة الحاكمة من آل خليفة .

٢ — دفع مبلغ مائة ألف دولار ؛ غرامة إلى المقيم البريطاني ؛ يدفع منها ٢٥ ألف فوراً ويقسط الباقي على ثلاث سنوات .

٣ — إبعاد محمد بن خليفة نهائياً عن حكم البلاد وتسليمه إلى المقيم العام في حالة عودته إلى البلاد

٤ — يعتبر علي بن خليفة نفسه من القراصنة إذا ما خالف أحد تعهداته أمام بريطانيا

٥ — تعيين وكيل دائم لحاكم البحرين في بوشهر حتى يتلقى إرشادات المقيم العام .

لم يخلف محمد بن خليفة مدة طويلة من مسرح سياسة الخليج . فقد فر إلى الكويت أولا ومنها انتقل إلى القطيف حيث أخذ يتآمر مع قبائل الأحساء خاصة قبيلة بني مهاجر لمهاجرة البحرين . وفي سبتمبر سنة ١٨٦٩ وصل مع عدة سفن صغيرة إلى ساحل الجزر . فنها لأهلها فرصة الثورة على حكم علي بن خليفة الذي أثقلهم بالضرائب ليتمكن من دفع الغرامة التي فرضتها بريطانيا . وقد استطاع الثوار القبض على الحاكم وقتله ، وسلوا القلاع إلى الغزاة .

وكان معنى عودة محمد بن خليفة إلى حكم البحرين ، هو نهاية النفوذ البريطاني فيها . لذلك أسرع المقيم العام يبلى إلى مكان هذه الاضطرابات ، وصحب معه السفينتين الحربيتين الكبيرتين : « نمف » و « دفتي » وللرة الأولى نزل بالبلاد الجند البريطانيون ، وذلك بعد ضرب مدينتي المنامة والمحرق بالقنابل ، وكان محمد بن خليفة قد قتل أثناء هذه المعارك ، فاستطاع يميل أن يسوي مشكلة حكومة البحرين وفق رغباته : فقبض أولا على جميع المعادين لبريطانيا وأرسلهم أسرى إلى بومباي ، ثم صادر أموالهم . وأخيراً نصب على الجزيرة أحد أبناء علي بن خليفة واسمه عيسى . وقد استمر حكمه في البلاد أكثر من نصف قرن .

على أن شخصية الحاكم الجديد كانت من الضعف بحيث أثارت أطماع الدول المجاورة . وفي هذه الفترة ظهرت تركيا بوصفها عاملاً أقوى في سياسة الخليج وفي معارضة امتداد النفوذ البريطاني . وسنرى أن الدولة العثمانية رسخت منذ سنة ١٨٧٠ م سياسة توسعية في شبه جزيرة العرب . ولم تغب عن هذه السياسة جزر البحرين فعملت على ضمها إلى متصرفية الأحساء . وفي سنة ١٨٧٤ حاولت بناء قلعة في قرية الزبباري المواجهة للجزيرة . ولكنها

كفت عن هذه العملية عندما سلم وزير خارجية بريطانيا اجتجاجا إلى السفير العثماني بلندن .

أما فارس فنلاحظ أنها كفت عن محاولاتها العسكرية بل والدبلوماسية لتنفيذ مشروع ضم البحرين ، وذلك منذ القبض على وكيلها (*) الذي أرسل إلى الجزر سنة ١٨٦٩ بمناسبة عودة محمد بن خليفة إلى الحكم بوقت قصير . وعندما جاء ادوارد روس Edward Ross للإقامة العامة في بوشهر ، رأى أن يضع البحرين تحت حماية بريطانية صريحة (١٠) . لأن هذا خير وسيلة لمنع مناورات الحكومات المجاورة لضم البحرين إلى أراضيها ، وخاصة في عهد حاكم ضعيف كعيسى بن خليفة .

ولما كان مركز المقيم العام البريطاني في الخليج الفارسي قد أصبح من الأهمية بحيث تتولاه شخصيات كبيرة منذ عهد الكولونيل بيلي ، فقد استطاع روس أن يرسم بنفسه اتفاق سنة ١٨٨٠ م . وقد جاء على صورة تعهد من جانب واحد ؛ هو أمير البحرين ؛ أمام السلطات البريطانية . ويشمل هذا التعهد : (١١)

أولاً - عدم الدخول في مفاوضات أو اتفاقات مع أي حكومة أخرى بغير موافقة الحكومة البريطانية .

ثانياً - منع أي حكومة غير الحكومة البريطانية من إيجاد تمثيل

(*) حاوات فارس إحياء مطالبها بشأن البحرين فقدمت مذكرة إلى عصبة الأمم سنة ١٩٢٧ ، وكان من الأدلة التي ردت بها بريطانيا على هذه المذكرة . وأخذت بها العصبة ، هو أن سكان بلاد البحرين يفتلب عليهم الطابع العربي لا الفارسي ، ولا تزال فارس تثير هذه المسألة من وقت لآخر .

دبلوماسى أو قنصلى، أو إنشاء مستودعات لوقود السفن فى ممتلكات الأمير دون إذن الحكومة البريطانية .

أما فيما يتعلق بالمسائل الأقل أهمية، فيجوز لحكومة البحرين الاتصال المباشر مع جيرانها .

وفى مارس سنة ١٨٨٢ م أدخلت بريطانيا على هذه التعهدات التزامات جديدة وهى :

١ — عدم جواز التراسل بين حكومة البحرين وبين حكومة غير الحكومة البريطانية .

٢ — عدم جواز بيع أو رهن ، أو السماح باحتلال جزء من أراضى البحرين لأية دولة أخرى عدا بريطانيا .

وهكذا أصبحت بريطانيا صاحبة التصرف فى شئون البحرين الداخلية بحكم الامتيازات الاقتصادية والقضائية التى نصت عليها معاهدة سنة ١٨٦١ م، ثم أشرفت على سياستها الخارجية بشكل رسمى بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٨٠ م، ١٨٨٢ م .

وقد زادت أهمية البحرين بالنسبة لبريطانيا عندما عادت سياسة الخليج تظهر على مسرح السياسة الأوربية فى أواخر القرن التاسع عشر بسبب الأطماع الروسية من جهة ، وامتداد النفوذ الألمانى من جهة أخرى بواسطة امتياز سكة حديد بغداد، ونتيجة لهذا أنشأت بريطانيا وظيفة ممثل سياسى دائم فى جزر البحرين سنة ١٩٠٢ م . ثم اتخذت من هذه الجزر قاعدة حرية دائمة منذ ظهرت أهميتها الاستراتيجية فى الحرب العالمية الأولى .

هو امش الفصل السابع

- B. P. C. 1842 Robertson to B. G. 15—1842** رقم (١) «
S. R. B. P. 282
Aitchison Vol, II P. 66,67. « (٢) «
- F. O. 248 T. 116. Governor General to B. G. 18-8-1848.**
F. O. 60. Aberdeen to Sheil. 1—5—1844 (٣) «
- S. P. A letter from Palmerstone to Wellesley**
F.O. 248. T. 126—12—1847. « (٤) «
- Miles VII. P. 350.** (٥) «
- G. P.G. VII. p. 887—889.**
F. O. 60. V. 249. A letter from Jones to Robinson
17—4—1860. « (٦) «
- Ibid.** « (٧) «
- Aitchison V. 7. p. 51.** « (٨) «
- Aitchison V. 7. p. 22.** « (٩) «
- B. B. C. 18—11—1879. From Ross** « (١٠) «
- Aitchison Vol. 10. p. 120.** « (١١) «

الفصل الثامن

سلطنة عمان – من التفكك الإقليمي

إلى الحماية البريطانية

كان الوضع في سلطنة عمان يختلف عنه في الإمارات الصغيرة التي رأيناها في الفصل السابق . فلم تكن لهذه الإمارات من الأهمية السياسية أو الاقتصادية ما يسمح بإنشاء علاقات دائمة مع العالم الخارجى . ولم تحتج بريطانيا حين أدخلتها في منطقة نفوذها أن تنص على منع مزاولتها لسياستها الخارجية كما تجعلها تحت حمايتها بصفة رسمية . وذلك باستثناء تعهد شيخ البحرين سنة ١٨٨٠ م الذى جاء نتيجة لظروف خجاعة .

أما سلطنة عمان التي بلغت أوج قوتها في شرق أفريقيا أثناء العقدین الرابع والخامس من القرن الماضى ، فقد لفتت نظر العالم الخارجى ، واسترعت تجارتها انتباه العالم الجديد . فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من ارتبط مع حكومة السيد سعيد بمعاهدة تجارية رسمية على أساس الدبلوماسية ، مع أن بريطانيا لم تكن تربطها بهذه السلطنة حتى توقيع المعاهدة الأمريكية في سبتمبر سنة ١٨٣٣ سوى معاهدة إلغاء تجارة الرقيق المعقودة في سنة ١٨٢٢ م . ولا يعنى هذا أن نفوذ بريطانيا في سلطنة عمان كان أقل من الولايات المتحدة أو حتى مساويا له . فإن هدف الولايات المتحدة من صلتها بالإمارة العربية الإفريقية كان اقتصاديا بحتا ، ويرمى إلى

ضمان حرية التجارة وتنظيم الرسوم الجمركية . وكان اهتمامها مركزا في الجزء الإفريقي من السلطنة حيث تصدر السلع التي تم أمريكا مثل الصمغ والعاج والزيت .

أم بريطانيا فبواسطة مستعمراتها الهندية الكبرى كانت أكبر حليف للسيد سعيد ، وأقر به إلى عاصمة بلاده مسقط . وعندما بدأت القلاقل تهدد سلطنة في شبه جزيرة العرب منذ سنة ١٨٢٨ م ، ساوحت حكومة بومباي بإرسال وعدمها في إبريل سنة ١٣٨٠ لتقديم المعونة ضد كل إعتداء يهدد بزوال سلطته . وقد تدخلت فعلا ضد ثورة أحمد وهلال ابني قيس حاكم صحار القديم . فقد أعلن هذان الأميران انفصالهما عن مسقط ، واتخذا من صحار مركزا لحكومتها . وفي أواخر سنة ١٨٣١ كادت مسقط تقع في أيديهم أثناء غياب السيد سعيد في زنز بار لولا أن أرسلت بومباي طرادين وعاد السيد سعيد إلى عمان ، فهدأ الحال مؤقتا .

ولم يكن انفصال ميناء صحار عن السلطنة هو العنصر الوحيد الذي هدد سلطة السيد سعيد في ذلك الوقت ، فقد استأنفت حكومة تركي ابن عبد الله السعودية هجراتها على شمال غرب عمان أواخر سنة ١٨٣٢ ، ولم يقبل الانجليز في هذه المرة التدخل لحماية حليفهم كما فعلوا في العام السابق . ولكنهم نصحوا بالتفاهم مع الوهابيين . فوضع هؤلاء شروطا مضعفة لمركز السيد سعيد الأدبي . إذ كانت تقضى بتدخل كل من الطرفين لمساعدة الآخر في حالة حدوث قلاقل داخلية . وبأن يدفع إمام مسقط إلى حاكم الرياحه جزية سنوية قدرها خمسة آلاف كرون (الكرون يساوي خمسة شلنات)

ولما علت بومباي بهذه الشروط ، نصحت كذلك بعدم قبولها . وتركت

سعيداً في موقف حرج . ولعل هذا من الدوافع التي جعلته يرحب بالدخول مع الولايات المتحدة الأمريكية في معاهدة صداقة وتجارة كان يؤمل من ورائها الحصول على بعض الأسلحة .

وقد أرات بومباي على أثر عقد هذه المعاهدة تغيير موقفها إزاء السيد سعيد حتى لا تخسر صديقا هاما في منطقة المحيط الهندي . ولكن عندما استشارت الحكومة العليا للهند في هذا الأمر ، أجابت بالخطاب الهام التالي (١) :

« ليست الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على استعمال قواتها للمحافظة على سلامة ممتلكات إمام مسقط في داخل القارة . إن قوة الوهايين في إزدياد دائم ، وليس لنا أى مصلحة في الاشتباك معهم في حرب . وقد أوحى وردن Warden الخبير بشؤون بلاد العرب في مذكرة بتاريخ فبراير سنة ١٨٢٦ بأفضلية اتباع هذه السياسة . وعلى فرض أن مسقط سقطت في أيدي الوهايين ، فإن هذا لا يزعجنا مادامنا نحافظ على تفوقنا البحري في الخليج . ولما كانت سلامة التجارة هي التي تهمننا فقط في هذه المياه ، فإننا لن نتدخل ضد الوهايين إلا إذا شجعوا القرصنة . »

وعما يذكر أن تركي بن عبد الله حين استولى على الأحساء سنة ١٨٣٠م أفهم السلطات البريطانية في الخليج أنه لن يثير العرب ضد السفن البريطانية :

على أن الخطوة التالية جاءت من السيد سعيد نفسه . (٢) فقد أحس بحاجة الملحة إلى مساعدة حكومة الهند ضد الثورات الداخلية التي استشرى أمرها بسبب ابتعاده (٣) عن أملاكه في الجزيرة العربية واضطراره إلى الإقامة وقتاً أطول في زنز بار حيث توجد ممتلكاته الأفريقية التي تدر عليه أرباحاً طائلة . فبمناسبة تولى الملكة فيكتوريا العرش ، أرسل وفدا برئاسة علي

ابن ناصر لتهنتها ، وحمل إليها هدية هي كبرى سفنه الحربية وكان قد اشتراها من بومباي ، وظلت تحمل اسمها الانجليزي ليفربول . وقد ذكر في مقدمة هذه السفينة أنها أكبر من أن تلائم حاجات مسقط البسيطة .

كان إرسال هذا الوفد فرصة مناسبة لتعيد بريطانيا النظر في أمر علاقاتها بسلطنة عمان . وعندما أخذ الوفد العربي طريقه إلى العودة ، أرسلت الحكومة البريطانية برفقته الكابتن كوجان Cogao وهو أحد الخبراء بشئون السلطنة للتفاوض في عقد معاهدة صداقة وتجارة مع السيد سعيد . ونلاحظ من التقرير الذي كتبه الضابط البريطاني علي أثر زيارته للإمام في زنجبار ؛ أن بريطانيا كانت بخلاف الولايات المتحدة تركز اهتمامها على الجزء الآسيوي من السلطنة . وهو الجزء الواقع على سواحل الخليج الفارسي . وشاهد ذلك أن كوجان قدم الأسباب الآتية كمبرر للمعاهدة : —

١ — إمكان اتخاذ جزيرة سقطرة (*) محطة لتموين الأسطول البريطاني في المحط الهندي .

٢ — وضع بحرية عمان تحت تصرف الأسطول البريطاني في حالة تقدم روسيا نحو الخليج الفارسي .

٣ — الحصول على قاعدة بحرية ثابتة في الخليج بأن يتنازل الإمام عن إحدى الجزر التابعة له . وهذه خير وسيلة لإنهاء القرصنة .

وكان رأي كوجان أن تضم هذه المعاهدة مخالفة دفاعية تحتم علي بريطانيا

(*) تقع هذه الجزيرة جنوب بلاد العرب قرب ساحل الصومال ، وسكانها عرب حضارمة . لذلك فإن تبعيتها لمسقط مشكوك فيها، وقد احتلها البرتغاليون أولاً ثم الإنجليز سنة ١٨٣٤ ثم أخلوها لأسباب صحية .

الدفاع عن سلامة السلطنة ضد الاعتداءات الداخلية في بلاد العرب إذا ما حدث اشتباك مع الدول الأجنبية مثل فارس أو فرنسا حتى تتجنب بريطانيا التعقيدات الدولية التي لا تستحقها هذه السلطنة ، (٤) ولكن لم يؤخذ برأيه في هذا الصدد .

وهكذا وضعت معاهدة الصداقة العمانية البريطانية الموقعة في ٣١ مايو سنة ١٨٣٩ على نمط المعاهدة الأمريكية في مجموعها . ولكن لا بد من ملاحظة نقطتين هامتين تختلف فيهما المعاهدتان . النقطة الأولى تتصل بموضوع إلغاء تجارة الرقيق وهو الأمر الذي كان يعنى السياسة البريطانية بصفة عامة في علاقاتها مع المستعرات .

والنقطة الثانية تخص بالامتيازات القضائية . فإن المعاهدة الأمريكية كانت تنص على أن سلطات القنصل القضائية لا تعدى الرعايا الأمريكيين ، ولكن بريطانيا أدخلت في سلطنة عمان نظام الامتيازات القضائية المعروف في الدولة العثمانية ، والذي يعطى القنصل البريطاني سلطات قضائية في أمر المنازعات بين الرعايا البريطانيين والمواطنين العرب .

وقد ثبتت خطورة تطبيق هذا النظام في سلطنة عمان حينما تمسك همرتن القنصل البريطاني في زنجبار بتطبيقه على الهنود باعتبارهم رعايا بريطانيين . فقد كان عددهم كثيراً في سلطنة عمان وتوابعها إذ قدر سنة ١٨٣٩ بخمسة آلاف شخص ، هذا فضلاً عن أنهم كانوا يملكون التجارة الخارجية في البلاد . وأثار ذلك احتجاجات شديدة من السيد سعيد . ولكن تفسير همرتن رجح أخيراً ، وبدأ تنفيذه بعد سنتين من توقيع المعاهدة (٥) .

لم تغير معاهدة سنة ١٨٣٩ من التحفظ البريطاني الذي رأيناه بالنسبة

لمساعدة السيد سعيد ضد الثورات الداخلية في البلاد . فباستثناء موقف بريطانيا الصريح ضد التوسع المصري ، لم تفعل حكومة بومباي شيئاً بالنسبة لانفصال حاكم صحار عن السلطنة . وكان سعيد قد التجأ إلى الوهابيين سنة ١٨٢٦ لقمع ثورة صحار ، ولكنه عاد فخشي تدخلهم . فلم يجد أمامه إلا التفاهم مع حاكم صحار .

وفي سنة ١٨٢٩ حدث اتفاق بين السيد سعيد وأحمد بن قيس حاكم صحار مما يعنى اعترافاً ضمنيّاً بالحكومة الانفصالية . وكان هذا الاتفاق يقضى بتعاون كل من إمام مسقط وحاكم صحار على قمع الثورات الداخلية في كل من المنطقتين ، وينظم مرور القبائل التابعة لحكومة صحار عبر السلطنة لتصل بمدينة الرستاق الداخلية التي انفصلت عن مسقط منذ زمن بعيد . وقد ضمنت بريطانيا هذا الاتفاق مما ثبت دعائم الحكومة الانفصالية (٦) . ثم أكد الإنجليز اعترافهم بها حين وقعوا مع سيف بن أحمد معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٤٩ .

على أن سيف بن أحمد الذي وقع معاهدة إلغاء تجارة الرقيق لم يستطع المحافظة على سلطته في صحار لأنه كان قد اغتصب الحكم من أبيه . فأطمع ذلك ثويني بن السيد سعيد وواليه على مسقط في أن يسترد هذا الجزء من السلطنة . وقد نجح فعلاً سنة ١٨٥٠ في خديعة سيف بن أحمد وأخذه أسيراً في غارة شنها على صحار . وما يبعث على الدهشة أن السلطات البريطانية في الخليج نظرت إلى هذا العمل من جانب ثويني على أنه خرق لسياسة الأوضاع القائمة ؛ لا على أنه قمع لثورة داخلية مما هو أكثر مطابقة للواقع . وقد ذهبت حكومة بومباي إلى حد إرسال اقتراح إلى المقيم العام بتدخل بريطانيا لإعادة سيف بن أحمد إلى حكومته في صحار (٧) ، مع أن سيف بن أحمد

كان يمثل الحزب الديني في عمان ؛ وهو الحزب الذي كان يعارض بشدة إجراءات بريطانيا بشأن إلغاء تجارة الرقيق .

لم تكن مسألة صحار هي المثل الوحيد على إهمال بريطانيا لمصالح حليفها في منطقة الخليج . فقد رفضت التدخل عندما استأنف الوهايون هجماتهم على عمان سنة ١٨٤٥ ، ١٨٥٣ وقد عادوا في هذه السنة الأخيرة إلى احتلال البريمي ، وفرضوا جزية على حاكم مسقط قدرها ١٢ ألف دولار . ونصحت بريطانيا بقبول دفعها . وكذلك أظهرت بريطانيا حياداً تاماً بشأن النزاع الذي اشتد مظهره حول ميناء بندر عباس بين عمان وفارس منذ سنة ١٨٤٦ (٨) ففي هذا العام حاول حاكم شيراز محاصرة الميناء . ولم يجل عنه إلا بعد أن هدد السيد سعيد بتدمير ميناء بوشهر . وقد عاود الفرس شن الغارات سنة ١٨٤٨ ثم سنة ١٨٥٥ ، وفي هذه المرة الأخيرة شددوا الخناق على حاكم بندر عباس العمانى مما اضطر السيد سعيد إلى قبول شروط مخزية كما يحتفظ بإدارة هذا الميناء أطول مدة ممكنة . وقد قدرت إيراداته من الضريبة الجركية سنة ١٨٤٦ بنحو ١٦ ألف جنيه استرليني سنوياً . ومن أهم الشروط التى اتفق عليها فى أكتوبر سنة ١٨٥٥ هى جعل إدارة الميناء بواسطة الإمام مؤقتة بعشرين سنة على سبيل الإيجار بعد أن كانت عمان تصر على أن يتنازل الشاه عن إدارة الميناء لها تنازلاً نهائياً . وعلاوة على هذا يجوز لفارس إعادة النظر فى ذلك الشرط فى حالة حدوث قلاقل داخلية فى عمان . وبقضى الاتفاق كذلك بوجوب عزل الحاكم العمانى بناء على طلب حاكم شيراز ، ورفيع علم فارس مما يؤكده سيادتها على الميناء (٩) . ودفع اثني عشر ألفاً وخمسمائة توماناً سنوياً فى نظير إيجار الجرك . وسبب أن فارس قد انتهزت أول فرصة للاستيلاء على هذا الميناء محتجة بحدوث بورات داخلية . ومن

المعروف أنه عندما أمليت هذه الشروط على السيد سعيد كانت العلاقات البريطانية الفارسية متأزمة بسبب حصار جديد ضربته فارس على هراه . ولكن بريطانيا كانت تقيم وزناً أكبر لفارس رعاية لمصالحها التجارية إذ أنها كانت سوقاً هاماً لتصريف بضائعها .

ونلاحظ أنه منذ إبرام المعاهدة الأمريكية سنة ١٨٣٣ أخذت السلطات البريطانية ترقب باهتمام أكبر حركات السفن الأوربية في ميناء مسقط . فمثلاً عندما ظهرت إحدى السفن الحربية الفرنسية في هذا الميناء ، أرسل هنل تحذيراً للحكومة بومباي (١٠) . وكانت فرنسا هي الدولة الثانية في الأهمية من حيث المبادلات التجارية مع ممتلكات عمان الأفريقية . ولا بد أن بريطانيا كانت تخشى تسرب النفوذ الفرنسي إلى السلطنة في منطقة الخليج . وكان تحذير هنل مطابقاً للواقع . ففي مارس سنة ١٨٤٨ مرت بمسقط باخرة حربية فرنسية بقيادة القومندان لابلاس ، حيث عرض عليه السيد سعيد الدخول في محالفة عسكرية مع فرنسا . وقد أوصى الضابط الفرنسي وزارة الحربية بقبول هذه المحالفة ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تأخذ بهذه التوصية . لأن أهمية مسقط حسب مذكرة لابلاس (١١) تبدو مقصورة على موقعها الاستراتيجي . ولكن فرنسا اتجهت فيما بعد إلى القسم الذي يعينها من سلطنة عمان ، وهو توابعها في ساحل إفريقيا الشرق . فقررت سنة ١٨٤٠ إنشاء قنصلية في زنجبار . وأرسلت لذلك القومندان جيان Gaillain على سفينة حربية ، فلقق بالإمام في مسقط في أغسطس سنة ١٨٤٠ وفي هذا الوقت كانت العلاقات البريطانية الفرنسية متوترة بسبب المسألة المصرية . لذلك استخدمت بريطانيا نفوذها بفضل المعاهدة التي وقعتها مع مسقط منذ عام ، وبواسطة همرتن قنصلها الجديد في مسقط للضغط على الإمام حتى يرفض

أوراق اعتماد القنصل الفرنسي بحجة عدم وجود ما يثبت صفتها الرسمية .
ومما يؤكد خضوع السيد سعيد للإشراف البريطاني على سياسته
الخارجية ، أنه لم يقرر الدخول في معاهدة التجارة والصداقة التي أبرمها
مع فرنسا إلا بعد أن استشار وزارة الخارجية البريطانية ووصل إليه ردها
بالموافقة في يناير سنة ١٨٤٤ .

لم يستأ السيد سعيد من الإشراف البريطاني ، بل لم يغبه كثيراً
تحفظ حكومة الهند في أمر مساعداته للاحتفاظ بملكاته في الخليج ، لأنه
كان منصرفاً إلى استغلال ملكاته في أفريقيا . وقد أثر عنه قوله : « إني
تاجر قبل أن أكون سلطاناً ، ولم تكن بريطانيا تعارضة في التوسع في
إفريقيا ، بل إن رعاياها الهنود كانوا هم أصحاب التجارة الخارجية لهذه
الملكات الإفريقية . ولكن هذا الوضع لم يكن يتطبق على سلطنة
عمان حين فصلت عن الملكات الإفريقية بعد وفاة السيد سعيد في
١٩ أكتوبر سنة ١٨٥٦ . ومما يذكر أن بريطانيا كانت ترمي إلى فصل القسم
الآسيوي عن القسم الإفريقي منذ سنة ١٨٤٤ م ، أي منذ قرر السيد سعيد
تقسيمها إدارياً بين ولديه^(١٢) : ثويني لإدارة زنجبار وتوابعا . وقد رأينا كيف
إصطدمت سياسة بريطانيا بمصالح ثويني في منطقة إدارته قبل وفاة السيد
سعيد . ولكن هذا الاصطدام ظهر بصورة أوضح بعد وفاته . فمن جهة
كان حاكم مسقط بحكم مركزه ، الوارث الشرعي للممتلكات الأخرية .
ومن جهة أخرى لم يكن هناك تكافؤ مالي بين كل من قسمي سلطنة عمان ،
إذا قدرت إيرادات حكومة زنجبار سنة ١٨٦٣ بـ ٤٣ ألف جنيه استرليني ،
بينما لم تتجاوز إيرادات حكومة مسقط ٢٧ ألف وعندما قام ثويني بحملة
عسكرية سنة ١٨٥٩ لاسترداد ممتلكات أبيه الأخرية اصطدم بإنذار بريطاني

شديد اللهجة أرجعه من منتصف الطريق ، واضطره إلى قبول التحكيم البريطاني في النزاع القائم بينه وبين أخيه ماجد الذي استولى على زنز بار والساحل الإفريقي بمجرد وفاة السيد سعيد . وقد حاول ثويني في هذه الفترة التقرب من فرنسا فكتب إلى نابليون الثالث يقول (١٣) ، ولقد مضى زمن طويل دون أن نرى سفنكم الحربية تظهر في مينائنا . ونود أن نراها تتردد علينا أكثر وأكثر ، وخاصة بعد شق القناة ، قناة السويس ، حتى تتوطد أواصر الصداقة بيننا وبين جلالتم ، ولكن فرنسا نظراً لعدم وجود مصالح لها في الخليج ، أهملت هذا العرض من جانب ثويني ، فاضطر إلى قبول التحكيم البريطاني كما ذكرنا رغم أنه كان يعرف أنه لن يكون في صالحه ؛ إذ أن الحكم الذي اختارته بريطانيا لهذا الغرض وهو لورد كاتنج Canning حاكم الهند العام ، كان قد عبر عن رأيه بصراحة في أمر النزاع على إرث السيد سعيد ، وأشار إلى أن قسمته بين مسقط وزنز بار هي الحل الأسلم . وقد أبدى الرأي منذ يولييه سنة ١٨٥٩ وكان هذا كفيلاً بالطعن في اختياره حكماً من الناحية القانونية . إلا أن بريطانيا لم تراخ قواعد القانون الدولي في هذا التحكيم . وعلاوة على هذا ، لم تكن هناك موافقة من طرفي الخصومة في وقت واحد ، كما هي العادة في أمر التحكيم . (١٤)

والذي حدث أن حكومة الهند عرضته أولاً على ثويني في سبتمبر سنة ١٨٥٩ لأنها كانت تشك في قبوله إياه ، فلما اطمأنت إلى خضوعه للأمر الواقع ، تقدمت إلى ماجد حاكم زنزبار في أكتوبر سنة ١٨٦٠ ، وقبل موافقته تقرر إرسال بعثة للتحقيق في عاصمتي الإمبراطورية العربية القديمة ، ولتقدم توصياتها بشأن هذا النزاع بين خليفتي السيد سعيد . وقد جاء في التقرير الذي قدمه ميجر كوجلان Coghlan حاكم عدن ورئيس البعثة

البريطانية للتحقيق في ٤ سبتمبر سنة ١٨٦٠، إن تقسيم الامبراطورية العربية الإفريقية إلى سلطتين يساعد على استقرار السلطة في كل من عمان وتوابعها من جهة، وزنبار وتوابعها من جهة أخرى، وساق على رأيه أدلة كثيرة (١٥).

وبناء على هذا الرأي أصدر كاتنج حكمه في ٢ أبريل سنة ١٨٦١ ويقضى بالآتي:
أولاً : إقامة سلطتين منفصلتين إحداها في مسقط وتبعتها عمان وملحقاتها في الخليج الفارسي . والثانية في زنبار وتبعتها المستعمرات العربية على ساحل أفريقيا الشرق .

ثانياً : يدفع حاكم زنبار لحاكم مسقط مبلغ . ٤ ألف كوروة سنوياً، لا على سبيل الجزية ، فهي لا تعنى تبعيته لحاكم مسقط ، وإنما على سبيل التعويض عن عدم تكافؤ إيرادات زنبار وإيرادات مسقط .

ويعد هذا التحكيم بداية جديدة لنفوذ بريطاني أقوى في كلتا الإماراتين الجديدتين : في زنبار التي اعترف حاكمها بالجميل البريطاني لأن بريطانيا ضمنت حكومته الانفصالية . وفي مسقط لما لبريطانيا من نفوذ أدبي وعسكري في الخليج .

ولما تنهت فرنسا إلى هذه الحقيقة خشيت على مركزها بزنبار، فتقدمت في نهاية عام ١٨٦١ م إلى وزارة الخارجية البريطانية باقتراح لعقد تعهد بين الدولتين باحترام استقلال الإمارة العربية في زنبار، وقبلت بريطانيا هذا الاقتراح لأن المشروع كان يخص منطقة لم يتدعم فيها نفوذها بعد . ولكن حدث خطأ كتابي أثناء تبادل المراسلات ، فاضيفت كلمة « مسقط » للشروع النهائي ، والراجع أن منشأ هذا الخطأ هو أن الكتاب السياسيين تعودوا أن يسموا حاكم هذه المناطق بإمام مسقط منذ حياة السيد سعيد .

(م ١٠ — تطور النفوذ البريطاني)

وكان هذا الخطأ فرصة لا تعوض لفرنسا التي أخذت تنافس إنجلترا في التوسع الاستعماري في تلك الجهات . فتمسكت بتطبيق هذا العهد على سلطنة عمان .

ورغم أن نفوذ بريطانيا لم يكن ينازعه أحد في هذه البلاد ، فقد قبل وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت لورد كولي Cowley (١٦) على مضمون اقتراح فرنسا ، وربما كان قبول الوزير البريطاني مبنيا على ثقته باستئثار النفوذ البريطاني بجميع بلدان الخليج ، وأن الاعتراف باستقلال سلطنة عمان في اتفاق دولي لن يحول دون ممارسة بريطانيا للنفوذ الفعلي الذي تتمتع به منذ زمن بعيد . وعلى هذا الأساس صدر تصريح بريطاني فرنسي (١٧) مشترك في ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ يعلن تعهد البلدين باحترام استقلال كل من الإماراتين العرييتين ، ورعاية سلامة أراضيها .

وسرعان ما تبين أن التصريح الثنائي لم يمنع بريطانيا من أن تجنى ثمرات تحكيم سنة ١٨٦١ م التي كانت تنبئ عن تغلغل نفوذها (*). فقد حدث أن كف ماجد حاكم زنجبار عن دفع التعويض السنوي بمناسبة مقتل ثويني وتولى ابنه سالم المتهم بقتله مكاة سنة ١٨٦٦ . وبعد أن ظلت بريطانيا تراقب الحالة نحو سنة ، واطمأنت إلى أن سلطة سالم قد تثبتت في البلاد ، اعترفت بحكومته ، وتدخلت لدى ماجد لكي يعود إلى دفع المبلغ الذي ينص عليه التحكيم . وقبل ماجد بشرط أن تكون حكومة بومباي هي الوسيط لتحويل المبلغ إلى حاكم مسقط . وبذلك كسبت بريطانيا اعتراف سالم بحميلها . وقد انتهى الحال بهذا التعويض المالي إلى أن أعفيت منه زنجبار

(*) كان من نتائج فصل الإماراتين لإنشاء قنصلية بريطانية مستقلة في مسقط كما أوحى بذلك تقرير كوجلان ، وكان مقر القنصلية البريطانية قبل ذلك في زنجبار .

سنة ١٨٧٣ بمناسبة إلغاء تجارة الرقيق نهائياً . وتحملت الخزانة البريطانية
نفعه إلى إمام مسقط .

على أنه في الفترة التي انقضت بين مقتل ثويني سنة ١٨٦٦ ، وتولى تركي
ابن ثويني الذي آل إليه حكم البلاد سنة ١٨٧١ مرت بعمان فلاقى داخلية
أعطت حكومة الهند فرصة للتدخل ومساومة المتنافسين على العرش ، كما
أفقدت السلطنة ما كان لها من ممتلكات على سواحل الخليج الفارسي .

ففيما يتعلق بالجانب الأول نذكر أن حكومة سالم واجهت معارضة
شديدة في الداخل لأنها اعتمدت على قبائل الغفارية التي تسكن شمال عمان
وتميل إلى حكم النجديين . لذلك ثار الحزب الديني وعلى رأسه عزان بن قيس
باسم الإباضية ، وهو المذهب الغالب على أهل عمان . وكان عزان ينتسب إلى
هذا الفرع من أسرة البوسعيد الذي التجأ إلى مدينة الرستاق وأعلن فيها
انفصاله عن أئمة مسقط لخروجهم على التعاليم الدينية . أوفى نفس الوقت
هدد حكومة سالم خطر آخر من الخارج ؛ كان يتمثل في محاولات تركي
ابن ثويني — اللاجيء بيو شهر — لغزو عمان وذلك بإعداد سفن للقيام بحملة
بحرية ضد مسقط . وقد ترددت السلطات البريطانية في الخليج بين كل من
المتنافسين : هل تقدم المعونة إلى عزان بن قيس؟ فهو قد يعيد النظام ولكنه
معارض للإجراءات البريطانية الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق ، أم تيسر لتركی
حملته البحرية بالرغم مما قد يحدثه ذلك من اضطراب في أمن الخليج (١٨).

ولما كان تركي قد أظهر منذ حياة أبيه رغبته في استعادة زنجبار ، فقد
آثر الإنجليز أن يتركوا مسقط تقع في يد عزان بن قيس دون تدخل من
جانبيهم . وتم له ذلك في أكتوبر سنة ١٨٦٨ . وقد فشل عزان بدوره

في إقرار سلطته بالبلاد . ونقر أهل مسقط منه لأنهم لم يعتادوا التشدد في الأمور الدينية . كما أن ماجدا كلف عن دفع التعويض المالي بحجة أن عزان لا يتسبب إلى أمرة السيد سعيد . كل هذه العوامل جعلت تركي يفكر وهو في منفاه بيومباي في العودة إلى حكم البلاد . ومن المؤكد أنه تفاهم مع الحكومة البريطانية في هذا الشأن . ولا بد من أن يكون قد تعهد لها بالكف عن محاولات استرداد زنجبار ، وعدم إثارة أي ادعاء عليها . لذلك سعت حكومة يومباي منذ أوائل سنة ١٨٦٩ في تيسير عودته إلى مسقط . واستصدرت أمراً بالعمو عنه في مارس من تلك السنة . ولكن تركي لم يتخذ الأهبة للعودة إلا بعد أن أتم استعداداته للاستيلاء على مسقط عن طريق تدير المؤامرات . ولم يرح يومباي إلا في مارس سنة ١٨٧٠ . وعندما وصل إلى عمان في سبتمبر ، أخذ يجمع القبائل التي مكنته من الاستيلاء على مسقط في يناير سنة ١٨٧١ .

ورغم أن عزان بن قيس قد قتل أثناء هذا النزاع ، فإن تركي لم يبسط سلطته إلا على الشريط الساحلي الممتد على الخليج ، وبقيت الأجزاء الداخلية فيما وراء سلسلة جبال الباطنة في حالة فوضى تامة ، لا تعترف بسلطة أئمة مسقط ، حتى انتخبت سنة ١٨٩٨ م أحد أبناء عزان إماماً على المذهب الإباضي . وسنرى أنه طبقاً لهذا المذهب لم تستمر إمامة عمان في أسرة البوسعيد .

كانت هذه القلائل فرصة ملائمة لفارس حتى تضع حداً نهائياً للإدارة العمانية في بندر عباس . وتم لها ذلك في خطوتين (١٩) :

أولاً : في خلال حكم سالم بن ثويني عدل اتفاق سنة ١٨٥٥ بتوسط

الحكومة البريطانية بحيث أصبح الميناء العربي تابعا إداريا لحاكم شيراز، ورفع إيجاره السنوي من ١٦ ألف إلى عشرين ألف تومان (*) .

ثانياً : عندما تولى عزان بن قيس السلطة في مسقط جاول إعادة بندر عباس إلى وضعه القديم ، أي تبعيته الكاملة لعمان . وأرسل لذلك حملة إلى الساحل الفارسي، وكان فشلها سبباً في اتخاذ الخطوة النهائية من جانب فارس، حيث طردت الإدارة العمانية سنة ١٨٧٠ . وفي نفس هذا العام استولت فارس على ميناء شربار الواقع على ساحل مكران والذي كان تابعا لعمان .

ويعتبر حكم تركي بن ثويني (١٨٧١ - ١٨٨٨) مرحلة جديدة لتطور النفوذ البريطاني في مسقط ووضعها تحت الحماية البريطانية فعلا دون أن يوجد نص رسمي على هذه الحماية . فلاحظ أن السلطات البريطانية في الخليج كانت تتدخل بصورة منظمة لقمع جميع الثورات الداخلية في السلطنة . وفي سنة ١٨٦٦ م أصدرت حكومة الهند تصريحا بالتزام هذه السياسة (٢٠) التي كانت تحتاج إليها حكومة تركي الضعيفة حقا . فإن أخويه سالم وعبد العزيز لم يكفيا عن مناوآته طوال فترة حكمه . وقبيل وفاته ، منحه بريطانيا لقب « شريف » نفري من طبقة إنجليزية عالية ، كما ضمنّت لابنه فيصل تولى السلطة بعد وفاة أبيه سنة ١٨٨٨ .

وكان أول عمل دبلوماسي قلم به فيصل هو توقيع معاهدة صداقة وتجارة وملاحة في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ مع بريطانيا . وهي تحل محل المعاهدة البريطانية العمانية لسنة ١٨٣٩ وتمتاز بكثرة المواد المنظمة للعلاقات التجارية،

(*) عملة فارسية تساوي نحو نصف جنيه استرليني .

وإعفاء البضائع الإنجليزية من كثير من الرسوم ، وإشراف بريطانيا على الملاحة الخارجية للسلطنة .

وتنص هذه المعاهدة الجديدة في موضوع السلطة القضائية للقنصل البريطاني على شمولها لرعايا الهند البريطانية ورعايا المحميات الهندية الأخرى . ولو أن هذا الاتفاق لا يقيم صراحة حماية بريطانية على سلطنة عمان ، إلا أن أحد الباحثين في الوضع الدولي للسلطنة وهو فيروز قاجار ادعى أنه يحتوى على فقرة سرية تتضمن إنشاء حماية رسمية . ولكن يتم تصريح لورد كيرزون حاكم الهند العام على عدم وجود نص رسمي بهذا المعنى . فهو يقول (٢١) : «إننا نعطي إمام مسقط معاشه السنوي ، ونملى عليه سياسته الخارجية . وكل تدخل أجنبي في شئون مسقط يعتبر موجهاً ضد بريطانيا . وإني مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى يحدد نص رسمي ، وضع هذه البلاد القانوني ويجيز لعلم صاحبة الجلالة أن يرفرف على قلعة مسقط » .

وسواء أ كانت الحماية التي فرضتها السياسة البريطانية على مسقط رسمية أم غير رسمية ، فقد تصرفت بريطانيا كما لو كانت هذه الحماية موجودة فعلاً . ويبدو ذلك من مشكلتين مرتا بمسقط في آخر القرن التاسع عشر . وكلتا المشكلتان تتصلان بعلاقات هذه السلطنة مع فرنسا . فقد بدأت فرنسا تظهر نوعاً من الاهتمام بمسقط منذ أنشأت بها قنصلية سنة ١٨٩٢ . وفي سنة ١٨٩٥ فاضت الإمام للتنازل عن قطعة صغيرة من الأرض لتبني عليها مستودعاً لتموين السفن . واتفق على أن تكون هذه القطعة في بلدة رأس الجصة ، قرب مسقط .

كان موقف الحكومة البريطانية إزاء هذه المشكلة مشوباً بشيء من التردد .

ففرنسا تستند حقها من المادة ١٧ من المعاهدة الفرنسية العمانية لسنة ١٨٤٤ ، ولا يوجد في معاهدة سنة ١٨٩١ نص رسمي يمنع مسقط من مثل هذا التصرف . ولكن رد الفعل الحازم جاء من حكومة الهند التي أرسلت إنذارا إلى فيصل بن تركي مهددة بقطع معاشه السنوي إذا لم يسحب اتفاقه مع فرنسا . فلم يكن أمامه إلا الخضوع لهذا الإنذار . إذ أبلغ القنصل الفرنسي في يونيو سنة ١٨٩٦م أنه مضطر إلى سحب المنحة التي انفق عليها في العام السابق . وعندئذ تحول النزاع إلى العاصمتين الفرنسية والإنجليزية . إذ أن الحكومة الفرنسية أدركت أن حل المشكلة لا يأتي من مسقط وإنما من لندن . وعندما أرسلت باحتجاجاتها إلى وزارة الخارجية البريطانية ، أبدت هذه أسفها . وبدلا من أن تثير أزمة دبلوماسية بسبب مسألة ثانوية كهذه ، اقترحت على حكومة باريس أن تستبدل بمستودع « رأس الجصة » مستودعا آخر في « خليج مقلة » الواقع على ساحل حضر موت ، والذي يقوم فيه مستودع بريطاني منذ عدة سنين (*) .

وكما نجحت بريطانيا في استبعاد المشروع الفرنسي بشأن مستودع تموين السفن ، كذلك استطاعت بنفوذها أن تزيل آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي في عمان منذ بداية هذا القرن . وقد سبق أن ذكرنا أن كثيرا من أصحاب السفن العمانية كانوا يسعون للحصول على الجنسية الفرنسية لسفنهم حتى يستطيعوا رفع العلم الفرنسي ويتمزروا بذلك من تفتيش السفن البريطانية من جهة ، ومن سلطة الإمام من جهة أخرى . فأما التفتيش البريطاني فكانت

(*) انظر خطاب دلكاسيه الذي أعلن فيه موافقته على المشروع البريطاني بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٩٩ في الجمعية الوطنية ، وهو منشور في مجلة القانون الدولي الفرنسية ج ١ ص ٣١٥ سلسلة ١٨٩٩ .

تزاوله السفن الإنجليزية بحجة التحتمق من تنفيذ معاهدات إلغاء تجارة الرقيق . لم يكن هذا التفتيش نمكنا بالنسبة للسفن التي ترفع العلم الفرنسي ، لأن فرنسا كانت دائما ضد مبدأ التفتيش البحري .

وفي سنة ١٨٦٧ تخلصت فرنسا من جميع المعاهدات الدولية التي تبيح لبريطانيا هذا الحق^(٢٢) . بل إنها لم توقع المواد الخاصة بتفتيش السفن والتي أقرها مؤتمر بروكسل الدولي المعقود في يوليو سنة ١٨٩١ للنظر في إجراءات إلغاء تجارة الرقيق .

وأما أن رفع العلم الفرنسي كان يمنع السلطان من ممارسة سلطته القضائية على السفن وبحارتها حتى أثناء وقوفها في مياه مسقط الإقليمية ، فإن ذلك يستند إلى المادة الرابعة من معاهدة سنة ١٨٤٤ م المشار إليها . وهي تقول إن من يعمل في خدمة الفرنسيين من رعايا السلطان يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون أنفسهم في السلطنة .

أثارت حكومة الهند هذه المشكلة للمرة الأولى سنة ١٨٩٦ واستعملت ما تملكه من وسائل الضغط على السلطان حتى أرسل في ٢٦ مايو سنة ١٨٩٧ مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية ضد فرنسة السفن العمانية . ولكن فرنسا لم تلق بالالهدا الاحتجاج . وعندئذ تدخلت الحكومة البريطانية مباشرة لدى فرنسا مذكرة إياها بأن تصریح سنة ١٨٦٢ بشأن احترام استقلال مسقط ، يتنافى مع فرنسة السفن العمانية ، لأن من شأن تلك الفرنسة أن تنزع سلطة الإمام عن رعاياه في بلاده . ولم تصرح حكومة الهند على دنبال المذكرات الذي استغرق، زمنا طويلا بين العاصمتين . ولما كانت مشكلة مستودع التموين قائمة في نفس الوقت ، فقد قررت حكومة الهند قطع معاش

الإمام السئوى ابتداء من سبتمبر سنة ١٨٩٨ (٢٣) . ثم أتبع ذلك بإرسال إنذار إلى فيصل بن تركى الذى قام على الأثر بزيارة تهديدية لصور على ظهر سفينة حربية بريطانية ، وسحب تراخيص بعض السفن التى تحمل الجنسية الفرنسية ، وحرّم على أهل هذه البلاد ؛ وهم أكثر من احتى بالجنسية الفرنسية ، الحصول على تراخيص أجنبية جديدة . ولكن فرنسا سارعت بإرسال باخرة حربية إلى مسقط ، واضطرت الإمام إلى إعادة التراخيص إلى أصحابها . ولا شك أن اشتباك إنجلترا فى حرب البوير فى جنوب أفريقيا فى ذلك الوقت هو الذى أتاح لفرنسا القيام بهذا العمل دون حدوث أى رد فعل من جانب بريطانيا . إلا أنه فى إبريل سنة ١٩٠٣ تفرغت حكومة الهند من جديد لمسألة مسقط ، واضطرت الإمام إلى القبض على بعض أصحاب السفن التى تحمل الجنسية الفرنسية . وكاد هذا الحادث يؤدى إلى اشتباك بحرى بين فرنسا وإنجلترا فى مياه مسقط ، إذ أن هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون محيين فرنسيين قد حكم عليهم بالسجن . واضطرت فرنسا إلى إرسال سفينة حربية لتخليصهم ، وذلك فى أوائل سنة ١٩٠٤ . ولما كان هذا التاريخ يتفق وإجراء المفاوضات الخاصة بالاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، فقد آثرت الدولتان حل المشكلة بالطرق السلمية . وبعد توقيع هذا الإتفاق الودى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ تم التفاهم على تسوية لمشكلة مسقط فى ٢٥ مايو من نفس السنة ، وذلك بعرضها على محكمة العدل الدولية بلاهاى . وفى يونيو سنة ١٩٠٥ م أصدرت المحكمة حكما وهو يقضى :

أولا : يستطيع حل العلم الفرنسى من أصحاب السفن أولئك الذين حصلوا على ترخيص سابق لسنة ١٨٩٢ م وهو تاريخ توقيع المعاهدة العمانية الإنجليزية .

ثانيا : يستطيع حمله كذلك من يمكنه إثبات أنه كان يتمتع بهذا الامتياز قبل سنة ١٨٦٣ .

ثالثا : إنه لا يمكن نزع سلطة الإمام القضائية عن رعاياه في المياه الإقليمية لمسقط^(٢٤) بل وفي جميع أنحاء الخليج الفارسي بمقتضى التصريح الثنائي باحترام استقلال عمان لسنة ١٨٦٢

وبناء على هذا الحكم اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على أن يقوم قنصلاها بمسقط بوضع قائمة بالسفن التي ترفع العلم الفرنسي طبقا لهذا الحكم . وفي سنة ١٩٠٨ تم وضع القائمة وقد اشتملت على ٢٣ سفينة . ولكن لما كان الترخيص برفع العلم الفرنسي لا ينتقل بالتوارث ، فإن هذا المظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي كان مقدر له أن يختفي بعد جيل .

على أن هذه السياسة من جانب بريطانيا نحو حرية العلاقات بين فرنسا ومسقط ليست وحدها المسئولة عن عزل سلطنة مسقط عن محيط السياسة الدولية ، فإن شهرة تلك السلطنة التي كانت تقوم على بحريتها قد اختفت تماما بانتهاج أهمية هذه البحرية أمام منافسة السفن البخارية لها في تجارة المحيط الهندي . ولما لم يهب الحظ لهذه السلطنة حتى الآن ثروة معدنية مثل أخواتها من إمارات الخليج الفارسي ، فقد آل حالها إلى أن تصبح أفقر إمارة عربية من إمارات الخليج بعد أن كانت في وقت ماتولى زعامتها ، وتدعى السيادة على بعضها مثل قطر والبحرين . بينما برزت إلى الصف الأول أصغر هذه الإمارات وهي الكويت التي كانت في مبدأ أمرها مقصورة على الميناء الصغير الذي يحمل هذا الاسم .

هوامش الفصل الثامن

- B. B. C. 1884. Bentick to B. G. S. R. B. 154
1—2—1834. (١) رقم
- Ruette. P. 122, 129. (٢) »
- Miles. V. 2. p. 332—337. (٣) »
- F. O. 54 Report from Cogan 1838. (٤) »
- F. O. 54 Hamerton to Saïd. 24—9—1841. (٥) »
- Aitchison Vol. 7. P. 110 (٦) »
- S. L. B. 27 B. G. to Hennel. 13—8—1850. (٧) »
- S. R. B. 24 P. 222—224. (٨) »
- Aitchison V. 7 Appendix 3 (٩) »
- B. P. C. 1838. A Letter from Hennel, 19—3—1838. (١٠) »
- A. A. E. Asie No. 26. (١١) »
- F.O. 54 V6, A Letter from Hamerton to Aberdeen. (١٢) »
31—7—1844.
- 'A.A.E. Zanzibar 2, Towaini à Napoleon III. Mars 1857 (١٣) »
- Firouz Kagar, la question du Muscate P. 119. S. Q. (١٤) »
- Report on the slave trade 1871. P. 122—205 (١٥) »
- F. O. 84. T 1148, 1178. Letters exchanged between
Thouvenelle and Cowley (١٦) »
- Aitchison Vol 7, p. 105 (١٧) »
- B.P.C. 1868. Dibrow to B. G. 5—1, 10—2—1868 (١٨) »
- Curzon V. II. P. 425. S. Q. (١٩) »
- Aitchison V, 11—P. 82. (٢٠) »
- Curzon V. 2—p. 453 (٢١) »
- Brunet — Millon. Boutries de la mer des Indes (٢٢) »
Paris 1910.
- Firouz Kagar. P. 206—210 (٢٣) »
- Revue de Droit International Vol. 131.906. P. 145. (٢٤) »

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل التاسع

الساحل الشرقي للخليج الفارسي

ونفوذ بريطانيا الإقتصادي في فارس

تحتل فارس الجزء الأكبر من سواحل الخليج . فهي تمتد من مدينة « المحمرة » الواقعة على شط العرب ، وتجه إلى الجنوب الشرقي حتى مضيق هرمز . ثم تتخطاه في اتجاه شرقي ممتدة على ساحل كرمان الواقع على خليج عمان . ولم يكن لهذا الجزء الجنوبي من شواطئ فارس حدود معينة مع محمية « خالات » (*) ، البريطانية . إذ كانت تسكنه قبائل مؤلفة من خليط من العرب والفرس البلوختانيين ، الذين لم يخضعوا لأية حكومة منظمة . وقد دخلت هذه المنطقة للمرة الأولى في نطاق السياسة الدولية بمناسبة إنشاء خط البرق الذي يصل أوروبا بالهند سنة ١٨٦٢ . وكان هذا الخط يسير فوق الأرض حتى ميناء بوشهر ، ثم يمتد تحت مياه الخليج حتى مدينة « يزد » الفارسية ، ثم يعود للظهور فوق سطح الأرض على امتداد ساحل مكران إلى كراتشي . فلما جلبت عملية الإنشاء حركة التجارة إلى هذا الساحل ، أظهرت حكومة الشاه رغبتها في إرسال موظفي الجرك إلى بعض موانئها هناك . فاعطمت بريطانيا صاحبة الحماية على « خان خالات » . لذلك تقرر تأليف لجنة ثلاثية سنة ١٨٧١ لتخطيط الحدود . واشترك فيها ممثلون عن بريطانيا وفارس وحكومة الخان . وكان جولد سميث الذي قام بعمليات

(*) محمية بريطانية منذ سنة ١٨٤٣

إنشاء البرق ، يمثل بريطانيا في هذه اللجنة ، وهو الذى لعب الدور الأهم بسبب خبرته بجغرافية المنطقة . وأخيراً تقرر أن يكون قوادر، ميناء مسقط؛ حداً فاصلاً بين فارس ومحيط خالات .

وكما وقفت بريطانيا عقبه أمام حكومة الشاه في جنوب البلاد ، كذلك اتخذت موقفاً معادياً لفارس بصدد النزاع على حدودها الغربية مع تركيا . ومن المعروف أن مسألة حدود ولاية بغداد كانت محل نزاع دائم بين الدولة العثمانية وفارس . وتعد معاهدة أرضروم سنة ١٨٢٣ م أم وثيقة لتخطيط هذه الحدود . واتفق فيها على أن يترك شريط حر من الأرض شرقى شط العرب تجنباً للنزاع ، ولكنه أثير مرة أخرى سنة ١٨٤٧ ، فتألفت لجنة رباعية^(١) من تركيا . وفارس ، وروسيا ، وبريطانيا . فكان موقف بريطانيا في هذه المسألة يؤيد وجهة النظر التركية لما لها من امتيازات في ولاية بغداد ، بينما كانت فارس واقعة في منطقة النفوذ الروسى . وعلاوة على هذا فقد كانت السلطات البريطانية في الخليج تؤيد معظم الأمراء المستقلين الذين يمتنعون عن الخضوع لحكومة الشاه المركزية مثل شيخ قبيلة كعب العربية التي تسيطر على مدخل نهر قارون في إقليم عربستان .

وحتى تضعف بريطانيا من نفوذ فارس في الخليج الفارسى إلى أقصى حد ، عملت إلى رفض جميع الطلبات التي تقدمت بها الحكومة الفارسية لإغايتها على إنشاء أسطول صغير . ولا شك أن مسألة البحرين كانت من أهم الدوافع التي أملت على بريطانيا هذا الموقف . وعندما تولى ناصر الدين عرش فارس واتخذ من الوزير المصالح ، نظام الملك ، صدراً أعظم ، أراد هذا الوزير تثبيت ساطة الحكومة المركزية على امتداد الخليج الفارسى . فعمد إلى القضاء على جميع الأمراء الذين كانوا يعتمدون على عصبياتهم

ويكتفون بالاعتراف بسيادة الشاه الاسمية . وأقام بدلا منهم موظفين من قبل حكومة طهران . واستكالا لهذه السياسة ، فكر في شراء بعض السفن من بريطانيا ، وكتب إلى بلرستون يرغبه في هذا المشروع الذي سيزيد الأمن في مياه الخليج . ولكن وزير خارجية بريطانيا رفض الاقتراح الفارسي أساسا ، سواء أكان بتنفيذه عن طريق بناء سفن خاصة لحساب الحكومة الفارسية أم يبيع سفن لها . لهذا فكرت فارس في الالتجاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فجاء مشروع المعاهدة الفارسية الأمريكية (٢) الذي وضع في الأستانة سرا في أوائل عام ١٨٥٤ مشتملا على فقرة تعين على الولايات المتحدة مد فارس بالقوة البحرية اللازمة لها ، ومساعدتها ضد اعتداء إمام مسقط ، . إلا أن هذه المعاهدة لم توقع قط .

وقد انتظرت فارس طويلا قبل أن تتمكن من تحقيق مشروعها البحري . فبعد أن اصطدمت برفض بريطاني آخر سنة ١٨٦٥ ، اتجهت إلى إحدى الشركات الألمانية سنة ١٨٨٠ واتفقت معها على بناء سفينتين حربيتين بخاريتين ، وتم تسليهما في سنة ١٨٨٢ ، وهما أول سفن حربية تملكها فارس ، وقد ألحقنا بمينا بوشهر .

ولم تكن مسألة السيطرة على الخليج هي العامل الأهم في تعدد الأزمات بين بريطانيا وفارس . وإذا كانت حكومة الهند هي التي تمسكت دائما بالسيطرة على هذا الجزء من العالم ، فإن وزارة الخارجية بلندن كانت تنظر إلى العلاقات بين بريطانيا وفارس من زاوية أوسع ، وتعنى قبل كل شيء بالناحية التجارية . والحق أن المسألة السياسية الأولى التي وجهت العلاقات بين البلدين كانت تتعلق بمشكلة هراه . وقد رأينا كيف أدى حصار القوات الفارسية لهذه المدينة إلى دخول حملة بريطانية في الخليج سنة ١٨٣٨ .

وعندما أثرت المسألة مرة أخرى سنة ١٨٥١ وقفت بريطانيا موافقا أشد صلابة . ففي هذا التاريخ طلب حاكم هراه الانضمام إلى حكومة الشاه ، فاستعملت بريطانيا ما تملكه من وسائل الضغط عن طريق إرسال حملة إلى الخليج : حتى اضطرت الشاه إلى قبول الحل الذي يرضيها ، وهو التعهد بعدم إرسال جند إلى هراه ، أو التدخل في شؤونها الداخلية . وكان ذلك في يناير سنة ١٨٥٣ . وقد زادت العلاقات سوءا بين بريطانيا وفارس بعد هذا الحل ، وكان كل جانب يتحدى الآخر في جميع المناسبات . لذلك لم أشرك بريطانيا فارس في حرب القرم كما كانت تود حكومة الشاه . وهذا ما دعا ناصرا الدين إلى أن يتجاوز عن تعهده الموقع في سنة ١٨٥٣ ويقبل في أكتوبر سنة ١٨٥٦ دعوة يوسف محمد لإرسال جند من الفرس حتى يعينوه على خلع حاكم هراه . وقد تم له ذلك في ٢٦ أكتوبر . فكان رد بريطانيا هو إعلان الحرب على فارس في أول نوفمبر سنة ١٨٥٦ .

كان أمام السلطات العسكرية البريطانية ثلاث خطط لشن الحرب ضد فارس :

أولا : السير إلى هراه رأسا من الهند عن طريق أفغانستان
ثانيا . النزول إلى بندر عباس والسير إلى هراه عبر جنوب فارس
ثالثا : إحتلال بوشهر والجزء الغربي من البلاد
وقد استقر الرأي على هذه الخطة الأخيرة (٣) لأنه يتمشى مع خطة بريطانيا في بسط نفوذها في الخليج الفارسي وخرجت حملة كبيرة تعدادها ستة آلاف جندي من بومباي على ثمانى بواخر حربية ، واتجهت إلى الخليج الفارسي حيث استولت على بوشهر دون مقاومة تذكر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٥٦ .

ويبدو أن اختيار هذه الخطة كان مبنياً على أطماع بريطانية إقليمية . لأن الخطوة الثانية لهذه الحملة كانت مدينة « المحمرة » الواقعة على مدخل نهر قارون . وعندما احتلت هذه المدينة في ٢٩ مارس ، أرسل قائد الحملة جيمس أوترام Outram ثلاثه إلى الأهواز ، وأخذ يتفاوض مع رؤساء القبائل وخاصة مع شيخ قبيلة كعب للحصول على امتيازات للملاحة في النهر الذي يعتبر من أحسن الطرق لنقل التجارة البريطانية إلى داخل فارس (٤) . كما أنه بحث مع السلطات التركية ؛ التي قدمت له يد المساعدة في هذه الحرب ؛ لإمكان ضم مدينة « المحمرة » إلى ولاية بغداد ، خاصة وأنها كانت محل نزاع بينها وبين فارس . ولكن قبل أن يتم أى اتفاق سياسى كان الصلح قد وقع في باريس في ٤ مارس سنة ١٨٥٦ . وتقضى شروط هذا الصلح بانسحاب الإنجليز من جميع المناطق التي احتلوها بمجرد خروج الفرس من هراه (٥) .

ويدعى لورد كيرزون أن هذه الشروط تظهر الفرق الشاسع بين الأطماع الإقليمية الروسية في شمال فارس ، وبين الكرم البريطاني الذي أدهش الفرس أنفسهم ؛ لأنهم كانوا يتوقعون تمسك الإنجليز باحتلال بوشهر ؛ على الأقل ؛ بصفة دائمة ، وأنهم كانوا قد هياؤوا أنفسهم لقبول هذا الوضع (٦) ، فضلاً عن أن مصالح بريطانيا التجارية تفوق مصالح روسيا . وأن العسكريين ألحوا بضرورة احتلال ميناء فارس الكبير ، ولكن حاكم الهند العام نسي أمرين :

أولهما : أن بريطانيا خشيت في حال احتلال بوشهر أن تطالب روسيا بتعويض مقابل .

ثانيهما : وهو الأهم ، أن مبادئ مدرسة منشستر كانت هي السائدة لدى

(م ١١ - تطور النفوذ البريطاني)

الحكومة البريطانية في هذا العصر . ومن المعروف أن هذه المبادئ . تعارض أساسا التوسع الإقليمي الذي يكلف الميزانية نفقات احتلال مادامت التجارة البريطانية تتمتع بحريتها لإغراق أسواق البلدان التي يراد ضمها .

والحق أن التجارة الإنجليزية كانت في ازدياد مستمر في فارس . ويتبين ذلك من مقارنة حمولة السفن البريطانية التي رست في بوشهر . فنلاحظ مثلا أنها طفرت من ١٢ ألف طن سنة ١٨٧٦ إلى ١١٣ ألف طن سنة ١٨٨٩ . وإذا عرفنا أن مجموع حمولة السفن الأخرى التي رست في هذا الميناء لم تتجاوز ألفي طن ، أدركنا مدى النفوذ التجاري البريطاني في فارس . فقد صحب هذا النفوذ التجاري سيطرة على الجمارك الفارسية التي كان يديرها ويلتزم بها رعايا هنود في مقابل مبلغ سنوي يدفع لحكومة الشاه ، بينما يتولى هؤلاء الرعايا تحصيل الضرائب الجمركية لحسابهم الخاص .

ولعل أهم مشكلة واجهت التجارة البريطانية في فارس كانت تتعلق بنقل البضائع عبر جنوب البلاد ، إذ أن الأسواق الداخلية كانت تقع على مسافات طويلة من موانئ الخليج . وقد فكرت بريطانيا في تعبيد الطرق جنوبي فارس ، ولكنها اصطدمت بعقبتين : عدم استتباب الأمن من جهة ، والتقلبات الجوية من جهة أخرى . فإن هذه الطرق كانت تمر بمسالك جبلية فتعرض لتراكم الثلوج مدة أربعة أشهر في العام . لذلك اتجهت الأنظار منذ سنة ١٨٤٨ إلى نهر قارون كوسيلة من أحسن الوسائل لنقل البضائع الإنجليزية إلى أقرب نقطة للأسواق الداخلية الكبيرة . وفي هذا العام قام سلي Selpy وليارد Layard اللذان كانا يعملان في خط ملاحية الفرات بدراسة الملاحة في نهر قارون ، وأثبتتا صلاحيتها في مسافة ١٠٠ ميل . إلا

أن حكومة فارس لم تكن تتساهل مثل القسطنطينية في فتح الأنهار التي تمر داخل أراضيها للملاحة الأجنبية . وظلت تقاوم الضغط البريطاني للحصول على امتياز الملاحة في هذا النهر . وعند ما قررت فتحه للتجارة الخارجية سنة ١٨٨٨ لم تقصر امتياز الملاحة على دولة واحدة كما هو الحال في ملاحة الفرات ، بل فتحت للملاحة الدولية . إلا أن الإنجليز هم الذين استفادوا وحدهم فعلا من فتح هذا الطريق .

ولم تفقد بريطانيا تفوقها في تجارة فارس الخارجية حتى بعد الاتفاق السري مع روسيا لسنة ١٩٠٢ . فرغم أن هذا الاتفاق خفض الرسوم الجمركية على مواد الاستهلاك المستوردة من روسيا ، مثل السكر والبتروك إلى ٢٥ ٪ ، فقد ظلت السفن البريطانية تحتكر نقل مواد الشرق الأقصى وأوربا إلى فارس . وكثيراً ما كانت تهرب من دفع الرسوم ، وذلك بمساعدة رؤساء القبائل على ساحل الخليج .

وقد بلغت تجارة بريطانيا مع فارس سنة ١٩٠٤ مليونين من الجنيهات ، وزادت تدريجياً حتى بلغت أربعة ملايين في سنة ١٩١١ . كما حصلت على امتيازات لاستغلال الموارد الأخرى وأهمها امتياز شركة « دارسي D'Arcy » للبتروك في ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ وهو أول امتياز من نوعه في الشرق الأوسط . لذلك ما كادت بريطانيا تعلم بالاتفاق السري الذي عقد في فبراير سنة ١٩٠٢ بين روسيا وفارس حتى صرح لاندون Lansdowne وزير الخارجية في مجلس العموم بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٣ بقوله (٧) « إننا نعتبر إقامة قاعدة بحرية أو أى ميناء محصن في الخليج بواسطة دولة أخرى تهديداً

خطيراً للمصالح البريطانية ، وإنما سنقاوم مثل هذا العمل بجميع ما نملك
من وسائل .

هذا مع ملاحظة أن الاتفاق السرى كان يستثنى موانئ الخليج من
الامتيازات الخاصة الممنوحة لروسيا .

وأخيراً يمكن القول بأن الاتفاقية الإنجليزية الروسية لسنة ١٩٠٧
قد اعترفت بحقيقة واقعة حين قسمت فارس إلى منطقتى نفوذ : الشمال
لروسيا ، والجنوب لبريطانيا .

هوامش الفصل التاسع

Aitchison vol. 11 p. 4	رقم (١)
Fereydoun Adamiyat	(٢) »
James Outram. Persian Campaign	(٣) »
Ibid	(٤) »
Aitchison vol. 10 p. 74	(٥) »
Curzon p. 619	(٦) »
B. D. W. Vol. 4 p. 371	(٧) »

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل العاشر

التنافس العثماني البريطاني

في منطقة الخليج (١٨٧٠ - ١٩١٤)

إذا كانت بريطانيا قد أيدت حكومة الأستانة فيما يتعلق بمحدود ولاية بغداد مع فارس ، فإنها قد اتخذت موقفاً مضاداً بالنسبة لتوسع هذه الولاية العثمانية نحو الجنوب (١) ؛ أي نحو شواطئ الخليج الفارسي .

فقد رأينا في الفصول السابقة أن التفكك السياسي على الشاطئ العربي ساعد على الإسراع بتوطيد النفوذ السياسي البريطاني في المنطقة . وقد اصطدمت حكومة الهند بالدولة السعودية الأولى حين حاولت توحيد القوى العربية على شاطئ الخليج . وحينما استرد فيصل بن تركي معظم ممتلكات الدولة السعودية الأولى سنة ١٨٤٣ ، لم يشأ الاحتكاك بالسلطات البريطانية في الخليج . واعترف الإنجليز بسيادته الكاملة على ما في جوزته من ممتلكات ، لذلك رفضوا الاحتجاج التركي الذي وجه سنة ١٨٥٩ م إلى بومباي بمناسبة ضرب الأسطول البريطاني لميناء الدمام (٢) على أساس أن الأمير العربي لا يخضع بتاتا للسيادة التركية ، وأن بريطانيا تتعامل معه مباشرة .

وفي سنة ١٨٦٥ قام بيلي المقيم العام البريطاني في الخليج بزيارة الرياض

وهو أول أوروبي يزور العاصمة السعودية بصفة رسمية . وقد نتج عن الزيارة أن أوفد فيصل ؛ محمد بن مانع ؛ إلى بوشهر ليبدل أمام السلطات البريطانية بهذا التصريح في أبريل سنة ١٨٦٦ : يتعهد فيصل بن تركي (٣) :

أولاً : أن يتوسط لدى أمراء العرب لإيجاد علاقات ودية مع بريطانيا .
ثانياً : يؤكد للمقيم العام بأن الإمام لن يعارض أو يؤذي الرعايا البريطانيين المقيمين في أراضيه .

ثالثاً : يؤكد الإمام أنه لن يتلف أو يهاجم أراضي القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية ، لا سيما ملكة مسقط ، بخلاف تلقي الزكاة المتفق عليها مند القدم .

وسنرى أن بريطانيا عادت فناقضت نفسها حين أملت عليها مصالحها بعد ذلك أن تعتبر الحكومة السعودية واقعة تحت السيادة العثمانية ، وذلك بسبب توقيع اتفاق يوسع حدود المشيخات الواقعة في منطقة النفوذ البريطاني سنة ١٩١٣ .

على أن العلاقات بين السلطات البريطانية في الخليج وبين حكومة الرياض سرعان ما ساءت بسبب ثورة قبيلة بوعلی ضد إمام مسقط ومهاجتها لإحدى السفن البريطانية في أواخر سنة ١٨٦٦ . ولكن إلقاء مسؤولية تصرفات هذه القبيلة على عاتق حكومة الرياض أمر له مغزاه . فهو اعتراف ضمني بامتداد نفوذ تلك الحكومة إلى هذه المنطقة الجنوبية من سلطنة عمان .

والحق إن الحكومة العثمانية لم تفكر جدياً في بسط نفوذها شرق جزيرة العرب سنة ١٨٦٩ ، ولم يتجاوز ولاية بغداد العثمانيون في الركن

الشمالى الغربى من الخليج ميناء الكويت . ولم يكن لهذا الميناء أهمية تذكر فى ذلك الوقت فضلا عن أن بريطانيا كانت تعتبر الساحل الجنوبى هو منطقة نفوذها الخاصة . ولم يكن يرى فى الخليج سفن ترفع العلم التركى سوى السفن الصغيرة . وعند ما اقترحت الآستانة إرسال سفينتين حريتين إلى الخليج سنة ١٨٤٧ لمشاركة بريطانيا فى التفتيش على تجارة الرقيق ، وذلك بمناسبة توقيع أول اتفاق (٤) معها بهذا الشأن ، اصطدمت بمعارضة بريطانية شديدة .

ولكن تصادف أن تدخل عاملان جديدان سنة ١٨٦٩ وجها اهتمام الدولة العثمانية إلى شرق بلاد العرب وجنوبها . الأول هو فتح قناة السويس للملاحة ، مما يسر للأسطول التركى العبور إلى البحر الأحمر والخليج الفارسى ، ووصل ميناء الآستانة بالبصرة مباشرة .

أما العامل الثانى فهو تولى مدحت باشا ولاية بغداد من سنة ١٨٦٩ م إلى سنة ١٨٧٢ . وينتمى مدحت إلى دعاة الإصلاح فى الدولة العثمانية وكان من مبادئه بسط نفوذ الآستانة على المناطق التابعة لها إسمياً ، تعويضاً لها عن الخسائر الإقليمية التى توالى عليها فى أوروبا .

لذلك رسم مدحت خطة للإستيلاء على الكويت والبحرين وقطر ، والحلول محل الدولة السعودية فى نجد والأحساء . أما الكويت فلم يواجه فيها الوالى التركى أى صعوبة ، لأن عائلة الصباح التى تحكم الكويت منذ سنة ١٧٩٠ كانت دائماً تميل إلى الاعتراف بسيادة السلطان بشرط ألا يلزمها هذا الاعتراف بدفع جزية ، أو قبول إدارة تركية خالصة . ولكن حدث سنة ١٨٢٩ م أن فرض رضا باشا على حاكم الكويت جزية

سنوية إلا أن دفعها لم يستمر بصفة دائمة . ولا يعنى هذا فتور العلاقة بين الإمارة الصغيرة والدولة العثمانية ، وإنما تغير نوع هذه العلاقة . فبدلاً من أن تطالب الدولة الأمير العربي بدفع جزية ، أصبحت تدفع له مرتباً سنوياً في مقابل مشاركته في الدفاع عن ميناء البصرة بحرباً ، وذلك منذ سنة ١٨٤٥ . وفي سنة ١٨٥٣ قبل عبد الله الصباح الحماية التركية بصفة رسمية ، وهكذا جاء فرمان الذي استصدره مدحت باشا بخصوص الكويت في أبريل سنة ١٨٧٠ محمداً لنوع التبعية^(٥) . فهو يقضى بإعلان الكويت سنجقاً تابعاً لمصرفية الأحساء . وأصبح الشيخ العربي من آل الصباح يحمل لقب قائمقام . إلا أنه لا يلزم بدفع رسوم إلى الباب العالي ، ويستقل بتنظيم شؤنه الداخلية . وقد نص هذا فرمان على أن ترفع السفن المملوكة لأهل الكويت العلم التركي . ولهذا الفقرة أهمية خاصة ، لأن أغلب أصحاب السفن الذين يسكنون الإمارات العربية في الخليج ، كانوا يميلون إلى رفع العلم البريطاني حتى يتمتعوا بالإميازات الممنوحة للرعايا البريطانيين في ولاية بغداد . وقد اشترك أمير الكويت في الحملة التي نظمها مدحت باشا ضد الإمارة السعودية في الأحساء ونجد .

والحق إن تفكير الدولة العثمانية في إرسال هذه الحملة يرجع إلى ما قبل تولى مدحت باشا ولاية بغداد . ففي سنة ١٨٦٦ م استنجد الأمير النجدي عبد الله بن فيصل بالأتراك ليعينوه على تولى السلطة خلفاً لأبيه ، وكان أخوه سعود ينازعه فيها . ولكن ولاية بغداد لم يستطيعوا التدخل في شبه جزيرة العرب إلا بعد أن تولى مدحت باشا إقليم العراق ، وأخضع القبائل التي تسكن جنوب البلاد . وحتى ينفذ مشروع ضم الأحساء ونجد إلى الدولة العثمانية قرر إرسال حملة بحرية إلى الخليج الفارسي ، نزلت أولاً

في ميناء القطيف في مايو سنة ١٨٧١ واستطاعت بسط نفوذها على جميع إقليم الأحساء دون مقاومة ، وقد أدرك عبد الله بن فيصل في ذلك الوقت أغراض مدحت باشا الحقيقية التي تهدف إلى إزالة حكم أمراء العرب ، وإدارة البلاد كأي إقليم عثماني بصورة مباشرة . لذلك هرب من المعسكر التركي وعاد إلى الرياض حيث تم الصلح بينه وبين أخيه ، واحتفظ بإقليم نجد بعيداً عن النفوذ التركي^(٦). ومع ذلك أظهر مدحت باشا رغبته في توسيع رقعة الإدارة التركية إلى ما حول إقليم الأحساء جنوباً وفي داخل جزر الخليج نفسها . وتأكيداً لهذه الرغبة رحل لزيارة الأحساء في شتاء سنة ١٨٧١ وأقام حامية تركية في دوحاء بقطر . وألحق بها سفينة حربية . وحيث بدأت السلطات البريطانية تعرب عن قلقها إلى حد أن فكرت في الإتصال بسعود بن فيصل في الرياض للتعاون معه ضد إمتداد الحكم التركي في بلاد العرب^(٧) .

وقد بلغ هذا القلق أقصاه حين شرع الأتراك في إعادة بناء ميناء الزبارة على الساحل المقابل مباشرة لجزر البحرين . فأوعزت السلطات البريطانية إلى الشيخ عيسى بن خليفة أن يحتج على هذا العمل ، وأن يبين حقه في امتلاك هذا الجزء من الساحل . وكان مدحت يدرك أن بريطانيا لن تتغاضي عن امتداد النفوذ التركي إلى هذا الجزء ذي الموقع الاستراتيجي الهام . لذلك كتب إلى لورد مايو Mayo^(٨) حاكم الهند العام محاولاً تبرير موقفه بإظهار الأدلة القانونية والتاريخية التي تثبت حق الدولة العثمانية في السيادة على جزر البحرين .

وقد دفعه إلى هذا الاتصال بالسلطات البريطانية بشأن مشروع ضم

بلاد البحرين أن ولاية بغداد كانت تعتمد على مصانع بومباي البحرية لاستيراد السفن التي أكثر مدحت من شرائها للملاحة في الخليج ونهرى دجلة والفرات . ولما كان عزل إمارة البحرين عن الدول الكبرى يهم بريطانيا بصفة خاصة ، فإن الاعتراض على المحاولة التركية لم يأت من حكومة الهند فحسب ، بل شاركت فيه وزارة الخارجية بلندن . فأرسل ددلى في ١٤ أبريل سنة ١٨٧٤ إلى الأستانة مهدياً بأن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أى عمل يمس «استقلال» البحرين . وعلى ذلك أوقفت الحكومة العثمانية في بغداد أعمال البناء في ميناء الزبارى .

وهناك عوامل أخرى غير المعارضة البريطانية أدت إلى فشل الإدارة التركية للأقاليم العربية المتاخمة للخليج الفارسي . وهى عوامل تصل بالطقسر في هذه الأقاليم . فإن الحاميات التركية في قطر خاصة ارتفعت فيها نسبة الوفيات . ومن جهة أخرى كانت هذه الحاميات تكلف ولاية بغداد نفقات باهظة ، مع ملاحظة أن الأقاليم التي تشرف عليها لاتغل شيئاً مذكوراً . لذلك تقرر سنة ١٨٧٥ سحب الحاميات التركية من منطقة الخليج وإدارتها بطريق غير مباشر ، بواسطة القبائل المحلية ، وخاصة قبيلة المتفق التي أصبح رئيسها وإلياً على البصرة وفي نفس الوقت رفعت هذه المدينة من درجة متصرفية إلى ولاية مستقلة عن ولاية بغداد ، وأصبحت تضم سنجق الكويت ومتصرفية الأحساء ، وتمتد إلى مدينة البيضاء في شبه جزيرة قطر . وحتى هذا النوع من الإدارة التركية في بعض أجزاء من سواحل الخليج لم ترحب به بريطانيا ، لاسيما بالنسبة لقطر المشرقة على الساحل الجنوبي للخليج ، وهو القسم الذي تعتبره حكومة الهند منطقة نفوذها الخاص . وقد تصادف أن تولى الحكم في شبه جزيرة قطر سنة ١٨٧٨

الشيخ قاسم بين ثاني ، الذي عرف بولائه للترك . وقد قلب بذلك إتجاه أبيه السياسي ؛ محمد بن ثاني الذي كان قد وقع معاهدة التحالف البريطانية سنة ١٨٦٨ ، لذلك أخذت السلطات البريطانية في الخليج تخلق المشاكل أمام قاسم بن ثاني . ففي سنة ١٨٨٢ م اتهمته باتلاف بضائع يمتلكها رعايا هنود ، وألزمته بدفع غرامة قدرها خمسة الاف روية . وفي سنة ١٨٨٧ م ألزم الشيخ قاسم بدفع غرامة أكبر بحجة اشتراكه في عمل من أعمال القرصنة الموجهة ضد سفن البحرين .

وإذا كانت بريطانيا قد اكتفت حتى ذلك الوقت بمناوأة الأتراك في قطر والبحرين فقط ، فقد جدت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر أحداث دولية جعلت بريطانيا تشدد معارضتها في امتداد النفوذ التركي في الخليج دون استثناء منطقة معينة . وألصق هذه الأحداث بالإقليم الذي يعيننا هو محاولات المانيا منذ سنة ١٨٩٦ للحصول على إمتياز بإنشاء سكة حديد بغداد التي تصل شبكة الخطوط الحديدية بالبلقان والأناضول إلى الكويت على الخليج الفارسي . وعامل آخر هو تردد الإشاعات في الهند بأن روسيا تسعى لإيجاد منفذ لها على الخليج بواسطة الضغط على فارس . وقد عبر لورد كيرزون^(٩) عن قلق بريطانيا إزاء هذا المشروع بهذه الفقرة الشديدة اللهجة : « وإن إنشاء ميناء روسي على الخليج هو حلم الوطنيين المتحمسين من أهل الفولجا . ولكن مثل هذا الميناء سيكون عنصرا اضطراب في الخليج حتى في وقت السلم . وسيفسد توازن القوى الذي وضعته بريطانيا بعد مجهود شاق . كما أنه سيلحق الضرر بتجارها المقدره بعدة ملايين ، وسيثير القوميات المتعددة في هذه المنطقة ، وهي قوميات مستعدة للاشتعال والتطاحن . »

وقد دعت هذه العوامل بريطانيا إلى أن تغير سياستها إزاء تركيا . فبعد أن كانت تشد أزرها ضد فارس كما رأينا في اللجنة الرباعية المؤلفة لتخطيط الحدود سنة ١٨٤٨ ، أصبحت تحتج بأسم فارس على مخالفة تركيا لهذه المعاهدة حين أخذت ولاية بغداد تنشيء بعض القلاع على شط العرب سنة ١٨٨٨ . وفي سنة ١٨٩٢ أرسلت بريطانيا إنذاراً إلى الأستانة فاضطر الباب العالي إلى هدم تلك القلاع .

وفي منطقة الخليج نفسها ظهرت نتائج السياسة البريطانية الجديدة واضحة في مسألة الكويت . حتى سنة ١٨٩٨ كانت السلطات البريطانية تهمل هذه الإمارة الصغيرة . ومع أن مرساها قد امتدحه البحارة الإنجليز ، إلا أن ميناء البصرة الواقع على بعد ١٤٠ ك . م شمال شرق الكويت كان أنسب ميناء لتفريغ البضائع ، لأنه من جهة نهاية خط الملاحة في الخليج ، ومن جهة أخرى متصل بطريق القوافل الصحراوية التي تعتبر الكويت منفذا لها في نفس الوقت . لذلك ترددت حكومة الهند حين تقدم الشيخ مبارك الصباح أمير الكويت منذ سنة ١٨٩٦ بطلبه وضع بلاده تحت الحماية البريطانية . فرفضت له عرضين في أوائل سنة ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ . ولكن حدث في غضون ذلك العام أن تولى لورد كرزن منصب الحاكم العام في الهند ، ونظرا لاهتمامه الشخصي بمنطقة الخليج الذي عرف به منذ أن كان سفيرا في طهران ، نهج في سياسته إزاء إمارات الخليج نهجا يختلف عن نهج حكام الهند السابقين كما لاحظنا ذلك من الفقرات التي نقلناها عن كتابه « فارس والمشكلة الفارسية » ، الذي نشره سنة ١٨٩٢ .

وفي نفس الوقت كانت البنوك الألمانية تجد في رسم المشاريع لمدة سكة

حديد بغداد . ولم يصدر فرمان الامتياز للشركة الألمانية إلا في ٥ مارس سنة ١٩٠٣ بعد مفاوضات طويلة بين ألمانيا وانجلترا . ولذلك جعل نهاية الخط في البصرة دون الكويت . وكان المشروع الألماني يجعل ميناء الكويت نهاية لهذا الخط (١٠) .

وقد استقر رأي كيرزن في نهاية سنة ١٨٩٨ على الدخول في مفاوضات مع الشيخ مبارك الصباح لوضع الكويت تحت الحماية البريطانية . ووجه كولونيل ميد Mead لإجراء هذه المفاوضات .

وكانت الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية لاتساعد على إيجاد علاقات طيبة بين أمير الكويت وبين السلطات التركية كما جرت العادة قبل تولى الشيخ مبارك للإمارة . فهو من جهة قد آوى عائلة سعود بعد طردها من نجد بواسطة آل الرشيد سنة ١٨٩٢ . ثم اشتبك مع آل الرشيد في نزاع مسلح دار لمصلحته أولا ، ولكنه كان دائما مهددا بانقلاب السلطات التركية عليه . لأن آل الرشيد كانوا من أخلص أمراء العرب للدولة العثمانية في شبه الجزيرة . ولكنه لم يشأ أن يجاهر تركيا العداء ، فظل يحمل لقب قائمقام ، وحرص على أن تكون معاهدته مع الإنجليز سرية .

تم الإتفاق بين الشيخ مبارك وكولونيل ميد في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ ويقضى أهم شرط فيه بأن يتعهد حاكم الكويت ألا يؤجر أو يتنازل بأي صورة ما عن أى جزء من أراضيه لحكومة غير الحكومة البريطانية ، أو غير الرعايا البريطانيين ، وألا يتقبل أى تمثيل سياسى أجنبى دون تصريح من الحكومة البريطانية . وفي مقابل ذلك يمنح مساعدة مالية ، وتتساهل بريطانيا في تصدير الأسلحة إلى الإمارة .

كان من نتائج هذا الإتفاق أن رفض أمير الكويت استقبال القنصل الألماني ، استمرش ، الذي حضر من الآستانة سنة ١٩٠٠ ليتفاوض في منح قطعة الأرض اللازمة لإنشاء الخط الحديدي حتى رأس الكاظمة الواقعة على خليج الكويت . وفي العام التالي افتتح الشيخ مبارك السياسة التي اتبها أمراء الكويت من بعده ، وهي الاتجاه إلى بريطانيا كلها أحق بإمارتهم خطر من البلدان المجاورة . ففي مارس سنة ١٩٠١ م ألحق به عبد العزيز بن الرشيد هزيمة منكرة ، وأراد الباب العالي انتهاز الفرصة ، فأرسل سفينة حربية لاحتلال ميناء الكويت . ولكن الأسطول البريطاني تدخل ومنع إنزال الجنود الأتراك . وحينئذ اتجهت الآستانة إلى الطريق الدبلوماسي ، ولم تكن تعلم بوجود المعاهدة السرية لسنة ١٨٩٩ ، لذلك تم الإتفاق في سبتمبر على أن تحتفظ الكويت بوضعها القانوني القائم ؛ أي استقلال أميرها بإدارة البلاد ، بشرط ألا يحتل الإنجليز جزءاً من الإمارة .

كانت المشكلة التي واجهت العلاقات العثمانية البريطانية بشأن هذه المنطقة هي تخطيط الحدود للإمارات العربية في الجهات الصحراوية التي لم تمر بهذه التجربة السياسية من قبل . فقد حاولت السلطات التركية إقامة مراكز عسكرية في أم القصر وصفوان . فهددت بريطانيا باستخدام القوة ، على اعتبار أن هاتين البلديتين تقعان داخل حدود الإمارة . ولم تتردد في كشف العلاقات بينها وبين أمير الكويت كما نصت عليها المعاهدة السرية لسنة ١٨٩٩ .

فاتفق في سنة ١٩٠٣ على حدود مبدئية تقريبية لم تمنع تجدد المنازعات . وقد زاد هذه المسألة تعقيداً ظهور الدولة السعودية الحديثة ، واستيلاء

الملك عبد العزيز على الأحساء وطرده الحاميات التركية منها في مايو سنة ١٩١٣ . وقبل هذا التاريخ كانت الدولة العثمانية ؛ بسبب مصادفة من متاعب في البلقان قد رأت من الأفضل تسوية مشاكلها الثانوية الأخرى مع بريطانيا حتى تظفر بتأييدها . وبدأت هذه المفاوضات الجانبية في مؤتمر لندن سنة ١٩١٢ بين لورد جري Grey وحقى باشا . وتناولت المسائل الآتية (١١) :

١ — خط حديد بغداد .

٢ — النفوذ العثماني في الخليج الفارسي .

٣ — الضرائب الجركية في ولاية بغداد .

وقد أظهرت الدولة العثمانية نساهاً خاصاً فيما يتعلق بتخطيط حدود متصرفية الأحساء الشمالية والجنوبية . ولاشك أن طرد حاميتها من الأحساء قد شجعها على الإسراع في توقيع الإتفاقية مع بريطانيا في ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ :

وقد نصت الإتفاقية .

أولاً : على تحديد إمارة الكويت شمالاً بما يوازي الحدود الحالية بينها وبين العراق ، وسحب جميع الموظفين الأتراك من الإمارة .

ثانياً : تنازل البحرين عن جزيرة زخونية الواقعة شمال الأحساء في مقابل ألف ريال سنوياً .

ثالثاً : إقرار تركيا بإجراءات بريطانيا لتحمل مسؤولية أمن الملاحة في الخليج ، حق تفتيش السفن ، .

(م ١٢ — تطور النفوذ البريطاني)

رابعاً : تنازل الدولة العثمانية عن حق السيادة في قطر التي يحكمها أمير عربي مستقل ويتوارث خلفاؤه الحكم ، على أن تعهد الحكومة البريطانية بمنع البحرين من الاستيلاء على قطر .

وللبادة الحادية عشرة أهمية خاصة ، إذ أنها تنظم حدود سنجق نجد « العثماني » فتجعله يمتد شمالاً إلى جزيرة الزخونية وشرقاً على طول الساحل حتى قاعدة شبه جزيرة قطر ، ثم ينحرف بعد ذلك غرباً في خط يبدأ عند دوحة سلوى جنوب قطر ، وينتهي بالربع الخالي ؛ أي أنه يترك جميع المنطقة الواقعة بين الساحل وبين الربع الخالي تابعة للمشيخات البحرية .

إلا أن هذه الإتفاقية لم توقع بسبب استمرار الخلاف على مسألة سكة حديد بغداد . فأعيدت المفاوضات أوائل سنة ١٩١٤ . وفي ٩ مارس من تلك السنة وقعت الاتفاقية مع التعديل الآتي بالنسبة للخط الحديدي .

« تمنح إحدى الشركات الإنجليزية إمتياز الوصلة الممتدة ما بين البصرة حتى ميناء الكويت » .

ومن المعروف أن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف تنفيذ جميع ماورد في هذه الإتفاقية من شروط ، إلا أن بريطانيا كما سنرى اتخذت منها أساساً لوجهة نظرها في مسألة النزاع على تخطيط الحدود بين إمارات الخليج وبين المملكة العربية السعودية الذي ظهر سنة ١٩٣٤ ، على اعتبار أن المملكة السعودية وريثة لأشلاء الدولة العثمانية . ومن ثم فهي مرتبطة بما عليها من التزامات .

وقد أضافت بريطانيا إدعاء آخر وهو أن الملك عبد العزيز سبق أن اعترف بالسيادة العثمانية في اتفاق مع الباب العالي أبرم في مايو سنة ١٩١٤ ،

وتنازل للأستانة عن الإشراف على سياسته الخارجية . ولكن وثائق الحكومة السعودية^(١٢) لا تشمل بتاتاً على نص رسمي لهذا الاتفاق . وإن كان عبد العزيز آل سعود اضطر إلى الاعتراف بهذه السيادة في سني ما قبل الحرب .

وقد تنبته السلطات البريطانية في الخليج إلى هذه الحقيقة ، فكتب المقيم العام (برسي كوكس) يشير على حكومته بالاتصال المباشر مع الحكومة السعودية وذلك بعيد استيلائه على الأحساء سنة ١٩١٣ . وقد رحب المقيم العام بمخروج الأتراك من هذه المقاطعة ، وأرسل وكيله في البحرين لإجراء مفاوضات مع الحاكم العربي الجديد . وأخيراً فإن جميع المعاهدات البريطانية التي وقعت فيما بعد لم تشر إلى التزامات الحكومة السعودية بإزاء أي معاهدة أو اتفاق مع الدولة العثمانية .

هوامش الفصل العاشر

- B. D. W. Vol. 4. P. 333, 377, 578 (١) رقم
- Persian Gulf Handbook Published by F. O. 1920. p.50. (٢) *
- Alchison V. 7 — p. 49 (٣) *
- S. P. V. 42. Welleseley to Grand Visir (٤) *
- Aly Halder : Medhat Pacha. Paris 1908 — p. 19. (٥) *
- Longrigg : Four Centuries of Modern Irak. p. 302 (٦) *
- B. P. C. Pelly 21 — 11 — 1871 (٧) *
- Bengal Political Consultation 9 — 10 — 1871.
Medhat to Mayo 12 — 7 — 1871. (٨) *
- Curzon V. II p. 405. (٩) *
- Cambridge History for the foreign Policy. V. 3.
p. 299, 300. (١٠) *
- B. D. W. T 10 — p. 196. S. Q. (١١) *
- (١٢) * و. س. مجلد ١. ص ٣٧٦ ، ٣٧٨ .

الفصل الحادى عشر

بريطانيا وإلغاء تجارة الرقيق

إن هدف بريطانيا من محاربة تجارة الرقيق فى مختلف أجزاء العالم محل جدل بين المؤرخين . ولكن ليس من موضوع هذا الكتاب البحث فى الدافع الذى دعا بريطانيا إلى بذل مجهودات كبيرة لإلغاء هذه التجارة . هل هو دافع إنسانى ؟ أم أن المصلحة الإقتصادية هى التى حركت فى الحقيقة أسطول بريطانيا لهذا الغرض ؟ وما لاشك فيه أن الصناعة البريطانية قد استفادت من تحويل الرقيق من الخدمة الخاصة فى المنازل الشرقية إلى العمل فى مزارع المستعمرات البريطانية ومصانعها ، وما لاشك فيه أيضاً أن إجراءات محاربة الرقيق قد استغلت على أحسن وجه لتوطيد النفوذ البريطانى فوق بحار العالم أجمع . وهذا الجانب الأخير هو الذى يعنى الكاتب فى تاريخ الخليج الفارسى بصفة خاصة .

وما يجدر ذكره أن تجارة الرقيق المارة بالخليج الفارسى ازدهرت بشكل واضح فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إذا ما قارناها بالعصور السابقة . ويرجع ذلك إلى سببين :

أولاً : إن مورد الرقيق الأكبر بالنسبة للعالم الإسلامى كان يتركز فى القوقاز . فانقطع هذا المورد حين تبدل وضع روسيا بالنسبة للدولة

العثمانية ، وأصبحت منذ نهاية القرن الثامن عشر هي صاحبة النفوذ الأعلى في البحر الأسود .

ثانياً : اهتمام السيد سعيد سلطان عمان بتنظيم الإدارة العمانية على جزء كبير من ساحل أفريقيا الشرقي ، وهو الساحل المقابل لشواطئ كينيا وتجانيقا حالياً ، ولما كان اقتناص الرقيق وترحيله إلى أسواق النخاسة بفارس والدولة العثمانية من أرباح موارد شرق أفريقيا العربية ، فقد اهتم السيد سعيد بتنظيم هذه التجارة عبر المحيط الهندي فالخليج الفارسي ، وأصبحت البصرة أهم ميناء لاستيراد الرقيق وتوزيعه في أنحاء الدولة العمانية .

وقد رأينا أن أول تدخل بريطاني ضد تجارة الرقيق في الخليج حدث بمناسبة توقيع معاهدة الهدنة مع الرؤساء البحريين سنة ١٨٢٠ . ولكن المادة الخاصة بتجارة الرقيق كانت غير محددة . ولم تعن حكومة الهند بإخراجها إلى حيز التنفيذ في ذلك الوقت . ثم كانت معاهدة سنة ١٨٢٢ مع مسقط وهي التي ألغت جزئياً تجارة الرقيق ، وأعطت سفن البحرية الملكية حق تفتيش السفن العمانية في المنطقة الواقعة شرق خط يبتدىء من ساحل أفريقيا الشرقي ويستمر ستين ميلاً شرق جزيرة سقطرا ، وينتهي عند ساحل بلوختان . وقد ثبت بعد ذلك أن المعاهدة لم تنفذ جيداً ، فقد استمرت تجارة الرقيق بين الإمارات العربية والهند إلى زمن طويل بعد توقيع هذه المعاهدة كما سجل ذلك همرتن (١) في شكوى أرسلها إلى حكومة بومباي سنة ١٨٤١ .

لذلك عندما عادت مسألة مسقط تسترعى انتباه وزارة الخارجية بلندن

سنة ١٨٣٨ بمناسبة إجراء المفاوضات لتوقيع معاهدة التجارة والصداقة ، كان من أهم ما بحثه الجانب البريطاني كيفية فرض إجراءات جديدة لتشديد الخناق على تجارة الرقيق العربية . فألحقت بمعاهدة سنة ١٨٣٩ وثيقة خاصة بهذا الموضوع . وأهم ما اشتملت عليه هذه الوثيقة :

١ - توسيع المنطقة التي يسمح فيها للسفن البريطانية بتفتيش السفن العمانية .

٢ - إباحة حق التفتيش لسفن البحرية الهندية بالإضافة إلى سفن البحرية الملكية . ولهذا الشرط الأخر أهمية خاصة ، لأن ظهور سفن البحرية الملكية في الخليج كان نادراً جداً في ذلك العصر .

وقد استاء السيد سعيد لهذا الوضع الجديد ، لأنه اعتبر ممارسة سفن تملكها شركة تجارية لحق التفتيش على سفنه إهداراً لمركزه الأدبي أمام رعاياه .

ويبدو لنا أن وجهة نظره كانت تقوم على أساس سليم . فإن نظرة حكومة الهند إلى ، غزى تجارة الرقيق كانت تختلف عن نظرة الحكومة المركزية بلندن . فحكومة الهند تنظر إلى هذه الإجراءات من زاوية الامتيازات السياسية التي يمكن اكتسابها في البلدان المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا بشأن إلغاء تجارة الرقيق . والدليل على ذلك ما رأيناه من رفض السلطات البريطانية إشراك الأتراك معها في رقابة الملاحة معها في الخليج . فكتب هنل في هذا الصدد يقول (٢) : « إن الدولة العثمانية ستتحذ من هذه الرقابة حجة لإرسال أسطول حربي إلى الخليج ، وسيكون هدفها الحقيقي هو إعادة توطيد نفوذها في بلاد العرب ، فلا بد إذن من توقيع اتفاق مع الدولة العثمانية يضمن لبريطانيا وحدها حق التفتيش .

وما يؤكد هدف بريطانيا السياسي أن السلطات الفرنسية في المحيط الهندي كانت تريد مشاركة بريطانيا في التفتيش على السفن المحلية . واقترح فوتنايه^(٣) قنصل فرنسا في بومباي على حكومته إرسال وحدتين بحريتين فرنسيتين ؛ ترابط إحداهما على مدخل الخليج الفارسي ، والأخرى عند باب المنذب . ولكن حكومة فرنسا آثرت ترك بريطانيا تستغل وحدتها معاهداتها لتوطيد نفوذها السياسي في المحيط الهندي ، على أن تشترك في عمل يعتبر اعترافاً ضمناً بمبدأ التفتيش البحري . وهو المبدأ الذي ظلت فرنسا تعارضه بشدة ؛ لا اعتقادها الراسخ أنه مدموغ بطابع سياسي .

كان طبيعياً والحالة هذه ألا تؤدي المعاهدات إلى نتيجة جدية بشأن تجارة الرقيق . وتقارير السلطات البريطانية نفسها تدل على ذلك . ففي سنة ١٨٤٢ م أرسل شيل إلى وزارة الخارجية ينبه إلى إزدياد تجارة الرقيق عن ذي قبل في سواحل فارس وفي ولاية بغداد^(٤) ، مما حفز أبردين وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت إلى تدخل جديد لدى السيد سعيد باعتبار أنه أربب منظم لتجارة الرقيق . وكان لعرض أبردين إلغاء هذه التجارة إلغاء تاماً وقع شديد على سلطات عمان ، وكاد يؤدي إلى أزمة في العلاقات بين البلدين . إلا أن سعيداً آثر أن يتحمل بعض التضحيات المالية على أن يخاطر بخسارة حلفائه الانجليز . وفي أبريل سنة ١٨٤٤ م أجاب على عرض أبردين باقتراح آخر يتضمن حلا وسطاً لإلغاء تجارة الرقيق العمانية^(٥) . وعلى أساس هذا الاقتراح وضعت معاهدة جديدة في ٢ أكتوبر سنة ١٨٤٥ ، وتقضى هذه المعاهدة بما يأتي :

أولاً : إلغاء تجارة الرقيق فيما بين الممتلكات الأفريقية والممتلكات الآسيوية لسلطنة عمان .

ثانيا : تدخل السيد سعيد لدى الرؤساء الآخرين في الجزيرة العربية حتى يمتنعوا عن استجلاب الرقيق من ممتلكاته الإفريقية .

ثالثا : نتيجة لهذا الوضع الجديد للسفن الإنجليزية ، أبيع حق تفتيش السفن العمانية في جميع أنحاء المحيط الهندي والخليج الفارسي . فإذا ثبتت مخالفتها بحمل رقيق إلى بلدان آسيا جاز للسلطات البريطانية القبض على هذه السفن ومصادرتها .

ويتبين مقدار الأثر^(٦) التي تحملتها بحرية مسقط إذا عرفنا أن قانوناً برلمانيا صدر في سبتمبر سنة ١٨٤٨ خاصاً بتنظيم المكافآت المالية التي يستحقها البحارة الإنجليز في حالة تتبعهم لسفن تجارة الرقيق . وتقدر هذه المكافآت بخمسة جنيهات عن كل شخص يضبط من الرقيق ، أو ثلاثين شلناً عن كل طن من حمولة السفينة حتى ولو لم تكن حاملة رقيقاً عند القبض عليها إذا لم تضبط متلبسة بالجريمة . ذلك أن مثل هذه المكافآت من شأنها أن تغري قواد السفن الإنجليزية باتهام السفن العربية دون حق كأن يكون عمال هذه السفن من الزنوج الذين لا تقصد التجارة فيهم . وقد اعترف المؤرخون الإنجليز أنفسهم بسوء استعمال البحارة لحق التفتيش^(٧) ومن جهة أخرى نلاحظ أن السلطات البريطانية في الخليج كثيراً ما اتخذت من الاتهام بمخالفة معاهدة سنة ١٨٤٥ ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لثويفي سلطان مسقط ، لأنها كانت على سوء تفاهم معه لأسباب سياسة كما مر بنا .

وامتكالا للسيطرة البحرية على الخليج ، عمدت بريطانيا إلى إدخال جميع الدول المحيطة به في إتفاقات مشابهة لاتفاق مسقط ، بادئها بالإمارات

الصغيرة لأن انصياعها أيسر . وفي سنة ١٨٣٨ ، ١٨٣٩ تمت سلسلة من المعاهدات مع الرؤساء البحرين ، تبيح للسفن البريطانية حق تفتيش سفنهم وبعد توقيع معاهدة سنة ١٨٤٥ ألزم هؤلاء الرؤساء بما فهم شيخ البحرين بالخضوع لنفس شروط معاهدة مسقط ، وذلك في مايو سنة ١٨٤٧ . وعلاوة على هذا ، تعهد شيخ البحرين سنة ١٨٥٦ بتسليم جميع السفن المضبوطة في موانئه متلبسة بتجارة الرقيق إلى السلطات البريطانية .

وقد أتت المقاومة من جانب الدول الكبيرة نسيا ، إذ أنها لم تقبل بسهولة وضع سفنها تحت الإشراف البريطاني ، خاصة وأن تلك الدول لم تكن تفهم مغزى سياسة إلغاء الرقيق أصلا . وأعنى بهذه الدول : فارس والإمبراطورية العثمانية .

وقد بدأت المحاولات بالنسبة لفارس منذ سنة ١٨٤١ ، ولكنها اصطدمت بمعارضة شديدة . إلا أنه بعد توقيع معاهدة سنة ١٨٤٥ مع مسقط ، رأى أن تنفيذها ان يكن محكما إلا إذا خضعت دول الخليج الأخرى لنوع من الرقابة البريطانية . كما أنه خشى أن تلجأ السفن العربية إلى استعارة العلم الفارسي أو التركي للهرب من التفتيش . لذلك وجه بلرستون إلى سفيريه بكل من الآستانة وطهران تعليمات باستعمال الضغط على هاتين الحكومتين^(٨) حتى تقبلا الدخول في اتفاق يبيح لبريطانيا الإشراف على سفنها التجارية .

وقد قبلت تركيا توقيع اتفاق مع بريطانيا خاص بإلغاء تجارة الرقيق بين أفريقيا وولاية بغداد عبر الخليج الفارسي . وأما فارس فاكتمل الشاه بإصدار فرمان سنة ١٨٤٨ بتحريم استيراد الرقيق من أفريقيا إلى موانئ

بلاده . ولكن بريطانيا لم يكفها هذا التصريح الصادر من جانب واحد ، فالتجأ بلهرستون إلى وسائل التهديد . وكتب إلى حكومة طهران يقول : « إن بريطانيا ماضية في عزمها على إلغاء هذه التجارة سواء أقبلت الحكومات الأخرى أم لم تقبل ، وضرب مثلا بالبرازيل التي رفضت تجديد معاهدتها مع بريطانيا بشأن التفتيش البحري . تجددها بريطانيا من جانب واحد (٩) .

ورغم هذا التهديد نلاحظ أن المعاهدة التي اضطرت فارس أخيراً إلى قبولها في أغسطس سنة ١٨٥١ تشمل على شروط مخففة بالنسبة إلى شروط الإمارات العربية ، لأنه روعي فيها التحفظات التي وضعتها فارس قبل توقيع المعاهدة ، خاصة فيما يتعلق بحق التفتيش البحري . وهكذا تستثنى المعاهدة سفن الحكومة الفارسية من الخضوع لحق التفتيش . كما تشترط حضور ضباط من الفرس عند استعمال هذا الحق من جانب بريطانيا . كما تنص المعاهدة على الاكتفاء بمصادرة الرقيق دون السفينة المتهمة بحمله . فأما السفينة وبحارتها فيجب تسليمها إلى أقرب ميناء فارسي (١٠) .

إلا أنه بعد نشوب الحرب الإنجليزية الفارسية سنة ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ وما ترتب عليها من إزدياد النفوذ البريطاني في فارس ، استطاعت بريطانيا إدخال تعدد للال على معاهدة سنة ١٨٥١ تبيح لها حقوقاً أوسع في رقابة موانئ فارس وسفنها . ففي يناير سنة ١٨٥٩ تم الاتفاق على أن يكون حق التفتيش سارياً على جميع السفن دون استثناء بما في ذلك السفن الأجنبية الموجودة في المياه الإقليمية لفارس .

وحتى هذا الوقت لم تنص معاهدة ما مع دولة إسلامية على إلغاء

تجارة الرقيق كنظام غير معترف به أساساً ، وإنما اتجهت بريطانيا إلى الوسائل التي قد تحد منه مؤقتاً . وقد وكلت البحرية البريطانية إلى إحدى وحداتها المرابطة جنوب بلاد العرب خصيصاً لرقابة السفن العربية الآتية من شرق إفريقيا نحو الخليج . ولكن لوحظ أن السفن كانت تغير اتجاهها بحيث تفرغ بضاعتها في أحد موانئ حضر موت . ثم يسير الرقيق على الأقدام حتى مسقط ، مما جعل رحلتهم أشق من ذي قبل وقد لاحظت ذلك اللجنة البرلمانية التي شكلت للإشراف على إجراءات إلغاء تجارة الرقيق . وعاد أحد أعضائها المتحمسين السير هنري فريير Frere إلى مطالبة الحكومة البريطانية بالعمل على إلغاء تجارة الرقيق من أساسها . وتولى بنفسه الطواف ببلدان المحيط الهندي على رأس وفد برلماني لتنفيذ هذه السياسة . وقد زار مسقط في مارس سنة ١٨٧٣ ولم يجد صعوبة في اقناع تركيا بتوقيع معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق من البحر نهائياً . وكذلك إنفصال أسواق النخاسة ، وذلك في ١٤ مارس سنة ١٨٧٣ . ولعل أهم مادة تحتويها هذه المعاهدة هي التي تعطي للحاكم البريطانية المنشأة لهذا الغرض الاختصاص بمحاكمة السفن العمانية المضبوطة متلبسة بمخالفة إحدى المعاهدات المعقودة . وقد عملت إنجلترا على مد سياستها في إلغاء تجارة الرقيق إلى البحر الأحمر وشرق أفريقية ، ولما كانت مصر — على عهد الخديوي إسماعيل — قد بسطت سلطانها في تلك الأنحاء فقد عقدت معها بريطانيا في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ معاهدة أباح لها الرقابة على السفن التي تحمل العلم المصري وتفتيشها وضبطها إذا كانت تحمل عبيداً .

أما الدولة العثمانية التي كانت في ذلك الوقت صاحبة السيادة في الخليج الفارسي والبحر الأحمر ، فقد أصبح تعاونها ضرورياً لتنفيذ سياسة الإلغاء

النام . لكنها لم ترتبط بمعاهدات مع بريطانيا في هذا الشأن إلا في سنة ١٨٨١ .

ونلاحظ أن المعاهدة العثمانية ، وإن أباح حق التفتيش للسفن البريطانية ، إلا أنها تختلف عن معاهدة مسقط مثلا في عدم قبول إخضاع سفنها للمحاكم البريطانية ، وإنما تلزم البحرية البريطانية بتسليم السفن المخالفة (١١) إلى أقرب سلطة عثمانية للمحاكمة . كما أن حق التفتيش يسرى على الطرفين المتعاقدين : بريطانيا وتركيا على قدم المساواة . ولكن لا بد من إدراك هذه الحقيقة ، وهي أن استعمال هذا الحق يظل نظريا بالنسبة للدولة العثمانية . وأن بريطانيا هي التي استفادت وحدها من هذه المعاهدات لتقوية نفوذها السياسي والتجاري في كل بلدان البحر الأحمر والخليج الفارسي ، لأنها أخضعت جميع السفن التجارية المارة بهذين الطريقين الهامين لرقابتها .

هوامش الفصل الحادى عشر

- S. L. B. V. 13 Hameron to B. G. 5 — 6 — 1841. (١) رقم
- B. P. C. 1878. Transmission of a letter from Fontanier to French Admiralty (٢) د
- S. R. B. 24. p. 647. (٣) د
- S. R. B. 24. p. 647. (٤) د
- F. O. 841, V. 540. Saïd to Aberdeen (٥) د
- Aitchison V. 7. p. 100, Appendix No. 3 (٦) د
- G. P. G. V. 2 p. 1485 (٧) د
- F. O. 84, V, 674, Palmerstone to Sheil and Welleseley, Nov. 1846. (٨) د
- S. P. 41. Palmerstone to Grand Visir (٩) د
- Aitchison. V. 10 p. 67. (١٠) د
- Aitchison. V. 11. p. 1 (١١) د

الفصل الثاني عشر

الإمارات العربية في العصر الحديث

كانت الحرب العالمية الأولى هي المناسبة التي دفعت بريطانيا إلى توطيد نفوذها السياسي على الشاطئ العربي للخليج ، وتأيده للمرة الأولى باحتلال عسكري للراكر الهامة . فاتخذت البحرين نقطة لتجمع القوات البريطانية لحملة العراق في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٤ . ثم أعلنت في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٤ انفصال الكويت نهائياً عن الدولة العثمانية . واحتلت مسقط في أوائل سنة ١٩١٥ بحجة دفع ثورة إمام عمان على سلطان مسقط ، كما فرضت الحماية على قطر سنة ١٩١٦ .

ويقول الكاتب الإنجليزي لونغجرج^(١) إن حملة العراق كان من أهم أغراضها الحيلولة دون تسرب النفوذ التركي الألماني إلى إمارات الخليج . وأن احتلال العراق كان نتيجة لهذا الغرض . ولذلك اكتفى الإنجليز في الفترة الأولى من الحرب باحتلال ميناء البصرة .

والواقع أن بريطانيا لم تصطدم بمعارضة شديدة من جانب الأمراء العرب . فقد قررت لهم مرتبات سنوية ، ولم تستثن من ذلك الملك عبد العزيز آل سعود بالرغم من أن هذه البلدان لم تكن تند على المحتلين ثروة تذكر . ومع ذلك فقد استأثرت بريطانيا بما كان يستغل من ثروة ضئيلة في ذلك الوقت . ففي مسقط تعهد فيصل بن تركي سنة ١٩٠٢ بعدم

منح أى امتياز لاستغلال الفحم لغير الرعايا البريطانيين . وفى سنة ١٩٠٥ حصلت شركة إنجليزية على امتياز صيد الإسفنج فى مياه مسقط . كما تعهد كل من شيخى الكويت والبحرين سنة ١٩١١ باستبعاد الشركات الغير إنجليزية عن امتياز صيد اللؤلؤ . وكذلك استفادت من الحكومة السعودية التى كانت تعادى حلفاء الأتراك فى داخل بلاد العرب . ثم وقعت معها معاهدة دارين فى ديسمبر سنة ١٩١٥ منحت فيها الحكومة السعودية بريطانيا حق الإشراف على علاقاتها الخارجية فى مقابل اعتراف بريطانيا بسيادتها الكاملة على ممتلكاتها التاريخية . وقد بلغ من حرص بريطانيا على تأكيد سلطانها فى الخليج الفارسى أنها أصرت فى المراسلات التى جرت بين الشريف الحسين بن على أمير مكة ، وسير هنرى مكاهون المعتمد البريطانى فى مصر (١٩١٥ - ١٩١٦) على أن تنال اعترافا من العرب بالمعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع الأمراء والمشايخ العرب فى منطقة الخليج .

وقبيل أن تضع الحرب أوزارها بدأت المشاكل تظهر فى عدة مقاطعات فى الخليج . وإذا كانت إمارة الكويت قد أخليت بانتهاء الحرب فقد جدت ظروف فى سنة ١٩١٩ بررت لبريطانيا احتلال الإمارة من جديد . وفى ذلك التاريخ كان يحكم الكويت سالم الصباح الذى عرف منذ توليه سنة ١٩١٧ بولائه للترك وعدائه للسعوديين مما أدى إلى قيام هؤلاء بحملة عارمة على الكويت . ورغم أن سالم الصباح كان غير ميال إلى الإنجليز ، فقد أثر هؤلاء التدخل لنجدته تمشيا مع سياستهم فى الحيلولة دون تجمع البلدان العربية فى يد دولة كبيرة واحدة . وقد ظهرت حكمة هذه السياسة بالنسبة لبريطانيا ، إذ لم تمض سنتان حتى توفى سالم وخلفه سنة ١٩٢١ الشيخ أحمد بن جابر المعروف بميله إلى الإنجليز . فهو الذى مثل الكويت

في وفد الأمراء العرب الذي دعى لزيارة جورج الخامس في لندن
سنة ١٩١٩ .

وهكذا بعد أن كانت بريطانيا قد رحبت بحلول الحكم السعودي محل
الحكم التركي في الأحساء سنة ١٩١٣ م ، أصبحت تخشى امتداده إلى منطقة
نفوذها على الساحل العربي للخليج . وعندما أبرمت المعاهدة السعودية
الإنجليزية في مايو سنة ١٩٢٧ م أكدت بريطانيا تمسكها بهذه السياسة
بإدخال مادة تعهدت فيها الحكومة السعودية باتباع صلات الصداقة نحو
إمارات الخليج المرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات ، كالكويت ، والبحرين ،
وقطر ، ومسقط . وقد أثار هذا النص احتجاج حكومة إيران ، إذ فسرتة
على أنه توأمو من الدولتين المتعاهدتين على فصل البحرين عن سيادة الشاه .
ولكن هذا الاحتجاج جاء أقل تأثيراً من سوابقه في القرن التاسع عشر .
فهو لم يصطدم بالمعارضة البريطانية فحسب ، بل بهذه الحقيقة الأهم ، وهي
انتشار الوعي العربي بين سكان البحرين خلال القرن العشرين ، لذلك رفضت
عصبة الأمم المذكرة التي رفعتها الحكومة الإيرانية في نوفمبر سنة ١٩٢٧
ولكنها ما فتئت تثير المشكلة من وقت لآخر .

ولم تكن القومية العربية حينئذ قد أصبحت عاملاً هاماً مهدداً للاستعمار
البريطاني في تلك المناطق ، لذلك كانت بريطانيا تشجع العنصر العربي على
الفارسي ، ولكنها الآن تحاول التراجع عن هذه السياسة .

وقد أصبحت البحرين منذ الحرب العالمية الأولى المركز الرئيسي لبريطانيا
في الخليج بدلا من بوشهر الواقعة على الساحل الفارسي ، لذلك اهتمت
بريطانيا بتوطيد مركزها السياسي والحربي بشكل مختلف عنه في الإمارات

(١٣م — تطور النفوذ البريطاني)

الأخرى . ففي سنة ١٩١٩ م انتهزت فرصة قيام مشاحنات بين العنصر العربي والعنصر الفارسي في الجزيرة . وقررت تطبيق^(٢) القوانين المدنية والجناية السارية في مستعمرة الهند ، على جزر البحرين ، وأعطت لممثلها السياسي فيها السلطة القضائية لتنفيذها . وعندما اعترض الشيخ المسن عيسى ابن خليفة على هذه الإجراءات ، أجبر على التنازل عن الإمارة لابنه أحمد سنة ١٩٢٣ . ثم أعلنت البحرين محمية من محميات التاج . وقد أنشئت في ميناء المنامة قاعدة خاصة للأسطول البريطاني سنة ١٩٣٥ ، كما أقيم بالجزر مطار حربي ومدني هام .

وأما في مسقط فقد وقعت السلطة الساحلية في أحضان النفوذ البريطاني بسبب عودة الإمارة إلى الظهور في عمان الداخلية ، وتقلد سالم بن راشد الخروصي إياها سنة ١٩١٣ ، وهو من غير عائلة البوسعيد التي تحكم في مسقط .

وفي سنة ١٩١٥ كادت مسقط تقع في يده لولا تدخل الإنجليز الذين اضطروا أخيراً إلى الاعتراف بسلطة الإمام على عمان الداخلية ، وذلك بتوقيع معاهدة بينهم كوكلاء عن مسقط ، وبين إمام عمان ، عرفت بمعاهدة « السيب » سنة ١٩٢٠ ، وذلك لتخطيط الحدود بين الإمامة والسلطنة .

واتخذ الخروصي عاصمته في عبري ، وحافظ طوال سني حكمه على العلاقات الودية مع المملكة العربية السعودية ، فلم يتخط إقليم الظاهرة ، لعله أن أهل هذا الإقليم يدينون^(٣) بالولاء للسعوديين . وكذلك فعل خلفه غالب بن علي الهنائي الإمام الحالي ، بينما عادت العلاقات إلى التدهور مع سلطنة مسقط . فقد تولى هذه السلطنة سنة ١٩٣٢ سعيد بن تيمور الذي خضع تماماً للنفوذ البريطاني . فقبل أن يدير الشرطة في بلاده ضباط إنجليز ،

كما أن الرحالة « برتراند راسل » كان يدير شؤنه المالية . وبمناسبة النزاع على واحة البريمي ، دفعه حلفاؤه الانجليز إلى التدخل في شئون عمان الداخلية . فحاول سنة ١٩٥٤ م أن ينتخب إماماً فيها ، ولكنه لم ينجح على الرغم من الأموال الباهظة التي أنفقها في القبائل الأباضية . ولم يجد الإنجليز أمامهم كعادتهم إلا استعمال القوة . ففي فبراير سنة ١٩٥٤ م أنزلوا قواتهم في ميناء « دقم » على الطرف الجنوبي للإمامة ، وبصحبتهم خبراء البترول .

ولما تم انتخاب الهناتي في يوليو سنة ١٩٥٤ تقدموا في داخل البلاد واحتلوا عبرى في الطرف الشمالي والرساق . وما زال الإمام على رأس جيش يشن حرب العصابات ضد المحتلين .

أما في الساحل المهادن حيث تقع المشيخات الست ، فقد صادفت السياسة البريطانية أمراء ضعافاً فقراء لا يستطيعون الوقوف لها . وكان على بريطانيا أولاً أن تزيل النفوذ الأدبي الذي تتمتع به الحكومة السعودية على هذا الساحل . فمثلاً (٤) في سنة ١٩١٥ كتب حمدان بن زايد شيخ أبو ظبي يعلن ولاءه لذلك عبد العزيز . وفي سنة ١٩٢٧ م التجأت أسرة شيخ أبو ظبي إلى الرياض طالبة الحماية من مشيخة دبي . ولم يكن الإنجليز حينئذ يعنون بشئون هذه المنطقة ، لأن وضعها القانوني لم يكن محدداً . فهي ليست مستعمرات أو محميات أو حتى واقعة تحت الانتداب . وإنما هي تحت الحماية البريطانية . ولم يكن هذا الاصطلاح ينم عن وضع قانوني معين في قاموس الاستعمار . لذلك لم تكن بريطانيا ملزمة بتقديم تقارير عن هذه الجهات إلى عصبة الأمم كالبلدان الواقعة تحت الانتداب مثلاً . وهكذا كانت تستطيع الاستفادة منها متى شاءت دون تحمل مسؤولية مقابلة . لذلك عندما احتدم النزاع على واحة البريمي بدأت بريطانيا تظهر حقوقها المستمدة من

المعاهدات السابقة . بل إنها في ١٩ مارس سنة ١٩٥١ شكلت شرطة منظمة تحت رئاسة ضباط يدينون لها بالولاء .

وكانت مشيخة أبو ظبي قد تضائل شأنها منذ أوائل القرن العشرين ، وأصبحت مجرد قرية لصيد السمك . . بينما ظهرت مشيختا دبي والشارقة ، لصلاحية مينائيهما لرسو السفن الكبيرة . وهكذا كان الوضع عندما احتدم النزاع بين المملكة العربية السعودية من جهة ، وبريطانيا صاحبة النفوذ على المشيخات من جهة أخرى بشأن مسألة الحدود .

النزاع البريطاني السعودي ومشكلة البريمي :

مند أن انتهى الملك عبدالعزيز آل سعود من ضم الحجاز إلى حكومته ، تفرغ لشؤون المناطق الشرقية . ففي سنة ١٩٢٥ م أرسل سعيد آل فيصل إلى واحة البريمي حيث عين رؤساء القبائل ونظم شئونها باعتبار أنها إقليم تابع لإمارة الأحساء . فهناك إشارات إلى أن عبد الله بن جلوي منذ توليه إمارة الأحساء سنة ١٩١٣ كان مسئولاً عن استتباب الأمن في هذه الواحة وما حولها من قبائل ، كما أنه كان يتلقى الزكاة دون أن يكون لديه عامل رسمي في المنطقة . فلم يكن من الضروري بقاء الموظف السعودي سعيد آل فيصل ، فعاد إلى الرياض سنة ١٩٢٧ . وفي نفس الوقت كانت القبائل البدوية التي ترعى حول الآبار في المنطقة الصحراوية بين الساحل والربع الخالي تدين بالولاء للحكومة السعودية دون أن يفكر أحد في البحث عن رعويتها قانونياً .

فبمجرد أن منحت شركة الزيت الأمريكية في سنة ١٩٣٣ م امتياز استغلال البترول السعودي ، ظهرت في الأفق الادعاءات البريطانية باسم

مسقط والمشيخات في هذه المنطقة الصحراوية الواسعة . والحق إن النزاع البريطاني السعودي وإن أشتهر بمسألة البريمي ، إلى أنه يشمل منطقة أوسع منها كثيراً تبلغ مساحتها ٧٣ ألف ميل مربع . ومنطقة البريمي وإن لم تزد مساحتها على ٩٨٥ كم ، إلا أن لها أهمية كبرى . فهي تقع في ملتقى الطرق بين عمان الداخلية ، عمان الساحل والأحساء . ونجد . وهي المنطقة الخصبة الوحيدة في الإقليم المتنازع عليه .

وتألف هذه الواحة من ثماني قرى على شكل مثلث ارتفاعه ٩ كم ، وقاعدته ٦ كم . وأهمها قرى البريمي وحماة في شمال جبل حفيد . وتقع قرى حفيد والقابل بعيداً جنوب الجبل الذي يحمل هذا الاسم . وقد قدر عدد سكانها بنحو عشرة آلاف نفس .

وقد وجه نظر الحكومة البريطانية إلى مسألة الحدود ، مذكرة^(٥) أرسلت إليها من الولايات المتحدة تستفسر فيها عن الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية . وإن التجاء الولايات المتحدة إلى بريطانيا بهذا السؤال أمر يستدعي الدهشة . فإن الحكومة السعودية لم يبلغها هذا الاستفسار إلا عن طريق السفارة البريطانية بجدة في مذكرة بتاريخ ٢٨ - ٤ - ١٩٣٤ .

وقد ذكر السفير البريطاني أن الولايات المتحدة قد أخبرت بأن خط الحدود الذي رسمته الاتفاقية العثمانية البريطانية لسنة ١٩١٣ . فلم يكن أمام الحكومة السعودية إلا الاعتراض على هذا التفسير التعسفي من جانب بريطانيا ، ونفت بشدة اختصاص الأتراك لتخطيط الحدود في ذلك الوقت . وقد سلت بريطانيا بالتنازل عن الناحية القانونية في مقابل أن يتساهل السعوديون في المسائل الأخرى المتعلقة بين البلدين . لذلك أسرع الملك بإرسال برقية يؤكد

فيها حسن العلاقات مع الإمارات العربية الواقعة على الخليج . وكان أمه كبيراً أن تقبل بريطانيا وجهة نظره . لأن الصحراء (٦) كانت دائماً ملكاً له . وقد جاء فيها : « إن صاحبي قطر وعمان يودان الالتحاق بي . ولكن سكت لعدم الشقاق بيني وبين الحكومة البريطانية . وهم يعلمون أن ليس لهم حدود خارج قراهم . والبادية من رعايانا من أول زمن الدرعية . والترك منذ كانوا في الأحساء طلبوا مني أن أ منع منهم آل مرة وسكان الجافورة . فأرسلت من منعمهم وأقاموا مندوبين لي . »

وكانت السعودية تود إدخال المشايخ خاصة شيخ قطر كطرف معترف به في المفاوضات . ولكن بريطانيا أصرت على أنها وحدها صاحبة الحق في تمثيلهم . ورغم تغاضي السعودية عن هذه النقطة ، فإن كل ما تنازلت عنه بريطانيا ، هو وضع خط يقع ستين ميلاً شرق الخط التركي ، وذلك في أبريل سنة ١٩٣٥ بينما كانت وجهة النظر السعودية تقوم على أساس إجتماعي وتاريخي لا رسم خطوط مستطيلة للحدود داخل الصحراء لا يمكن أن تلائم الحياة القبلية . إلا أن حدة الخلاف اخدمت منذ سنة ١٩٣٥ بسبب منح امتياز استغلال الزيت في قطر إلى شركة إنجليزية . وكان رأى الملك عبد العزيز ألا تمارس الشركات أعمالها إلا بعد الاتفاق على الحدود . وكتب بذلك إلى شيخ قطر ، فأجابت بريطانيا بحجة على اتصاله المباشر بالحامية . ولكن في نوفمبر من تلك السنة قام مستر ريان ، السفير البريطاني في جدة بزيارة الرياض ، وحاول تهدئة الحال بقبول مبدأ التوزيع القبلي . وعلى ذلك رسم خطاً قريباً من وجهة نظر الحكومة السعودية بشأن حدود قطر . وأما بخصوص المشيخات فإنه بالرغم من أن الخط الجديد كان يجعل الحدود السعودية على بعد سبعين كيلو متراً من الساحل ، إلا أن الوفد

برئاسة السيد يوسف ياسين تمسك بأن هذه المشيخات ليس لها سلطة خارج قراها . وعادت بريطانيا تشدد في موقفها أيضاً بسبب النشاط الجيولوجي للشركة الأمريكية . فرؤى إيفاد وزير الخارجية السعودية فيصل آل سعود إلى لندن في فبراير سنة ١٩٣٨ ، وقد حمل إلى الحكومة البريطانية مذكرة لها أهميتها من الناحية التاريخية . فهي تبني حق الدولة على أسس وراثية هذه المناطق تاريخياً . وتقول المذكرة إن (٧) التمسك بهذا المبدأ يجعل قسماً واسعاً من أراضي حضر موت وظفار وعمان وأبوظبي داخلاً ضمن أراضي جلالته . ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر عبري وبريمي وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية أنشأها أجداد الملك . غير أن جلالته حباً منه في الوفاق والتفاهم مع بريطانيا ، وفي عدم حرمان أصدقائه من أمراء العرب على الخليج الفارسي ، ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه ، كل هذا جعله يقبل بعد الإلحاح الشديد بتحديد أقل مطالبه ، فالتساح من جهتنا لا من جهة بريطانيا . ،

لم تؤد رحلة فيصل هذه إلى نتيجة حاسمة . ولم يمض وقت طويل حتى شبت الحرب العالمية الثانية ، فكف الطرفان عن إثارة هذا الموضوع ، بل سوسى ما كان بينهما من أمور كانت معلقة بين السعودية والكويت . وفي أبريل سنة ١٩٤٢ وقعت معاهدة صداقة بين السعودية وبريطانيا بشأن إمارة الكويت ، رفعت بمقتضاها السعودية الحصار الاقتصادي الذي ضربته على الإمارة منذ سنة ١٩١٩ وحددت القبائل التابعة لكل منهما . وذلك زيادة في التدقيق على مسألة الحدود التي كانت قد سويت سنة ١٩٢٢ في مؤتمر العقير الذي ترك بين البلدين منطقة محايدة لقبائلهما .

ومما يذكر أنه على أثر توقيع هذه المعاهدة قدمت السعودية قائمة بأسماء القبائل التابعة لها ؛ ذكرت من بينها بني مرة ، وهاجر ، والناصر ؛ وهي القبائل التي تسكن الصحراء الجنوبية بين الربع الخالي والخليج . وقد اعتمد الممثل البريطاني هذه المذكرة .

لم تعد مسألة الحدود إلى الظهور إلا في أبريل سنة ١٩٤٩ حين كان الجيولوجيون التابعون لشركة أرامكو جنوب شرق قطر في منطقة غرب « سبخة مطى » . وفجأة زار الممثل الإنجليزي في شمال عمان ، مخيم البعثة الجيولوجية في نقطة تقع شمال غرب « بئر صفق » ، وهي منطقة كان اتفاق ريان سنة ١٩٣٥ قد سلم بتبعتها للقبائل السعودية . وكان بصحبة الضابط الإنجليزي ، شقيق شيخ أبو ظبي وبعض الحرس المسلح . وسلم كتابا إلى البعثة الأمريكية جاء فيه (٨) : « إن الحكومة البريطانية تعتبر أن مشيخة أبو ظبي تمتد حتى خور العديد ، ولهذا يعتبر وجود ممثلي شركة أرامكو عند نقطة شمال صفق تعديا على حق المشيخة المشمولة بالحماية ، نظراً لوجود الجند السعوديين مع ممثلي الشركة . ثم طلب الكتاب الانسحاب من المناطق التي لم يتفق على تبعتها .

ورغم سحب أرامكو لبعثتها الجيولوجية ، فقد أدى الحادث إلى تقديم شكوى من الطرفين ، كل منهما يتهم الآخر بالتعدى على حدوده . وأعيدت المباحثات من جديد في مسألة الحدود . وفي هذه المرة ظهرت واحة البريمي في صلب النزاع ، وفصلت بريطانيا ادعاءاتها بشأن تقسيم المنطقة بين عملائها فالقريتان الجنوبيتان من الواحة ملك لسلطان مسقط ، والقرى الأخرى ملك لشيخ أبو ظبي .

وكان لادخال واحة البريمي في النزاع وقع الدهشة في الدوائر السعودية التي أسرعت بنفي حق الانجليز في المفاوضات بشأن هذه الواحة . فرغم أنها تسكنها قبائل سعودية غير مشكوك في ولائها ، فإن النزاع ؛ إن وجد ؛ فهو لا يكون مع سلطات مسقط ، بل مع إمامة عمان المستقلة^(٩) . وطالبت بإقامة البحث على أسس اجتماعية . وبدلاً من قبول هذه النظرية الثابتة في بلاد العرب ، قدمت بريطانيا إلى السعودية شكوى في أبريل سنة ١٩٥٠ وأتبعها بمذكرة في ٢٥ - ٧ - ١٩٥٠^(١٠) وقد صورت بريطانيا في شكاواها عمال الزكاة على أنهم لصوص . وقالت في المذكرة إن الأساس القبلي غير قاطع ، لأن دفع الزكاة من القبائل قد يكون تلافياً للنزاع مع سلطة أقوى دون أن يكون اعترافاً حقيقياً بالسيادة ، ومع ذلك طالبت الحكومة البريطانية بإبراز الوثائق الدالة على أدعاء السعودية ، وقالت إنها لن تلتزم بقبولها .

ورغم هذا الاجحاف ، فقد قبلت السعودية تأليف لجنة فنية للبحث في هذه الوثائق . وقبل أن تنتهي اللجان إلى وضع مشروع نهائي ، دعت الحكومة البريطانية فيصلاً إلى لندن لعقد مؤتمر مشترك لتسوية المشكلة . وقد انعقد المؤتمر فيما بين ٨ ر ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥١ بين فيصل وموريسون وزير الخارجية ، ووضعت النقط الآتية أساساً للبحث :

١ - إثبات تبعية القبائل المستوطنة

٢ - إذا كان الأمر متعلقاً بقبائل بادية فلا بد من إثبات أنها لم تخضع لسلطة أخرى غير السعودية لمدة معينة .

وقد بين فيصل أن بحث هذه الأمور^(١١) لا يمكن أن يجري في لندن ، وكان رأيه من الواضح بحيث قبل الجانب البريطاني فض المؤتمر ، وعقد مؤتمر آخر في بلاد العرب يحضره المشايخ والأمراء .

وتم عقد المؤتمر الجديد في الدمام في فبراير سنة ١٩٥٢ . وفي هذا المؤتمر خذل شيخ قطر ، علي بن عبد الله بن قاسم ، الذي تولى سنة ١٩٤٩ ؛ الحكومة صاحبة الحماية . وسلم بوجهة النظر السعودية في حدود قطر ، بينما اندفع شيخ أبو ظبي وراء الانجليز ، فطالب بواحة البريمي والمنطقة الساحلية حتى خور عديد ؛ بحجة أنه يصدر تراخيص الصيد لأهل هذه الجهات ؛ ولكن الانجليز تظاهروا بقبول خط فؤاد حمزة الذي اقترحه السعودية في أبريل سنة ١٩٣٥ . إلا أن السعودية في ذلك الوقت لم تجد نفسها ملزمة بإتفاق فؤاد حمزة . وتشدد كل جانب من ناحيته . فعادت بريطانيا وقررت أنها لا توافق على رأى شيخ قطر مدعية أنه لاحق له في الكلام في السياسة الخارجية لبلاده . وهكذا قدر لمؤتمر الدمام الفشل التام .

وتجنبنا لتفاقم النزاع ، بحث الطرفين إمكان تحكيم طرف محايد ، والاستمرار في التوقف عن عمليات التنقيب في المنطقة المتنازع عليها . إلا أن بريطانيا لم تحترم اتفاقها ، فأخذت ترسل البعثات الاستكشافية إلى البريمي باسم إمام مسقط . فتوالت الشكاوى على الحكومة السعودية من جراء ذلك . وما يذكر أن هذه الشكاوى لم تقتصر على رؤساء نعيم من سكان البريمي ، بل شارك فيها راشد بن سعيد شيخ البلوش من سكان الظاهرة فيما وراء البريمي . وكذلك قضاة الشارقة ودبي .

وتلبية لدعوة الأهالي ، لم تكف الحكومة السعودية بالاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، بل أرسلت تركي بن عطيشان مع قوة من الشرطة إلى البريمي في أغسطس سنة ١٩٥٢ . فادعت بريطانيا أن هذه القوة تهديد عسكري يتنافى مع اتفاق الدمام ، وطالبت بسحبها في ١٤ سبتمبر

وبينما كانت المفاوضات جارية في جدة ، جاءت قوة انجليزية من الشارقة وعسكرت على بعد أربعة كيلومترات من الواحة ، وأخذت الطائرات تحلق فوق قرية حماسة التي اتخذها ابن عطيشان مركزا له . فكتب الملك عبد العزيز إلى إيدن^(١٢) يندره برفع المسألة إلى مجلس الأمن إن استمرت القوات البريطانية في تحركاتها . فاضطرت الحكومة البريطانية إلى إيقاف عمليات الطائرات ولكنها لم تسحب قواتها . وفي نفس الوقت عبر إيدن عن رغبته في تسوية سلمية .

وبناء على ذلك جرت مفاوضات في الرياض بين بلهام السفير البريطاني وبين الملك عبد العزيز الذي عرض حلا محمدا وأهم ماورد فيه أن تألف لجنة ثلاثية من ممثلين طرفين وطرف ثالث محايد ، اقترح أن تكون الولايات المتحدة بصفتها عديقا للطرفين . وتقوم هذه اللجنة بزيارة المنطقة وتحديد طريقة استفتاء الأهالي . وبناء على نتيجة هذا الاستفتاء تقرر تبعية البلاد للحكومة التي يختارها الأهالي .

وإمتظاراً للرد البريطاني ، وقع اتفاق في ٢٦ أكتوبر ، عرف باتفاق التوقف ، وهو يقضى بأن تلزم كل قوة موضعها ، وألا تعرقل^(١٣) تموين مراكز الطرف الآخر .

وقد جاء رد الحكومة البريطانية في ٢٢ نوفمبر ، وهو يبدى تشككاً في إمكان حل المسألة عن طريق المفاوضات ، ويقترح طرح المسألة (على نوع من التحكيم الدولي) بدل الوساطة الأمريكية .

ورغم أن الحكومة السعودية لم تعارض في مبدأ التحكيم ، إلا أنها حاولت إقناع الحكومة البريطانية بمبدأ الاستفتاء الأكثر انطباقاً على

مبادئ الديمقراطية الحديثة . وحتى في حالة قبول التحكيم فإنه لم يكن في وسع الحكومة السعودية قبوله بالنسبة لواحة البريمي .

إلا أن هذه الواحة كانت محل أطماع التوسعيين البريطانيين أكثر من غيرها . وعندما لاحظت بريطانيا توافد القبائل على ابن عطيشان ، أرسلت مذكرة إلى الحكومة السعودية تهمها بالرشوة . وتبع ذلك رسالة شخصية من تشرشل إلى الملك في أبريل سنة ١٩٥٣ (١٤) تشدق فيها بالصدقة السعودية البريطانية ، ولكنه في نفس الوقت وصف خطابه بأنه لن يكون ساراً ، لأنه أعلن تمسكه بالتحكيم في واحة البريمي بالذات . ولا بد أنه كان يعلم أنه لن يكون ساراً أيضاً لأن الحكومة البريطانية قررت أن تعزز قوتها حول البريمي . فأقامت ستة عشر مركزاً لحصارها . كما أنها احتلت بئر الجواء في منطقة سبخة مطي وبعض المناطق الأخرى المتنازع عايبها .

وإن تماسك ابن عطيشان وحموده رغم الحصار البريطاني ، لدليل على تأييد سكان البريمي له . وعندما أرسلت الحكومة السعودية مذكرة جديدة تعترض فيها على التصرفات العسكرية التي تخرق اتفاقية التوقف ، أجاب تشرشل بقوله بأنه « شرف لنا ألا يحدث تغير في الحالة العسكرية بعد ذلك » .

ولكن المشكلة أمام الحكومة السعودية كانت هي كيفية تموين ابن عطيشان وأهل البريمي بعد ضرب الحصار على الواحة : وأمام هذا الضغط ورغم تأييد جامعة الدول العربية ، فقد اضطرت الحكومة السعودية إلى قبول التحكيم في مسألة البريمي ، على أمل أن حقها الواضح سيضمن لها كسب القضية . فيكون ذلك فاتحة لحل مشاكل الحدود الأخرى بما يتفق مع حقها الشرعي . ولكنها اشترطت أن تيسر عملية التموين ، وأن تكون

قوة الطرفين في المناطق المتنازع عليها على قدم المساواة ، وأن توقف عمليات التنقيب . ولكن السلطات البريطانية التي كانت قد أرسلت خبراءها منذ احتلال المنطقة في أبريل ، تمسكت ببقائهم في أثناء عملية التحكيم . ورداً على هذا أرسلت السعودية خبراء الشركة الأمريكية إلى نفس المنطقة . فاقترحت بريطانيا أن تقسم المنطقة بين الجانبين . وقبلت السعودية ذلك على شرط ألا يكون لهذا أى أثر في تقرير حق السيادة .

وفي ٣٠ يولية سنة ١٩٥٤ تم وضع اتفاقية التحكيم على واحة البريمي بالصورة الآتية :

- ١ - تكون المحكمة من خمسة أعضاء ؛ يمثل اثنان منهم الطرفين المتخاصمين وهما اللذان يختاران بقية الأعضاء من بين الدول المحايدة ، أو يختارهم رئيس محكمة العدل الدولية إذا لم يتفقا ويكون من بينهم الرئيس .
- ٢ - موضوع النزاع هو التحكيم بين الخط الذي تقترحه المملكة السعودية سنة ١٩٤٩ ، والخط الذي طالبت به أبو ظبي سنة ١٩٥٢ .
- ٣ - السيادة في المنطقة التي مركزها واحة البريمي ويمر محيطها عبر نقطة تلاقى خط عرض ٢٤,٢٥ شمالاً مع خط طول ٥٥,٣٣ شرقاً .
- ٤ - النظر في الوقائع التاريخية المثبتة لحق السيادة .
- ٥ - التنظيم القبلي وطرق حياة القبائل ذات الشأن .
- ٦ - ممارسة السلطة .

٧ - يقدم كل من الطرفين مذكرة خلال ستة أشهر على الأكثر وقد تلت ذلك مذكرة بين « بلهام » ويفصل بشأن انسحاب القوات السعودية

من البريمي والعمانية من الساحل واستبدالهما بقوة بوليسية لا تزيد عن خمسة عشر جندياً لكل طرف .

ولما كان هذا التحكيم قد أثار مشاكل تاريخية واجتماعية تعنى موضوع هذا الكتاب بالذات ، فإننا سنعرض سريعاً لهذه الأسس ، كما يتبين من المذكرة السعودية .

١ — الأسس الاجتماعية :

تسيطر ثلاث قبائل رئيسية على المنطقة الصحراوية من جنوبي قطر حتى إمارة عمان وهي :

أولاً : قبائل بني مرة . وليس في ولائهم للسعوديين شك . فهي تكون الجزء الأكبر من بوليس شرق المملكة لاشتهارها بتقصي الأثر ، وهي التي آوت الملك عبد العزيز في مبدأ هجرته من نجد . وتقع منطقة تجوالها بين الدهناء والربع الخالي .

ثانياً : المناصير . وتقع مزاعمها بين قطر وسبخة مطي ، حيث تتوسط واحة الجواء هذه المنطقة . وتدل دفاتر الزكاة على أن سكانها من المناصير ، وقد استمروا على دفع الزكاة (١٥) لحكومة الرياض منذ سنة ١٨٣٩ . واعترفت السجلات البريطانية نفسها بتبعية هذه القبيلة للحكومة السعودية منذ سنة ١٨٦٥ وذلك بمناسبة زيارة بيلي للرياض .

ثالثاً : وقد سجل بيلي خضوع قبيلة هاجر ، وهي ثالث قبيلة في المنطقة ؛ للحكومة السعودية منذ ذلك الوقت . وتطوف هذه القبيلة في المنطقة الواقعة جنوب الأحساء .

رابعاً : أما في واحة البريمي ، فتمثل قبيلة نعم أغلبية السكان . وهي

تنقسم إلى فرعين رئيسيين وهما بوشمس ، وبوخر بيان : وقد أعلن شيخاها صقر بن سلطان ، وراشد بن حمد الشامسي (١٦) ولاءهما للحكومة السعودية أثناء محنة سنة ١٩٥٢ . وتمتد بعض فروع هذه القبيلة إلى إقليم الظاهرة في عمان . وما يذكر أن قبيلة البلوش وبنى كعب التي يسكن معظمها قرى الظاهرة وجبال الحجر في عمان قد أعلنتا ولاءهما للحكومة السعودية رغم عدم وجود أى قوة تجبرهم على ذلك .

وأما قبائل البريمي الأخرى فهي الظواهر وبنو قتب . وقد حاولت السلطات البريطانية استغلال ضعف القبيلة الأولى ، فانتزعت من بعض رؤسائها إقرارات ولاء للحكومة مسقط .

ويقيم الإنجليز إدعاءهم على أساس أن قبيلة بنى ياس تسيطر على واحة الجواء وما حولها من أرض صحراوية في سبخة مطي . وقد أرسلت أحد المستشرقين وهو سيجر ؛ سنة ١٩٤٩ ليفسر هذه الأوضاع الإجتماعية بشكل يخدم مصالحها (١٧) . وبنى سيجر استنتاجه على أساس أن جميع سكان هذه المناطق فروع من قبيلة بنى ياس ، وهي القبيلة التي ينتسب إليها بنو فلاح ، الأسرة الحاكمة في مشيخة أبو ظبي . ولكن فضلا عن مجانبة الحقائق الجغرافية ، فإن إسم بنى ياس لا يطلق على وحدة أجنبية متماسكة ، وإنما تكونت القبيلة على الساحل من بين سكانه الذين لا يعرف لهم أصل والذين انتسبوا إليها . وعلى ذلك فقد كان المزاريع الذين حكموا شرق أفريقيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، والرواشد حكام دبي ، والمناهيل ، ينتسبون إليها . ولم يمنع هذا أن يعلن الفرع الأخير ولاءه للسعوديين . ولو بنى أدعاء أبو ظبي على أساس هذه الصلة القبلية لكان له حق في أن يضم مشيخة دبي .

٢ — الأسس التاريخية :

يرجع الحكم السعودي في البريمي إلى سنة ١٨٠٠ حين فتحها سالم بن بلال الحرق . وقد عدت سجلات بومباي بني ياس والمناصير من القبائل التي خضعت بهذه المناسبة . وفي سنة ١٨١١ جدد بوشمس وبنو كعب وولاهم لأولاد سعود الثلاثة الذين زاروا البريمي . ولم تخرج هذه المنطقة من حكم السعوديين إلا في سنة ١٨١٩ لفترة قصيرة بسبب زوال الدولة السعودية من نجد . إذ أعلن بتال المطيري تبعيته للسيد سعيد .

وفي سنة ١٨٢٤ بعد عودة تركي ، أعلن بنو نعيم وولاهم لحكومة الرياض . ولكن نظراً لضعف هذه الحكومة اتفق مع إمام مسقط على أن تكون الواحة محايدة (١٨) .

وفي سنة ١٨٢٨ وقبل أن يضم تركي الأحساء ، طلب أهل البريمي إرسال حاكم سعودي إلى البلاد . فأرسل عمر بن محمد بن عفيصان . وقد بلغت قوة المخفر السعودي في هذه الواحة إلى حد أن طلب السيد سعيد إلى قائد هذا المخفر وهو ابن مطلق معاوته على إخماد ثورة صحار .

وفي هذه الأثناء زار لستدالإنجليزي^(١٩) سلطنة مسقط، ووصف البريمي بقوله : يقع هنا قصر فيه بعض المدافع الصغيرة ، وتملكه قبيلة الغفارية التي تعتنق الوهابية وترفض الاعتراف بسلطان مسقط ، وقد عدد السكان بألني نفس . ولكن أضاف قوله : : نظراً لتدفق النجديين ، يقدر في هذا الموسم بثلاثة أضعاف هذا العدد .

وقد سبق أن ذكرنا أن بني نعيم رفضت الحكم السعودي حين خضع لمحمد علي . وكيف أن السلطات البريطانية شجعتهم على ذلك . ولكنها

في نفس الوقت عارضت شيخ أبو ظبي طحنون الذي كان على غير وفاق معهم حين أظهر رغبته في الاستيلاء على المنطقة ، وهدده المقيم العام باستعمال القوة إذا لم يقدم خلال ثلاثة شهور كتاباً من أهل البريمي يشهدون^(٢٠) فيه بزوال بواعث الشكوى ضده . وفي يناير سنة ١٨٤٠ جمع المقيم رؤساء البريمي على ساحل العجمان ، وبلغهم رفض الهند لطلب الحماية . ولكنه شجعهم على المحافظة على استقلالهم ، ووزع عليهم الأرز والأسلحة^(٢١) .

ورغم هذا فإنه بمجرد انسحاب محمد علي من بلاد العرب ، أعلن أهل البريمي ولائهم لعبد الله بن ثنيان السعودي . وعند ما تدخل الإنجليز سنة ١٨٤٥ للدفاع عن مسقط ضد الغزو الوهاني ، لم يحاولوا تحديد مركز البريمي ، علماً بتبعيتها لفيصل . ولم تخرج البريمي من سلطة فيصل أثناء حكمه الطويل سوى سنة واحدة ، استولى فيها سعيد بن طحنون عليها وكان ذلك بين سنتي ١٨٤٨ ، ١٨٤٩^(٢٢) .

وقد أرسل إليها على أثر ذلك حاكماً نجدياً هو تركي السديري الذي استمر فيها زمناً طويلاً وخلفه على حكمها أحد النجديين وهو جوهر ابن محبوب . ولم ينسحب منها إلا عند اضطراب الأحوال الداخلية في نجد سنة ١٨٧٣ .

ومما يستحق الملاحظة أنه لم تحمل محل السلطة السعودية في البريمي لا مشيخة أبو ظبي ولا سلطنة مسقط ، كما سجل ذلك مايلز^(٢٣) في رحلته إلى البريمي . فقد حافظ بنو نعيم على استقلالهم وظلوا متمسكين بمبادئ الإصلاح الديني طوال هذه الفترة ، كما اعترف بذلك المبشر الأمريكي زويمر سنة ١٩٠١ .

(م - ١٤) تطور النفوذ البريطاني

وإذا كانت أسرة شيخ أبو ظبي قد امتلكت بعض النخيل في هذه الواحة منذ أوائل القرن العشرين ، فإنهم لم يفكروا قط في الادعاء بالسيادة عليها . فهي تفوق قريتهم اتساعاً وعدد سكان ، وتقع على مسافة بعيدة منها . ولم تظهر هذه الادعاءات إلا عند ما تهاقت الشركات على استغلال البترول في بلاد العرب .

• • •

هذا موجز لبعض النواحي التاريخية والاجتماعية التي قدمت لهيئة التحكيم .

وقد اجتمعت هيئة التحكيم للمرة الأولى في نيس في يناير سنة ١٩٥٥ ، وبعد الاطلاع على المذكرتين المقدمتين من إنجلترا والمملكة العربية السعودية ، أجلت إلى سبتمبر ، حتى يقدم كل طرف اعتراضه على الآخر . وفي ٢٥ - ٨ - ١٩٥٥ ، وقيل موعد الجلسة ، أعلنت الحكومة الإنجليزية أنها ستقدم شكوى عن مخالقات سعودية لشروط التحكيم . وشملت شكاواها النقط الآتية :

١ - تجاوز عدد الشرطة .

٢ - إرسال السلاح إلى القبائل .

٣ - وهي النقطة التي أثارها الصحف البريطانية ، محاولة رشوة شقيق شيخ أبو ظبي . ومن المضحك أنها أتت به إلى المحكمة ليشهد أمامها بالرشوة التي عرضت عليه . وذكر أنها بلغت ثلاثين مليوناً من الجنيهات . وقد بين الطرف السعودي سذاجة هذا الادعاء . فإنه ليس معقولاً أن يدفع هذا المبلغ بمقتضى شيك واحد كما ادعى الشيخ البدوي . أما إن

قيل إنه كان متفقاً على دفعه نقداً ، فإن ألف جمل لازمة لنقله إن كان ذهباً ،
وعدة آلاف إن كان فضة .

* * *

ولا شك أن ضعف موقف بريطانيا القانوني هو الذي حدا بممثلها إلى
الانسحاب من هيئة التحكيم في ١٦ - ٩ - ١٩٥٥ وذلك قبيل صدور
الحكم ، مما أثر على الرئيس البلجيكي المحايد وجعله يتخلى عن مهمته ، راجياً
أن يتفق الطرفان على تسوية النزاع بالطريقة السلمية .

ولكن ما دامت بريطانيا هي الطرف الآخر في النزاع ، فقد كان من
غير المتوقع أن تحقق أمنيته . وفي نفس اليوم الذي أرسلت فيه بريطانيا
قواتها لاحتلال الواحة ، والاعتداء السافر على الحدود السعودية .

صرح إيدن ، في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ م أمام مجلس العموم بأن
بريطانيا قد اضطرت إلى استخدام القوة ، لأن السعودية قد عملت على تحطيم
هيئة التحكيم بالتجائها إلى وسائل الرشوة التي جعلت رئيس الهيئة ينسحب
احتجاجاً على هذه الوسائل .

وهكذا كذب إيدن أمام مجلس العموم ، لأن رئيس الجلسة لم ينسحب
إلا عند ما عرف أن حكمه ؛ بدون وجود الممثل البريطاني ستضف قيمته .

فهارس الفصل الثاني عشر

- Longrigg. Irak from 1900 — 1950. p. 77 (١) رقم
- Admiyat p. 192 S .Q. (٢) »
- و.س.س. ٣٠٤ (٣) »
- Journal of the Asian Society V. 14 p. 127 (٤) »
- و.س.س. ٣٠٦ (٥) »
- و.س.س. م — ٤ ريان إلى حمزة في ١٤ محرم سنة ١٣٥٣ (٦) »
- و.س.س. م — ٦ (٧) »
- و.س.س. م ٢٢ (٨) »
- م ٢٤ من استويرت إلى هولمز ٢٢ — ٤ — ١٩٤٩ (٩) »
- و.س.س. من الحكومة السعودية (١٠) »
و.س.س. م ٣١
- اظفر محاضر الجلسات . و.س.س. م ٤٣ — ٤٥ (١١) »
- و.س.س. م ٩٢ من عبد العزيز إلى ليدن في ١٩/٩/١٩٥٢ (١٢) »
و.س.س. م ٩٣ — الرد في ٩ — ١٠
- و.س.س. م ٧٦ ، ٧٧ (١٣) »
- و.س.س. م ٨٥ (١٤) »
- و.س.س. مجلد ٢ م ٤٨ — ٥٠ (١٥) »
- Royal Geographical Society V.II Across Al Rub-
Al Kabli (١٦)
- و.س.س. مجلد ٣ ص ١٢ وما بعدها (١٧) »

- رقم (۱۸) ابن بشر - ۲ ص ۳۳
- Wellested V, I. p. 238 (۱۹) د
- S. R. B. p. 481 (۲۰) د
- G. P. G. p, 705 (۲۱) د
- (۲۲) ابن بشر - ۲ ص ۱۱۷
- Royal Asiatic Society of Bengal V. 46. p. 52. S. Q. (۲۳) د

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الثالث عشر

البتروال

لقد سبق تفجر البترول فى فارس بزمن طويل ، ظهوره فى الإمارات العربية . فهو يرجع إلى سنة ١٩٠٣ . وتقع الحقول الفارسية فى الجزء الغربى المتاخم لحدود العراق ، أى فى إقليم خوزستان وعربستان . لذلك لم تتجه الأنظار بآدى . الأمر إلى منطقة الخليج . كما أن عدم استقرار الوضع السياسى فى بلاد العرب لم يشجع الشركات على التنقيب فى الشاطئ العربى . وكل ما فعلته بريطانيا هو الحصول على تعهدات من أمراء الكويت والبحرين وقطر سنة ١٩١٣ بعدم إعطاء جوازات التنقيب عن البترول لغير الرعايا البريطانيين . لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واستقرار الأمور نسبيا فى بلاد العرب ، بدأ الجيولوجيون يفكرون فى التنقيب عن المعدن الثمين على شواطئ شبه الجزيرة ، فقد ثبت لهم أن التشقق الناشئ عن الهبوط الذى يكون فتحه الخليج والبحر الأحمر يحتوى على نفس الطبقة الصخرية الموجودة فى ثنايا الجبال ، والتي عثر بها على البترول فى فارس . ويرجع أول ترخيص بالبحث فى بلاد العرب إلى سنة ١٩٢٣ حين حصل هولمز ، النيوزيلندى على إذن باستكشاف إقليم الأحساء من الملك عبد العزيز آل سعود فى مقابل مبلغ ضئيل ، ولكن ظهر أن تكاليف البحث ستكون باهظة ، فألغى التصريحين سنة ١٩٢٧ .

البحرين

قام هولمز أيضا بمحاولات فاشلة في الكويت والبحرين . وكان الترخيص الذي حصل عليه من شيخ البحرين ينص على حقه في الامتياز على جميع أنحاء الإمارة ، وعدم السماح بالتنازل عنه إلى شخص آخر دون موافقة من الحكومة البريطانية .

مضى على هذا الإذن ثلاث سنوات منذ إصداره سنة ١٩٥٢ دون أن يقوم صاحبه بتنفيذ المشروع . وفي سنة ١٩٢٨ زارت البحرين بعثة جيولوجية أمريكية . وقررت أنه توجد بالبلاد إمكانات طيبة . لذلك تقدمت شركة كليفورنيا الأمريكية بعرض لشراء ترخيص هولمز . ولكن السلطات البريطانية أجابت بأن حاكم البحرين لا يستطيع تحويل الترخيص إلى شركة غير بريطانية . ولم يرض أمريكا هذا التدخل السياسي في مبدأ حرية المنافسة الاقتصادية . وفاوضت الحكومة البريطانية لحل هذه المشكلة . وقد راعت أمريكا مركز بريطانيا التاريخي ، فوافقت على حل وسط ؛ هو أن تتألف الشركة من أموال أمريكية وبريطانية ، ولكن تسجل في كندا ، على أن تستخدم أكبر عدد من الموظفين البريطانيين . وتألفت الشركة سنة ١٩٣٢ باسم شركة بترول البحرين أو B. A. P. Co . وفي مايو سنة ١٩٣٢ تفجر أول بئر في أراضي البحرين . وبعد هذا حدثا هاما بالنسبة لجميع البلدان المجاورة ، لأنه لفت النظر إلى أهمية الشاطئ العربي . وقد بدأ الاتاج التجاري سنة ١٩٣٤ بتصدير أربعين ألف طن . ثم ارتفع الإنتاج منذ سنة ١٩٣٦ إلى مليون طن سنويا . وقد واجهت

الشركة صعوبة في تسويق البترول الخام ، فأدى ذلك إلى إنشاء معامل تكرير في جزيرة سترالمقابلة لحقوق البترول .

وقد أنقذ هذا الحادث البحرين من أزمة اقتصادية خطيرة ، لأن تجارة اللؤلؤ فقدت أهميتها منذ الازمة الاقتصادية العامة لسنة ١٩٣١ .

ويقضى عقد الشركة مع حكومة البحرين على امتياز الاستغلال في مساحة قدرها مائة ألف فدان باستثناء الجزر الصغيرة ، وإعفاء الانتاج من الرسوم . وتحدد العائدات والمستحقات الأميرية ، بثلاث (روبيات) عن كل طن ، على أن يقدر الحد الأدنى السنوي بخمس وسبعين ألف روبية . ثم رفع إلى مائة وخمسين ألف روبية .

وعلى عكس الكويت ، لم يحدث دخل البترول ثورة في حياة أهل البحرين ، بل إن التقدم الاجتماعي والاقتصادي كان مستمرا ولكن بصورة تدريجية ، ذلك لأن الانتاج في البحرين بدأ منذ سنة ١٩٣٢ ولم يحدث دفعة واحدة كما حدث بالكويت .

وينفرد عقد شركة بترول البحرين بتخصيص أوجه صرف الدخل الذي يدفع للإمارة . فيذهب ثلثه إلى جيب الأمير الخاص وعائلته . والثلث للصرف على المنشآت العامة . ويستثمر الثلث الباقي لحساب حكومة البحرين في لندن . وتعد معامل تكرير البترول في البحرين أكبر معامل الشرق الأوسط بعد عبدان . وقد بلغت قوتها ١٥٠ ألف برميل يوميا بعد الحرب ، وزادت إلى ٢٠٠ ألف برميل بعد أن توقفت معامل عبدان بسبب تأميم إيران للبترول سنة ١٩٥١ . وتستغرق هذه المعامل البترول المستخرج من

البحرين وجزءا من بترول المملكة العربية السعودية . ولكن مازال جزء كبير من البترول المستخرج من البلدان العربية يكرر في أمريكا وأوروبا الغربية ، لأن الشركات صاحبة الامتياز تفضل فتح ميادين العمل أمام سكان الغرب ، وتمخض انتشار الطبقة العمالية في بلدان الشرق الأوسط .

المملكة السعودية

كانت الحكومة السعودية تعاني أزمة اقتصادية خطيرة حينما زارها الجيولوجي الأمريكي توتشيل سنة ١٩٣١ . فقد كان الملك عبد العزيز في نجد في أعقاب ثورة داخلية ، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣١ م أثرت تأثيرا كبيرا في تقليل عدد الحجاج ، ومن المعروف أن الحج كان حتى ذلك الوقت من أهم موارد المملكة العربية السعودية . لذلك اقترح ابن سعود على « توتشيل » تقديم عروض للتنقيب عن البترول إلى الشركات الأمريكية . ولكن واحدة منها لم تقبل ، فلما نبع الزيت في البحرين أصبحت الشركات تتنافس على امتياز البترول في الأراضي السعودية ففي أبريل سنة ١٩٣٣ حضر إلى جدة « هملتن » ممثلا لشركة كاليفورنيا ، ولونجبرج عن شركة النفط العراقية . وأعلن الملك أن اختياره سيتوقف على أفضلية الشروط المقدمة دون النظر إلى جنسية الشركة . ولما كانت الشركة الأمريكية هي المستعدة لدفع العائدات « المستحقات الملكية » بالعملة الذهبية ، فقد وقع عليها الاختيار ، وتم الاتفاق على الشروط الآتية :

١ - مدة الامتياز ستون سنة ، وتشمل الأراضي الواقعة شرق صحراء الدهناء حتى الخليج الفارسي .

٢ - للشركة حق الأولوية على المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة السعودية .

٣ - تدفع الشركة مقدما ثلاثين ألف جنيه ، ثم مائة ألف على دفعتين ؛ عند كشف البترول بكمية تصلح للتجارة . وتحدد العائدات بأربع شلنات ذهب عن كل طن .

٤ - إعفاء الشركة من جميع الضرائب .

٥ - إخراج جميع الأراضي التي يثبت عدم وجود البترول بها من الامتياز .

٦ - إلزام الشركة بإقامة معمل تكرير .

وقد أنشئ فرع خاص باستغلال البترول السعودي في نوفمبر سنة ١٩٣٣ سمي « شركة كليفورنيا العربية للزيت »

The California Arabian Standard Oil Co.

ثم دخلت معها شركة تكساس مناصفة بعد ثلاث سنوات . وأصبحت الشركة تعرف باسم « أرامكو » وقد استمر التنقيب من سبتمبر سنة ١٩٣٥ ، إلى مايو سنة ١٩٣٨ قبل كشف أي بئر هام . وواجه البحث صعوبات كبيرة لوجود ظئنه سميكة من الرمل : وفي مايو سنة ١٩٣٨ م كشف حقل جبل الظهران الكبير ، وتلاه إنشاء خط أنابيب أوصله بميناء رأس تنوره قرب القطيف على الخليج الفارسي . وفي مايو سنة ١٩٣٩ احتفل بتصدير أول دفعة من بترول المملكة السعودية . وبهذه المناسبة ، عدل الاتفاق كما يلي .

- ١ - مد المنطقة الخاضعة للامتياز ثمانين ألف ميل مربع .
- ٢ - أولوية حق الشركة في مساحة قدرها . ٤٤ ألف ميل^٢ أخرى ؛ تشمل الحدود الجنوبية الشرقية للمملكة والمنطقة المحايدة بينها وبين الكويت ، والمنطقة الواقعة جنوب الأردن . ومن الواضح أن لهذا الشرط مغزى سياسياً هاماً . فهو قد حجز للشركة الأمريكية المناطق المتاخمة للإمارات العربية الداخلة في منطقة النفوذ البريطاني .
- ٣ - رفع العائد السنوي إلى ٢٥ ألف جنيه بدل خمسة آلاف . وفي نهاية هذا العام بلغ الإنتاج ٥٠٠ ألف طن ، ولكنه لم يتقدم كثيراً بعد ذلك كما كان متوقفاً ، فإن نشوب الحرب لم يشجع الشركة على التوسع في الاستغلال . ولكن قبل انتهاء الحرب قررت حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٤٣ تغيير هذه السياسة التحفظية . وقد دعاها إلى هذا عاملان :
أولاً : الخوف من ازدياد النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط مما قد يؤدي إلى تفضيل الشركات البريطانية إذا ما اشتهرت الشركات الأمريكية بيطتها في الاستغلال .
ثانياً : حاجة الحرب إلى استهلاك كمية كبيرة من البترول إلى حد أن حكومة الولايات المتحدة عرضت شراء عدد كبير من الأسهم ، ولكن الشركة رفضت هذا التدخل ، كما عارض رجال الأعمال في أمريكا أن تتولى الحكومة تنفيذ مشروع لإنشاء خط أنابيب يصل حقول البترول على الخليج الفارسي بميناء على البحر الأبيض المتوسط . ولم يقبل اشتراك الحكومة إلا في صورة توريد المواد اللازمة لهذه الأنابيب باعتبارها ضرورة عسكرية ذات أهمية عليا .

ونتيجة لهذا الاهتمام ، ارتفع الإنتاج من ٦٠٠ ألف طن سنة ١٩٤٣ إلى مليوني طن سنة ١٩٤٥ ، ثم أخذ يتزايد بسرعة غير عادية . وكانت المشكلة التي واجهتها الشركة في سني ما بعد الحرب ، هي تسويق هذا البترول .

اتسعت عمليات التنقيب في شرق المملكة السعودية . ولم تهمل سحراء الربع الخالي التي لم يعرف بها نوع من الحياة حتى ذلك الوقت . وقد اكتشف بها بئر بدوي . باستغلاله سنة ١٩٥٣ . ولكن الآبار الكبيرة تقع كلها قرب ساحل الخليج الفارسي أو في إقليم الأحساء . وأهمها حقل العثمانية الذي ينتج ثلث البترول السعودي ، ثم حقل أبيق ، فعين دار ، ثم الدمام .

ولا شك في أن الموقع الجغرافي للبترول له أثره في تحويل مركز الثقل في المملكة السعودية من الحجاز ونجد إلى الأحساء والأقاليم الساحلية على الخليج الفارسي . وكان من المنتظر أن ينقل البترول مكرراً أو غير مكرر عبر الخليج فالبحر الأحمر ، فقناة السويس في طريقه إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة . ولكن الشركة الأمريكية آثرت صرف ٢٣٠ مليون دولار في إنشاء خط أنابيب بتروو يصل إلى البحر المتوسط ؛ تلافياً للرسوم التي تدفعها ناقلات البترول لقناة (١) السويس . وربما دخلت في اعتبارها أسباب سياسية .

(١) كانت شركة قناة السويس تحصل سنئيم عن البرميل ، فأصبح متوسط ما تدفعه ناقلة الزيت يتراوح بين ١٥ - ٣٠ ألف دولار .

وفي سنة ١٩٤٧ بدأ تنفيذ مشروع الخط المعروف « بالتاب لاين Tap line » والذي ينتهي عند صيدا ببلبنان ، ويبلغ طوله ١٧١٩ كم . ويمكن تصوير ضخامة الأنايب أنه احتيج إلى خمسة مليون برميل للملئها قبل البدء في تسيير العمل في نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

وما يجدر بالذكر أن المملكة السعودية اختلفت منذ البداية عن إمارات الخليج الصغيرة في تعاملها مع شركات البترول ، فإن مالها من مركز سياسي محترم ، واتساع إقليمي ، جعلها تستطيع فرض شروط مناسبة ، وتحافظ على قدر كبير من حقوقها . وكانت السعودية أول قطر من أقطار الشرق الأوسط الذي طبق مبدأ المناصفة في الأرباح مع شركات البترول صاحبة الإمتياز على أثر وضع هذا المبدأ في فنزويلا . وقد تلتها جميع البلدان العربية بما أدى إلى ارتفاع فجائي في دخل الإمارات الأخرى .

في سنة ١٩٥٠ على أثر نشوب حرب كوريا ، أخذت الشركات تعمل على تمهيد إنتاجها من البترول . وانتهزت الحكومة السعودية هذه الحالة لتنفيذ جميع طلباتها من الشركة ، وهكذا تم في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الإنفاق الآتي :

١ - تبقى العائدات محددة بأربع شلنات عن الطن حسب السعر الجاري ، وتدفع بالعملة الأسهل للشركة .

٢ - تحصل الشركة على الريالات السعودية حسب السعر الجاري ، وفي مقابل هذا تدفع الشركة ضريبة عن الأرباح مقدارها ٥٠ ٪ بعد خصم مصاريف التنقيب والمشروعات العمرانية والضرائب الأجنبية .

٣ - تقبل تعديل سعر الجنيه الذهب ب ١٢ دولاراً بدلاً من ثمانية

ومع ذلك فقد ظل دخل الشركة مرتفعاً جداً . ففي أول سنة طبق فيها هذا النظام ؛ أى سنة ١٩٥١ بلغت أرباحها ١٨٠ مليون دولار .

ولم تقتصر جهود الحكومة السعودية على استخلاص أحسن الفوائد المالية الممكنة ، بل أظهرت حرصها في مناسبات عدة على التمسك بحقوق السيادة . فلم ينقض على اتفاق ديسمبر سنة ١٩٥٠ سنة واحدة ، حتى طالبت بإدخال التعديلات الآتية :

١ - عدم خصم الضرائب المدفوعة في الولايات المتحدة من حساب الأرباح .

٢ - تعيين عدد من السعوديين في مجلس إدارة الشركة .

٣ - إخراج الأراضي غير المستغلة من حصة الإمتياز بسرعة .

٤ - مراعاة الأسعار العالمية عند بيع البترول السعودي ، والامتناع عن الخصم لبعض العملاء .

وقد أجيبت الحكومة السعودية سنة ١٩٥٢ إلى المطالبين الأولين ، وأجل النظر في المسائل الأخرى .

ومن مظاهر التمسك بالسيادة ؛ تحديد المستورد من المشروبات الروحية ولو نظرياً ، وهى المخصصة لاستهلاك الأمريكيين . ثم محاولة منعه بتاتا . ومن جهة أخرى ؛ اهتمت الحكومة السعودية بحفظ التوازن السياسى داخل أراضيها . فعمدت إلى استخدام عدد كبير من الخبراء الألمان حتى لا يستأثر الأمريكيون بجميع المشاريع الإنشائية ، كما وكلت مشروع إعادة خط سكة حديد الحجاز إلى مؤسسة بولندية . ولم يمنع ذلك من أن تمنح دولارات

شركة أرامكو إمتياز الخط الحديدي الذي يصل حقول البترول على الخليج الفارسي بالرياض عاصمة المملكة . وكان مفروضاً أن يمد هذا الخط حتى المدينة المنورة ليتصل بسكة حديد الحجاز ، ويتم بذلك وصل الخليج الفارسي بالبحر الأحمر عن طريق بلاد العرب . ولكن الشركة الأمريكية تراجعت لأن المنطقة الواقعة بين الرياض والمدينة لا ينتظر أن تأتي بربح لخلوها من السكان .

الكويت

تكاد تقتصر الحياة العمرانية في هذه الإمارة على مدينة الكويت نفسها التي تضم ٣ السكان . وكانت تعتمد على تجارة المرور ، إذ أنها منفذ نجد والأحساء على الخليج . لذلك تلقى أهلها ضربة اقتصادية قاسية حين قرر عبد العزيز آل سعود مقاطعة الإمارة اقتصادياً بعد أن قام الإنجليز سنة ١٩١٩ بمنعه من ضم الميناء إلى حكومته . وقد ظلت هذه المقاطعة قائمة عملياً حتى بعد أن توسطت الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٢ كي يرفع ابن سعود الحصار الاقتصادي عن الكويت . لذلك كان اكتشاف البترول خلقاً جديداً لهذه الإمارة . فبعد أن كانت أصغر إمارات الخليج ، أصبحت أغناها وأشهرها ، لأنه رغم صغر مساحتها التي لا تتجاوز ستة آلاف ميل وقلة عدد سكانها الذين يقدرون بمائة وخمسين ألف الآن ، فإن إنتاجها يوازي إنتاج السعودية ، بل فاقه في بعض الأحيان كما حدث سنة ١٩٥٢ ، مما جعل الكويت هذا العام ثالث أقطار العالم المنتجة للبترول ، وأول قطر عربي .

وفي سنة ١٩٣٢ تنافست شركتان على إمتياز البترول في الكويت وهما :
« الشركة التعاونية للخليج » Gulf Corporation Co. ، وشركة « درسي

الكويت ، Darcy Kweet Co. ، الانجليزية . وكما حدث في البحرين ، تدخلت حكومة الولايات المتحدة لثنى الحكومة البريطانية عن التمسك بمبدأ الاحتكار . وهكذا تم الاتفاق بين الشركتين على أن يتقاسما مشروع الاستغلال والتسويق لبتروال الكويت . وفي العام التالي ، أبرم الاتفاق مع أمير الكويت على الأسس الآتية :

١ - مدة الامتياز ٧٥ سنة وتشمل مساحة قدرها ٦٠٠٠ ميل مربع .
٢ - تدفع الشركة مبلغ ٧٠ ٤ ألف روية بمناسبة توقيع العقد بصفه مبدئية .

٣ - يحدد المخصص السنوي للأمير بخمس وتسعين ألف روية ، والمستحق عن الإنتاج بثلاث روية عن الطن .

وقد أدى التنقيب إلى كشف حقل البرجان على بعد ٢٨ ميلا جنوب الكويت ، وظهر أنه من أكبر حقول العالم إذ تبلغ مساحته ٤٨ ميلا مربعا .

كان ذلك قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . لذلك لم تسع حركة الاستغلال بعد هذا الكشف مباشرة . ولكن بعد أن لوحظ نشاط شركة أرامكو في المملكة السعودية ، جدت الشركتان عاجتا الامتياز في الاستغلال إلى حد أنها قبلتا إشراك بعض الشركات الأخرى لتسهيل تسويق البترول .

وبعد أن كشف حقل آخر كبير في نجد سنة ١٩٥٢ تقرر حفر الآبار على مسافات متساوية ، ووصل كل منها بالأخرى حتى يمكن تجميع البترول وحصره في ثلاثة خطوط أنابيب رئيسية توصله إلى البحر . ولما كانت

(م ١٥ - تطور النفوذ البريطاني)

شركة أرامكو قد رفضت نقل بترول الكويت بأنايبها المتصلة بالبحر المتوسط، فإن إنتاج الكويت يمر بمنطقة الخليج فقناة السويس، ثم إلى أوروبا الغربية. وقد أنشئ ميناء خاص على الخليج لشحن البترول؛ سمي بميناء الأحمدى، إحياء لذكرى الشيخ أحمد بن جابر الصباح الذي حكم البلاد من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٥٠، وعرف بصداقته لبريطانيا. وعندما خلفه ابن عمه عبد الله بن سالم، لم تغير بين الحكومة والشركة. فقد وسع الأمير الجديد منطقة الامتياز بحيث العلاقات الودية القائمة شملت المياه الإقليمية، ومدأجله إلى سنة ٢٠٢٧. وقلو حظ ازدياد كبير في إنتاج الكويت بعد أن توقف الإنتاج في إيران على أثر التأميم سنة ١٩٥١ مما ترتب عليه إزديادها نائل في دخل الإمارة. وقد وصل دخل الكويت سنة ١٩٥٢؛ ١١٩ مليون دولار. وهذا الدخل الكبير يتجاوز حاجات السكان، لذلك لا تجد حكومة الكويت أوجها لاستهلاك جزء كبير منه رغم توسعها في نشر التعليم وتعميم العلاج بالمجان. ويلاحظ أن الشركة صاحبة الامتياز تشجع أمراء الكويت على استثمار أموالهم في البلاد العربية الأخرى، وغرضها من ذلك تغطية هذه الحقيفة الشاذة، وهي أن تفكك الغرب السياسي أدى إلى استئثار فئة قليلة بهذه الثروة الكبيرة التي كان مفروضاً أن تعم الأمة العربية جمعاء.

نتيجة لهذا النجاح الباهر في استغلال بلدان الخليج، تهافت الشركات على المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، والتي حال وضعها السياسي الغير المستقر دون الاتفاق مع شركة من الشركات المتنافسة. ولكن تقرر أن تعاقد كل حكومة مع الشركة التي تريد. وأخيراً في سنة ١٩٤٧ م واستطاعت (شركة الزيت المستقلة الأمريكية) الحصول على إمتياز للتنقيب في المنطقة بإبرام عقد منفصل مع كل من الحكومتين.

قطر وساحل الخليج الجنوبي ،

إن شبه جزيرة قطر الجرداء المنعزلة عن العالم الخارجي لم تكن لتوجه نظر الشركات الأمريكية ، بل إن الشركة الانجليزية الإيرانية عند ما فكرت سنة ١٩٢٥ في الحصول على ترخيص بالتنقيب ، وأرسلت بعثة لجلس النبض ، وجدت أن صعوبة التكوين بالماء وعدم استتباب الأمن بالبلاد لا يشجعان على المضي في المشروع . ومع ذلك فقد خاطرت الشركة بعد ظهور البترول في البحرين ، وحاولت الحصول على امتياز في قطر ولكنها تنازلت عنه لشركة النفط العراقية التي وقعت الاتفاق سنة ١٩٣٥ ويقضى بأن يكون الامتياز لمدة خمس وسبعين سنة ، وبحرية العمليات فوق أراضي شبه جزيرة قطر ، مع دفع ثلاث روييات عن الطن ، على أن يكون الحد الأدنى السنوي ٣٠٠ ألف روية . وقد بدأ الاستغلال سنة ١٩٣٨ .

لم يقلب كشف البترول حياة أهل البلاد الاجتماعية فحسب ، بل كان له تأثير ظاهر على تكوينهم الجثامي . فإن سكان هذه البلاد الذين لا يتجاوزون خمسة وعشرين ألفاً كانوا من أفقر القبائل العربية وأقلها حظاً من التغذية . وكان من المستحيل الاعتماد عليهم في عمليات الحفر والاستغلال . لذلك استقدمت الشركة عدداً كبيراً من الهنود وسكان البلدان العربية الأخرى بحيث أصبح عدد عمال الشركة يكونون أغلبية سكان قطر .

ورغم أن هذا الإقليم يعد آخر بلدان الخليج من حيث كمية إنتاج البترول ، فإن دخل الإمارة يزيد أيضاً عن حاجات السكان ، فقد ارتفع من ٤٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٢٩ إلى تسعة ملايين من الجنيهات سنة ١٩٥٢ م . ولكنها كانت في حاجة إلى خدمة طبية واسعة ، وإلى إنشاء نظم حكومية

جديدة لم تكن معروفة من قبل . فللمرة الأولى أنشئت قوة للبوليس تحت إشراف ضابط بريطاني . على أن شيخ قطر الحالي علي بن عبد الله بن ثاني لم يخضع خضوعاً تاماً للشركة صاحبة الامتياز في أرضه . فقد أعطى امتياز المياه الإقليمية لشركة أخرى ، مما أثار المسألة أمام المحاكم الدولية . وقد صدر حكم سنة ١٩٥١ من محكمة باريس يقضى بحرية الأمير في منح مياهه الإقليمية لأي شركة .

ومن المعروف أن الخليج الفارسي ضحل في معظم أجزائه ، ويمكن التنقيب تحت سطح الماء ، بل إنه قد كشف فعلاً سنة ١٩٥٢ بر في المياه الإقليمية السعودية وبدأ استغلاله ، مما أثار مشاكل جديدة لمعرفة حدود المياه الإقليمية لكل من البلدان الواقعة على ساحل الخليج .

وإتنا نصادف هذه المشكلة كذلك بالنسبة لشيخات ساحل الهدنة بالرغم من أنه لم يكشف فيها البترول بعد . وصاحبة الامتياز في هذه الشيخات هي شركة النفط العراقية منذ سنة ١٩٣٨ ، وقد ظلت تدفع للأمراء مرتبات سنوية طوال سني الحرب . ونالت مشيخة أبو ظبي أكبر قسط من أعمال التنقيب . ورغم أنه لم تظهر نتائج حتى الآن ، فقد تبع هذا التنقيب ، كما هي العادة ، نزاع على الحدود بينها وبين المملكة العربية السعودية . وأكثر من هذا فإن هذه الشيخات التي لم يكن يابها أحد لتحديد حدودها على الأرض ، أصبحت مياهها الإقليمية محل نزاع في المحاكم الدولية كما رأينا .

وقد تمسكت وزارة الخارجية البريطانية بالمبدأ القائل إن كل وحدة سياسية تمتلك المياه الإقليمية المقابلة إلى منتصف الطريق تماماً بينها وبين الشاطئ . الآخر للخليج .

جدول يبين الإنتاج السنوي للبلدان العربية الواقعة على الخليج ، وذلك من سنة ١٩٤٦ — ١٩٥٢ مقدراً بالأطنان .

السنة	المملكة السعودية	الكويت	البحرين	قطر
١٩٤٦	٧٢ ٩٩٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠٠	—
١٩٤٧	١٢٠١٥٠٠٠٠	٢٠٢٠٠٠٠٠	١٠٢٥٠٠٠٠٠	—
١٩٤٨	١٨٠٩٥٠٠٠٠	٦٠٣٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	—
١٩٤٩	٢٣٠١٠٠٠٠٠	١٢٠٢٠٠٠٠٠	١٠٥١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٩٥٠	٢٥٠٩٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠٠	١٠٥١٠٠٠٠٠	١٠٦٢٠٠٠٠٠
١٩٥١	٣٦٠٩٠٠٠٠٠	٢٧٠٨٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٣٠٠٠٠٠٠
١٩٥٢	٤١٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٠١٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٢٥٠٠٠٠٠

وهذا جدول يبين دخل الحكومات من عوائد البترول من سنة ١٩٥٠ — ١٩٥٢ مقدراً بالدولارات .

السنة	المملكة السعودية	الكويت	البحرين	قطر
١٩٥٠	١١٢ مليون	١٢٠٤ مليون	٣٠٣ مليون	٣ مليون فقط
١٩٥١	١٥٥	٣٠	٣٠٨	٣٠٨ مليون
١٩٥٢	١٧٠	١٣٩	٦٠٣	٩٠
١٩٥٣	١٦٦	١٥٨٠٩	٦٠٥	١٦٠٠
١٩٥٤	٢٦٠	٢١٧٠٣	٨٠١	٢٣٠٣

ومن هذا الجدول نرى أن دخل الحكومات قفز سريعاً من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٢ ، بسبب تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح ، خاصة في الإمارات التي لم تكن اتفاقاتها مع الشركات تضمن لها نسبة كبيرة من الربح . فنلاحظ مثلاً أن الفارق في دخل الكويت السنوي أكبر منه في السعودية .

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

خاتمة

لاحظنا في فصول هذا الكتاب أن أهمية الخليج بالنسبة لبريطانيا كانت منذ أوائل القرن التاسع عشر استراتيجية أولا واقتصادية ثانيا . فأما الأهمية الاستراتيجية فقد كانت قائمة على أساس أن الخليج يمكن اتخاذ خط دفاع عن مستعمراتها في الهند ضد أي غزو يأتيها من الشمال . وعندما اشتد الصراع الروسي البريطاني في وسط آسيا ، لم تزدد حكومة الهند إلا تمسكا بالسيطرة على الخليج ، كما ظهر ذلك من أول زيارة قام بها حاكم عام للمستعمرة الكبرى ، وهو لورد كيرزون سنة ١٩٠٣ لمنطقة الخليج ، حيث جمع الرؤساء العرب في الشارقة وأكدهم عزم بريطانيا على البقاء فيها . ولكن بعد أن حصلت الهند وباكستان على استقلالهما ، لماذا تمسك الإمبراطورية العتيقة بالسيطرة على هذه المنطقة ؟

لاشك أن ظهور البترول واستغلال معظمه في إيران والإمارات العربية بواسطة الشركات الانجليزية كان من أقوى الدوافع على هذا التمسك . وكان رأى الدوائر الاستعمارية كما يعبر عنه لونييرج الموظف الإنجليزي بشركة نفط العراق ، أن مستقبل الاستغلال في الإمارة العربية يدعو إلى اطمئنان المستغلين اطمئنانا تاما . وذلك لأن الشعور القومي في هذه الإمارات لا يخشى منه بالنسبة للبلدان العربية الأخرى كالعراق مثلا حيث تبلور الشعور القومي الذي جعل شركات البترول مهددة دائما بالتأميم . ولكن يبدو أن التفكك السياسي للإمارات العربية . وماترتب عليه من تأخر

ظهور الإحساس القومي في هذه المناطق ، هو الذي أوقع الكاتب الإنجليزي في هذا الاستنتاج الخاطئ .

أما سبب تأخر ظهور هذه القومية فيرجع إلى أنها لم تجد أساساً متيناً تعتمد عليه قبل ذبوع فكرة القومية العربية العامة . فإذا كانت القوميات المحلية السورية أو العراقية مثلاً قوميات مصطنعة خلقتها الاستعمار حديثاً ، فمن باب أولى يظهر التحايل في ادعاء قومية قطرية أو بحرانية أو كويتية . لذلك اتجه المتحررون في هذه البلدان حتى قبل إنشاء الجامعة العربية إلى فكرة الانضمام إلى البلدان العربية الكبرى . فشعب الكويت عبر عن رغبته في الانضمام إلى العراق سنة ١٩٣٦ ، لكن بعض الحكام حرصاً على مصلحتهم الشخصية ، ومن ورائهم شركات البترول ؛ عارضوا بشدة هذه الاتجاهات . فحاکم الكويت مثلاً انشأ معملاً لتقطير مياه الشرب من الخليج كلفه نفقات باهظة . وكان في استطاعته أن يمد أنابيب لنقل المياه من البصرة بنفقات أقل كثيراً ، ولكنه آثر ذلك لعدم رغبته في ربط حياة الكويت بجاره العراق .

ثم كان بروز القومية العربية وتبلورها بعد الحرب العالمية الثانية . وحيث وجد المتحررون في إمارات الخليج العربية الأساس المتين الذي يمكن أن تبنى عليه الحركات الوطنية . ولاشك أن استجلاب عدد كبير من مدرسين وفنيين للعمل في شركات الاستغلال من البلدان العربية الأكثر تقدماً ؛ قد ساعد على تطعيم البلاد بعناصر قومية جديدة ، ولا أدل على تطور الحركات الوطنية هناك من رد الفعل الذي أحدثه الاعتداء الاستعماري الفاشم على مصر . وكان من مظاهره تدمير أنابيب البترول في قطر ، وهكذا أصبحت القومية العربية حقيقة واقعة في الحدود الجغرافية للعالم العربي ؛ أي من الخليج الفارسي إلى المحيط الأطلسي .

١ - ثبت المراجع

المصادر الأولى

١ - الأرشيف البريطاني

India Office أرشيف مكتب الهند

- 1 — "Bombay political and secret proceedings".
- 2 — Secret letters from bombay. Série A, tome 1 à 27.
- 3 — Factory Records, Persia and the Persian Gulf, tome cit.
- 4 — Home Miscellaneous.

أرشيف وزارة الخارجية :

- 1 — Foreign Office 54 (Muscat) tomes 1 — 19.
- 2 — " " 60 (Persia)
- 3 — " " 84 (Slave trade)

٢ - الأرشيف الفرنسي

أرشيف وزارة الخارجية :

- 1 — Correspondance de Perse comprenant la correspondance politique et memoires et documents.
- 2 — Correspondance Consulaire Muscat.

٣ - أرشيف المستعمرات

C. 4 Ile de France tome 112 à tome 132. Conservée aux Archives Nationales.

٤ - وثائق منشورة

- 1 — Aitchison (c. v.) "A collection of treaties, engagement and sanads relating to India and neighbouring Countries".
Edition de Calcutta 1876 en ce qui concer
" " " " 1892 " " " "
- 2 — Foreign and British State Papers op.
- 3 — Gardanne (Alfred) La Mission du Général Gardanne en Perse Sous le 1er Empire, paris 1865.
- 4 — Gazetter of the Persian Gulf "recucilli par G. J. Lorima Calcutta 1915".
- 5 — Kaye (John William) "The life and correspondance of Major general Sir John Malcolm" London 1856.
- 6 — " Report from the Selèct Committee for the slave Trade "Loudon 1871.
- 7 — "Selection from the record of the Government of Bombay No. 24" Bombay 1856.

٥ - الدراسات والرحلات

Auzoux (A) "La France et Muscat au 18^{me} et au 19^{me} Siècles " Extrait de la Revue d'histoire Diplomatique, Paris 1910.

- Brunet — Millon.** — “Les Boutriers de la mer des Indes”
Affaire de Zanzibar et de Muscat — Paris.
- Brydges (Sir Harford John).** — “An Account of his
Majesty’s mission to the Court of Persia, in the
years 1807 to 1811” Londres 1834.
- Charles — Roux (Français).** “L’Angleterre et l’expédition.
Française en Egypte. Le Caire 1925.
- Curzon (lord)** — “Persia and the Persian question”
London 1891.
- Driault.** — “la politique orientale de Napoléon” Paris 1.
- Ferey doum Adamlat.** — Bahrien Islands, a legal and dip-
lomatic Study of the British Iranian controversy”
London 1954.
- Firouz (Kajar),** — “Le Sultunat d’Oman et la question de
Muscat” Paris 1914.
- Fontanier (V.)** — “Voyage de la côte de Malabar à Con-
stantinople par le Golfe persique, l’Arable et la
Mésopotamie etc.” (traduit de l’anglais) Paris 1820.
- Longrigg (H. Stephen).** — “Four Centuries of Modern Iraq”
Oxford 1925.
- Law (charles)** “History of the Indian Navy” (1613 — 1863).
London 1877.
- Maurizi : (Vinzano)** — “History of Seyd Said, Sultan of
Muscat. London 1819.
- Milles (Samuel B.)** — “The countries and tribes of the
Persian Gulf”. London 1919.
- Outram (Sir gamès)** — “The Persian Campaign” London
1860.

- Printout (Henri) — “L’île de France sous De Caen (1803 — 1810)] Paris 1901.
- Rouir. — “La rivalité Anglo — russe au 19^e siècle en Asie : Golf persique et frontière del’Inde” — Paris 1908.
- Rowlendson (Major general Sir Henry) — “England and Russia in the East” London 1875.
- Ruete (Rudolf Said) — Said bin Sultan (1791 — 1856) ruler of Oman and Zanzibar. His place in the history of Arabia and East Africa” London 1929.
- Sadler (Cāptian George) — “A diary of a journey in inner Arabia” publié dans “Transactions of the literary Society of Bombay” en 1823.
- Wellsted (J. R.) — Travels “in Arabia” London 1823.
- Wilson (LT. Colonel Sir Arnold T.) — “The Persian Gulf. A Historical sketch from the early beginning of the 20th century” — Oxford 1928.

ويمكن إضافة المراجع الآتية فيما يخص العصر الحديث :

١ — وثائق الحكومة السعودية المرفوعة إلى هيئة التحكيم، وتوجد منها نسخة مطبوعة بالجامعة العربية في ثلاثة مجلدات .

- 2 — Gooch and Temperley — “British Documents for the origin of the war 1898 — 1914 V. 10.
- 3 — Longrigg — “Oil in the Middle East” London 1954.
- 4 — Williams—Setton “Great Britain and the Arab states” London 1948.

وقام بترجمته إلى اللغة العربية الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفي ، القاهرة ١٩٥٢ .

قائمة باختزالات المراجع الواردة في الهوامش

و. س = وثائق الحكومة السعودية

- A. A. E = Archives des affaires étrangères**
A. C = Archives des Colonies
B. D. W' = British Documents for the origin of the war
B. G. = Bombay government.
B. P. C = Bombay Political consultations
S. L. B = Secret letters from Bombay
S. P. = British and foreign state papers
S. R. B. = Selections from the records of the government of Bombay

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

كشاف

(١)

٧٨ ص : اتحاد المهراتنا	آل خليفه : ص ٦٩ ، ٧٠ ،
١٠٤ د : اتفاق سنة ١٨٢٠	١٣٠ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٧١
١٤٠ د : اتفاق سنة ١٩٤٩	آل الرشيد : ص ١٧٥
١٤٨ د : اتفاق سنة ١٨٥٥	آل سعود : د ١١٣ ، ٨٩
١٨٧ د : اتفاق سنة ١٨٥٩	آل نصر : د ١٤٧ ، ٦١
١٣٢ د : اتفاق سنة ١٨٨٠	الاباضية : د ١٤٧ ، ٩٠ ،
١٧٦ د : اتفاق سنة ١٩٠٣	١٩٥
٢٦ د : اتفاق سنة ١٧٦٣	إبراهيم : د ١٠٨ ، ٧٩
٢٠٣ د : اتفاق التوقف	إبردين : د ١٨٤ ، ١٢٥
٢٢٣ د : اتفاق ديسمبر ١٩٥٠	أبن عطيشان : د ٢٠٤
٢٠٠ د : اتفاق ريان ١٩٣٥	أبن مطلق : د ٢٠٨
الاتفاق السري (روسيا -	أبو ظبي (مشيخه) : د ١٢٠ ، ٨١ ،
١٦٣ د : فارس)	٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٥ ، ١٢٢
١٢٠ د : اتفاق السلام الدائم	٢٢٧ ، ٢٠٥
١٧٥ د : اتفاق الشيخ مبارك - ميدد	أبو قير البحرية : ص ٤٢
٢٠٢ د : اتفاق فؤاد حمزه	

- اتفاق مايو سنة ١٨٣٩ ص ١١٠
الاتفاق الودي (انجلترا -
فرنسا) : ١٥٣
اتفاقية سنة ١٩١٣ : ١٧٧
اتفاقية سنة ١٩١٤ : ١٧٨
الاتفاقية الانجليزية
الروسية سنة ١٩٠٧ : ١٦٤
اتفاقية التحكيم سنة ١٩٥٤ : ٢٠٥
الاتفاقية العثمانية البريطانية
سنة ١٩١٣ : ١٩٤
اتفاقيتي ١٨٨٠-١٨٨٢ : ١٣٣
اجتماع هيئة التحكيم
سنة ١٩٥٥ : ٢١٠
الاحتجاج التركي
سنة ١٨٥٩ : ١٦٧
الأحساء : ١٠١، ٧٢، ١١١
١١٢، ٢٢١، ١٢٦، ١٣١
١٣٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١
١٧٢، ١٧٧، ١٧٩، ١٩٣
١٩٧، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٠٨
٢١٥، ٢٢٤
احمد بن سعيد : ص ٩٠
احمد بن عيسى بن خليفة : ص ١٩٤
احمد بن قيس : ص ١٣٦، ١٤٠
احمد بن محمد : ص ٦٩
إدوارد روس : د ١٣٢
الأردن : د ٢٢٠
أروين : د ٤٢
أريهان : د ١٠٦
الاستانة : د ٢٤
٦٢، ٦٨، ١٢٦، ١٦٧
١٦٩، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٦
١٧٩، ١٨٦
استمرشي : ص ١٧٦
أسقف بابل : د ٣٠
الإسكندرونه : د ٢٢
الإسكندرية : د ٢٢
إعلان انفصال الكويت
سنة ١٩١٤ ص ١٩١
إفريقيا الشرقية : د ٥٤
أفغانستان : د ٤٢، ٤٤
١٦٠
إلفن ستون : د ٩٠
أم القصر : د ١٧٦

٢٣٠	الأمراء المالك :	ص	١٢٠	أم القيوين :	ص
٢٢٠، ٢١٧	أمريكا :	د	١٧٨	إمارات الخليج :	د
٢٣	أمريكا الوسطى :	د	٢١٥، ١٧٦	الإمارات العربية :	د
١٧٦	أمير الكويت :	د	١٣٥	الإمارة العربية الإفريقية :	ص
١٥٧	إنشاء خط البرق :	د	٩٤، ٨٩، ٤٣	إمام مسقط :	ص
١٦١	الأهواز :	د	١٣٦ ، ١١٣		
٢٢١، ٢١٧	أوربا الغربية :	د	١٤٧ ، ١٣٧		
٢٢٦			١٥٩ ، ١٥٠		
٣٥، ٣٤	أوليفيه :	د	٢٠٢ ، ١٦٨		
٢٠٣	إيلن :	د	٢٠٨		
٧٩	إيفان :	د		امتيازات شركة دارس	
				سنة ١٩٠١	ص
			١٩٣		

(ب)

٢٠٨	بتال المطيري :	ص	٢٠٤	بئر الجواد	ص
٧٥، ٧٣	بدر بن سيف :	د	٢٠٠	بئر صفق	د
١٨٧، ٢٣	البرازيل :	د	١٧٠، ٦٨	الباب العالي	د
١٩٥	برتراند راسل :	د	١٧٦، ١٧٤		
٣١	البرتغال :	د	١٨٤، ٤١	باب المنذب	د
١٨٩	برسي كو كس :	د	١١٩	باسي دور	د
٧٣	بركة :	د	٢٣١	باكستان	د
٣٤	بروجير :	د		البحرين :	وردت في معظم الصفحات

(م ١٦ — تطور النفوذ البريطاني)

٥٠٠٣٧	ض	بلافكيت	٧٨٠٧١٠٦٢	ص	بروس
١٧٧	د	البلقان	١٠٣٠٩٥٠٩١		
١٢٥٠١٠٩	د	بلرسون	١٠٤		
١٧٧٠١٥٩	د		٤٦	د	بريم
١٨٦	د		١٩٧٠١٥٦٠٩٠	د	البريمي
٢٠٣	د	بلهام	٢٠٩٠١٩٩		
١٨٢	د	بلوخستان	٢٥٠٢٤٠٢٢	د	البصرة
١٥٧	د	البلوخستانيون	٣٨٠٣٥٠٣٢		
٤٤	د	بنجاب	٦٧٠٥٩٠٤٢		
٣١٠٢٦٠٢٥	د	بندرعباس	١٦٩٠٧٥٠٧٤		
٧٥٠٤٩٠٣٩	د		١٧٢٠١٧٠		
١٤١٠٩٦٠٩٤	د		١٧٥٠١٧٤		
١٤٩٠١٤٨	د		١٨٢٠١٧٨		
	د		٢٣٢٠٢٩١		
	د				
٣٠	د	بوندشيري			البعثة البريطانية سنة ١٨٦٠
٢٢	د	البنغال	١٤٤	ص	
٥١	د	بوجل			البعثة الجيولوجية الأمريكية
٢٠٧	د	بوخريبان	٢١٦	ص	
٥٦٠٢٩	د	بوربون	٣٧٠٣٥٠٣٢	د	بغداد
١٤٧٠٣٠	د	بو سعيد	٦٩٠٦٨	د	
١٩٤٠١٤٨	د		١٩٢٠١٨٨	د	بلاد العرب
			٢١٥٠٢٠١		

ص ۱۲۰، ۹۷، ۷۳	بنویاس	ص ۴۱، ۳۴، ۳۳	جوشمب
وردت في معظم الصفحات	بوشهر :	۲۰۷	بوشمس
ص ۸۷	بو علی	۹۷، ۸۸	بنو بو علی
۵۹	بولنده	۲۰۷	بنو فلاح
وردت في معظم الصفحات	بومبای :	۲۰۷	بنو قطب
۴۳، ۴۱، ۴۰	بونابرت	۲۰۸	بنو کعب
۲۵	بیردریو	۲۰۰	بنو مره
۱۳۱، ۱۲۳، ۱۲۲	بیلی	۱۳۱	بنو مهاجر
۲۰۶، ۱۶۷، ۱۳۲		۱۱۲، ۹۰	بنو نعیم
		۲۰۹، ۲۰۸	

(ت)

۲۰۹، ۱۲۰	ترکی السدیری	ص ۴۰، ۳۷	تبو صاحب :
۱۲۵، ۳۵	ترکیا	۵۲، ۵۰، ۴۱	
۱۷۴، ۱۷۳، ۱۵۸، ۱۳۱		۱۸۱، ۱۶۹	تجارة الرقيق
۱۸۸		۱۸۵، ۱۸۴، ۱۸۳، ۱۸۲	
ص ۶۲، ۶۱	تریزیل	۱۸۸، ۱۸۷، ۱۸۶	
۱۰۹	تشیسنی	۱۴۶، ۱۴۵	تحکیم سنة ۱۸۶۱ : ص
۱۵۲، ۱۴۶	تصریح سنة ۱۸۶۲	۱۴۷	ترکی بن ثوبنی :
۱۴۹	تصریح سنة ۱۸۶۶	۱۳۶، ۹۰	ترکی بن عبد الله
۲۱۱	تصریح ایلدن سنة ۱۹۵۵	۱۳۷	
		۲۰۲	ترکی بن عطیشان

٦٦٣ ص	سنة ١٩٠٣ :	تصريح ثنائي (بريطاني-فرنسي)
١٩٢ د	تعهد سنة ١٩١١ :	سنة ١٨٦٢ : ص ١٤٦
	تعهد فيصل بن تركي	١٥٤، ١٥٢
٦٩١ د	سنة ١٩٠٣ :	تصريح حكومة الهند : ص ١٤٩
٦٢ د	تقرير اسكالون :	تصريح فيصل بن تركي
١٨٢ د	تجانيقا	سنة ١٨٦٦ : د ١٦٨
٣١٨ د	توشيل	تصريح لاندسن
٢٧ د	توماس درنفور	

(ث)

٦٨٥، ١٤٧، ١٤٦ | ١٤٤، ١٤٣، ١٤٠ ص - ثويني

(ج)

٢٤، ٢٣ د	جدة	٦٢، ٦٠ ص	جلردان
٣١٨، ٢٠٣، ١٩٨، ٤٠، ٣٨		٦٤	
٨٤، ٨١ ص	جرائد كير	١٩٨ د	الجافورة
١٧٧ د	جری	٢١٤ د	جامعة الدولة العربية
٣١، ٢٨ د	جزر البحرين	٢٠٧ د	جبال الحجر
١٩٤، ١٧١، ٩٢		٩٠ د	الجيل الأخضر
٤٧١ ص	جزر الخليج	٢١٩ د	جبل الظهران

جوزية (إيلدي فرانسى) ص ٢٩	جورج بروس ص ٩٢
جوزية رينيون ص ٢٩	جورج الخامس ص ١٩٣
جوزية زخونية ص ١٧٧	جورجيا ص ٦٠
١٧٨	جورند شور ص ٣٠
٢١٧	جولد سميث ص ١٥٧
٨٨	جونس (هارفورد) ص ١٢٧، ٦٤
٧٢، ٦٩	جوهر بن محبوب ص ٢٠٦
٣١	جيان ص ١٤٢
٦٤	جيمس أوترام ص ١٦١
٥٧	جويز ص ٥٩

(ح)

حاكم البحرين ص ٩٧	الحجاز ص ١٠٨، ٢٣
١٢٩، ١٢٨، ١٢٢	حرب سنة ١٧٧٨ (انجلترا) —
١٤١	فرنسا (ص ٣٢)
٦٣، ٦٢	حرب سنة ١٧٩٣ (انجلترا) —
١٤٩، ١٤١	فرنسا (ص ٣٣)
١٤٤	حرب سنة ١٧٩٨ (فرنسا) —
١٤٣	الدولة العثمانية (ص ٤١)
١٤٦	حرب سنة ١٨٢٦ (فارس) —
	روسيا (ص ١٠٥)

٢٢٦ ص	سنة ١٩٥١	حرب سنة ١٨٥٧ (الإنجليزية)
	حكم محكمة العدل الدولية	(الفارسية) ص ١٨٧
١٥٣	سنة ١٩٠٥	حرب الاستقلال
٤٣	حكومة الإرادة	الأمريكية
	الحكومة الإنجليزية	حرب البوير
٢٢	الهندية	حرب السنوات السبع ٢٢٤٢١
٣٥	حكومة الثورة الفرنسية	٢٦
١٦٨	حكومة الرياض	الحرب العالمية الأولى
١٧٩	الحكومة السعودية	٢١٥
١٩٢	١٩٥٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠	الحرب العالمية الثالثة
٢٠٢	٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦	١٩٩
٢٠٧	٢٢٢، ٢٣٢	حرب القرم
١٦٨	الحكومة العثمانية	١٦٠٠
١٧٢	ص ١٦٨	حسن بن رحمه
	حكومة الولايات المتحدة	٨١
٢٢٠	٢٢٢، ٢٣	الحصار الإقتصادي
٢٣	حلب	القارى
٣٤	حماة	٥٥، ٥٣
٢٥٣	حمدان بن زايد	٥٦
٢٩٥	حلة سنة ١٨٠٥	حضر موت
٧٦، ٧٥		١٠٩
		١٨٨، ١٩٩
		حفيد (جبل)
		١٩٧
		حقل البرجان
		٢٢٥
		حقل العثمانية
		٢٢١
		حقل نجوى
		٢٢٥
		حقي باشا
		١٧٧
		حكم محكمة باريس

الحملة الفرنسية على مصر ص ٢٩، ٣٣،	٩٤ ص	حملة سنة ١٨١٩
٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨	٩٧	حملة البحرين سنة ١٨٢٢
الحملة المصرية على		الحملة البريطانية
بلاد العرب ص ١٠٨	١٥٩	سنة ١٨٣٨
حملة هراة سنة ١٨٣٧	١٦٤	الحملة الروسية
١٠٦	٤٣	حملة الشام
حمود بن قيس	١٩١	الحملة على العراق
٩٣		سنة ١٩١٤

(خ)

خط قواد حمزة	ص ٤٥، ٣٥	خارج
٢٠٢	١٢٤، ١١٨، ١٠٧، ٦٣، ٤٦	
خليج مقلة	١١٢	ص ١١٢
١٥١	١١٣	خالد بن سعود
خليفة بن شخبوط	١١٣	
١٢٠	١٥٧	خان خالات
خور عديد	١٨٨	الخدو اسماعيل
٢٠٠	١٩٤	الخروصي
٢٠٢	١٧٧	خط سكة حديد بغداد
خورشيد باشا	٢٢٣	خط سكة حديد الحجاز
١٠٨		
١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٢٤		
خور نكان		
ص ٧٢		
خوزستان		
٢١٥		

(د)

ص ٤١٠٤٠	: دنكان	ص ٢٥	: داود باشا
٥٧٠٥٠		٢٠٢	: دبي
٥٤	: الذمرك	١٧٢، ١٠٩	: دجلة والفرات
٢٠٦	: الدهناء	١٧٢	: دحل
١٧١	: دوحاء	١٩٨، ٧٤	: الدرعية
١٧٨	: دوحة سلوى	١٣١	: دقنى
٦١	: دوبريه	١٩٥	: دقم
١٦٧، ٧٢	: الدولة السعودية	١٥١	: دلكاسيه
١٧٦، ١٦٩		١٢٦، ٧٢	: الدمام
٢٥	: الدولة الصفوية	٢٢١، ١٦٧	
٥٤، ٥٣	: ديكان		
٥٨، ٥٦، ٥٥			

(ذ)

ذى فلالى (سفينة حربية) : ص ٤٩

(ر)

ص ٨١	: رأس الخنين	ص ١٥١٠٥١	: راض الحصة
١٧٦	: رأس الكاظمة	٧٧، ٧٢	: رأس الخيمة
٢٠٢	: رؤساء نعيم	٩٤، ٨١، ٨٠، ٧٩	

١١٨ ص	روبرتسون	راشد بن حمد الشامي ض ٢٠٧
١٢٢ د	: روحاء	راشد بن سعيد : ٢٠٢
٣٢ ص	: روزنلتلي	الربع الخالي : ١٧٨، ٨٩
د ٢٦	: روسيا	١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٢١
٦٥، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٤٧، ٣٥		رحمة بن جابر : ص ١٢٦، ٧٢
١٦١، ١٥٨، ١٢٧، ١٠٧، ٧٨		رسالة تشرشل
١٨١، ١٧٣، ١٦٤، ١٦٣		سنة ١٩٥٣ د ٢٠٤
ص ٥٩، ٣٢	: روسو	الرساق : د ١٤٠
١٢٨، ١٢٧ د	: رولنسن	١٩٥، ١٤٧
١٣٦ د	: الرياحة	د ١٦٩
١٧١، ١٦٧ د	: الرياض	الرفض البريطاني
٢٠٦، ١٩٨، ١٩٦، ١٩٥		سنة ١٨٦٥ : د ١٥٩
٢٢٤، ٢٠٨		الرواشد : د ٢٠٧

(ز)

١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٣٩، ١٣٧		الزباري : ص ١٧١، ١٣١
١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥		١٧٢
ص ٢٠٩	: زويمر	د ٤٤
١٢٢، ١٢١ د	: زيد بن خليفة	د ٩٣، ٥٠

(س)

السعودية : ص ٧٤، ٧٥	الساحل الأفريقي : ص ١٤٤
السعوديون : د ٩٠	ساحل حضرموت : د ١٥١
سعيد آل فيصل : د ١٥٦	ساحل العجمان : د ٢٠٩
سعيد بن تيمور : د ١٩٤	ساحل كرمان : د ١٥٧، ١٤٩
سعيد بن راشد بن عثمان : ص ٦٢٠	ساحل القرصنة : د ١٠٨، ٦٨
سعيد بن طحنون : ص ٢٠٩	الساحل المهادن
سعيد بن مطلق : د ١١٣، ١١٢	(الهدية) : د ٨٧، ٦٧
سقطرة : د ١٨٢، ١٣٨	١٢١، ١٢٠، ١١٣، ١١٢، ٩١
سكة حديد بغداد : د ١٧٦، ١٧٤	٢٢٧، ١٩٥
٢٧٨	سالم بن ثويني : ص ١٤٨، ١٤٦
سكة حديد الحجاز : د ٢٢٤	١٤٩
سلي : د ١٦٢	سالم بن راشد الخروصي : ص ١٩٤
سلطان بن احمد : د ٣٤، ٣٢، ٣٠	سالم الصباح : ص ١٩٢
٧٠، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٠، ٣٩	سبخة المطي : د ٢٠٤، ٢٠٠
٩٣، ٩٠، ٧٣، ٧٢	٢٠٧، ٢٠٦
سلطان بن صقر : ص ٩٨، ٩٦	سترا : د ٦٩
١٢٠	سراط : د ٤١
سلطان الحج : د ٤٦	سعدون بن آل نصر : د ٢٦
سلطان ميسور : د ٤٠	سعود الأول : د ١٢٠، ٧٣
سليمان باشا : د ٦٨، ٤١	سعود بن فيصل : د ١٧١، ١٧٠

السيد سعيد : ص ٥٤٠٥٣٠٥٠	سليمان بن احمد : ص ٧٠
٠٧٦٠٧٣٠٧٠٠٥٧٠٥٦٠٥٥	سليمان بن خليفة : د ٩٧٠٩٢
٠٨٩٠٨٨٠٨٧٠٨٢٠٧٩٠٧٧	سليمان كجك : د ٦٨
٠٩٧٠٩٥٠٩٣٠٩٢٠٩١٠٩٠	سميث : د ٣٧
٠١١٣٠١١١٠١٠٣٠١٠٢	السند : د ٧٧٠٢٦
٠١٢٦٠١٢٤٠١١٩٠١١٤	سوفرن : د ٢٢
٠١٣٨٠١٣٧٠١٣٦٠١٣٥	السويس : د ٢٣٠٢٢
٠١٤٢٠١٤١٠١٤٠٠١٣٩	١٠٩٠٤٣٠٤٢
٠١٨٢٠١٤٨٠١٤٤٠١٤٣	سيتون : ص ٥٦٠٥٢٠٥١
٠٢٠٨٠١٨٥٠١٨٤٠١٨٣	٩٦٠٧٦٠٧٥٠٦١
سيف بن احمد : ص ١٤٠	سيجر : ص ٢٠٧
السيد يوسف ياسين : د ١٩٩	سيد بدر : د ٥٦
سيران : د ٤٦	

(ش)

الشركة الانجليزية : ص ٢٥	الشارقة : ص ٩٦٠٨١
الشركة الانجليزية	٠٢٠٣٠٢٠٢١٢١٠١١٢
الإيرانية : د ٢٢٧٠٢٢٥	الشام : ص ١٠٨
شركة بترول البحرين	شارل رو : د ٤٣
(بيكو) : د ٢١٦	شرق إفريقيا : د ٩٣٠٩١
الشركة البريطانية : د ٤٤	١٣٥
الشركة التعاونية للخليج : ص ٢٢٤	الشركة الأمريكية : د ٢٠٥

- شركة تكساس
(أرامكو) : ص ٢١٩، ٢٠٠
٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤
شركة ددي -
الكويت الإنجليزية ٢٢٥، ٢٢٤
شركة الزيت المستقلة
الأمريكية : ٢٢٦
شركة شرق البحر
الأيض المتوسط : ٢٢
شركة كاليفورنيا : ٢١٨، ٢١٦
د كاليفورنيا
العربية للزيت : ٢١٩
الشركة المسكوفية : ٢٦
شركة النفط العراقية : ص ٢١٨
٢٣١، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥
شركة الهند الشرقية : ص ٢٥، ٢١
٢٨، ٢٧، ٤٢، ٣٩، ٣٧، ٣٥
١١٣، ١٠٩، ٧٤، ٦٥، ٦٢
شركة الهند الهولندية : ص ٢٦
الشريف حسين بن علي : ١٩٢
الشريف مكة : ص ٤٣، ٤٠، ٣٨، ٢٣
- شط العرب : ص ١٥٨، ١٥٧، ٦٧
١٧٤
شناس : ٧٧
شوربار : ١٤٩، ٣١
شياخات ساحل الهدنة : ص ٢٢٦
الشياخات الست : ص ١١٢، ٩٧
شيخ أبو ظبي : ص ١٢٢، ١١٢
٢٠٩، ٢٠٢
الشيخ احمد بن جابر
الصباح : ٢٢٦، ١٩٢
شيخ البحرين : ١٢٨، ١١١
٢١٦، ١٩٢، ١٣٥، ١٢٩
شيخ دبي : ص ٨٢، ٨١
الشيخ علي : ٥٢
شيخ قبيلة كعب : ص ١٦١، ١٥٨
شيخ القرين : ٨٤
شيخ قطر : ص ٢٢٦، ٢٠٢، ١٩٨
شيخ الكويت : ص ١٩٢
الشيخ مبارك الصباح ص ١٧٥، ١٧٤
شيراز : ١٠٤، ٦٢
شيل : ص ١٨٤، ١٢٦، ١٢٥

(ص)

صلح امیان : ص ۵۲	صلح سنه ۱۸۰۹	ص ۱۱۲، ۸۱	صقر بن صقر :
(بريطانيا - تركيا) د ۶۸	صلح باریس سنه ۱۸۵۶	ص ۱۱۳	صقار :
ص ۱۶۱	صلح تلسنت سنه ۱۸۰۷	ص ۲۰۸، ۱۴۰، ۱۳۶، ۹۳	صقراء الذنناء :
ص ۵۹	صور :	ص ۲۱۸	صفوان :
ص ۹۷، ۸۸، ۳۱	الصومال :	د ۱۷۶	صفق :
د ۱۳۸	صیدا :	د ۲۰۰	صقر بن سلطان :
د ۲۲۲		د ۲۰۸	صقر بن صالح :
		د ۷۳	

(ط)

۱۸۶، ۱۷۴، ۱۵۹، ۱۲۷	طولون :	ص ۲۰۹	طخون :
ص ۳۸		د ۶۰، ۴۴، ۳۴	طهران :
		د ۱۰۳، ۹۴، ۷۸، ۶۴، ۶۲، ۶۱	

(ع)

علی بن عبد الله بن ثانی :	ص ۲۲۶	عائلة الصباح :	ص ۱۶۹
عبد الله بن ثنیان السعودی :	د ۲۰۹	عاراه :	د ۶۹
عبد الله بن جلوی :	د ۱۹۶	عبد الله آل خلیفة :	د ۱۱۰، ۹۲
عبد الله بن راشد :	د ۱۲۰		د ۱۲۶، ۱۲۵، ۱۱۱

عبد الله بن سعود : ص ٧٠	العراق : ص ٢٥، ٢٤
عبد الله بن فيصل : د ١٧١، ١٧٠	٣٠ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٦٨
عبد الله بن سليمان : د ١٢٤	١٧٠ ، ١٩١ ، ٢٣١ ، ٢٣٢
عبد الله الصباح : د ١٧٠	عربستان : ص ١٥٨ ، ٢١٥
عبد الرسول حاكم بوشهر : د ١٠٣ ، ١٠٦	عزان بن قيس : ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩
عبد العزيز آل سعود : د ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٦	عصبة الامم : ص ١٩٣ ، ١٩٥
٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٤	عكا : ص ٤٣
عبد العزيز بن ثويني ص ١٤٩	عمان : وردت في معظم الصفحات
عبد العزيز بن الرشيد : د ١٧٦	العمانية : ص ٢٠٦
عبدان : د ٢١٧	عمر بن محمد بن عفيضان : د ٢٠٨
عبري : د ١٩٤	علي بن خليفة : ص ١٣٠ ، ١٣١
١٩٩ ، ١٩٥	علي عبد الله بن قاسم : ص ٢٠٢
العتوب : د ٦٩ ، ٦٨	علي بن عبد الله بن ثاني : د ٢٢٨
١٠٤ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣	علي بن ناصر : د ١٣٧
١٢٤	عيسى بن خليفة : ص ١٣١ ، ١٣٢
العديد : ص ١٢٢	١٩٤
	عين دار : ص ٢٢١

(غ)

غالب بن علي الهنائي : ص ١٩٤
الغزو الوهابي : د ٢٠٩
الغفارية : د ٢٠٨ ، ١٤٧

(ف)

فرمان سنة ١٨٤٨ ص ١٨٦	فارس : ص ٢٨٠٢٥٠٢٤
فرمان عثمانى : ص ٢٢	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
فرمان كريم خان الزندي ص ٢٧	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
فوة : ص ١٢٥	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
القولجا : ص ١٧٣	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
فوتانيه : ص ١٨٤	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
فيصل آل سعود ص ١٩٩	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
فيصل بن تركي ص ١٠٨، ١٢٠، ١٢٦	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
١٢٧، ١٤٩، ١٥١، ١٦٧، ٢٠٩	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
فيروز : ص ١٥٠	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
فيكتوربا (الملكة) ص ١٣٧	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
فينكين شتاين ص ٦٠، ٥٩	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩
	٢٨٠٣٠٠٣٨٠٣٧٠٤٧٠٦٧٠٦٩

(ق)

قبيلة بوعلی : ص ١٦٨	القابل : ص ١٩٧
قبيلة المتفق ص ١٧٢	قاسم بن ثاني : ص ١٧٣
قبيلة نعيم : ص ٢٠٦	قانون سنة ١٨٤٨ ص ١٨٥
قبيلة بني ياس : ص ٢٠٧	قبائل البريمي ص ٢٠٧
القراصنة الفرنسيون ص ٣٢، ٣١	قبائل بني مرة : ص ٢٠٦
٥٢، ٥٠	قبيلة البلوس : ص ٢٠٧
القسطنطينية : ص ٢٣، ٢٤، ٢٦	قبيلة بني كعب : ص ٢٠٧

قوادير (ميناء) : ص ۱۵۸	قطر : ص ۸۱، ۷۲، ۶۹، ۶۸
القواسم : ص ۷۲، ۷۱، ۷۰	۱۵۴، ۱۳۰، ۱۲۹، ۱۲۲، ۸۴
۷۸، ۷۶، ۷۵، ۷۴، ۷۳	۱۹۳، ۱۷۸، ۱۷۳، ۱۷۲
۱۱۲، ۹۸، ۹۶، ۸۱، ۸۰	۲۰۲، ۲۰۰، ۱۹۹، ۱۹۸
۱۲۰	۲۲۷، ۲۲۵، ۲۰۶
القوقاز : ص ۱۸۱	القطفيف : ص ۱۲۷، ۱۰۸، ۶۷
قيس : ص ۱۲۵	۲۱۹، ۱۷۱، ۱۳۱
	قناة السويس : ص ۲۲۱، ۴۱۴

(ك)

كلكتا : ص ۵۷، ۴۶، ۳۸	كاسبرى : ص ۱۰۲
۱۲۸، ۷۹	كافنيك : ص ۵۳، ۵۲
كندا : ص ۲۱۶	كامبل : ص ۱۲۰
كوتش : ص ۷۷	كاتيج : ص ۱۴۵، ۱۴۴، ۶۸
كوجان : ص ۱۳۸	كراتشى : ص ۱۵۷
كوجلان : ص ۱۴۵، ۱۴۴	كرمان : ص ۱۲۵، ۱۰۲
كورانسيز : ص ۵۹	كريكال : ص ۳۰
كوريا : ص ۲۲۲	كريم خان : ص ۳۵، ۲۸
كولى : ص ۱۴۶	كريم خان الزندى ناصر خان ص ۶۹
الكويت وردت في معظم الصفحات	كشم : ص ۴۶، ۴۵، ۳۱
كير : ص ۱۰۲، ۸۲	۷۵، ۶۳، ۶۱، ۵۶، ۵۱
كيرزون : ص ۱۶۱، ۱۵۰	۱۰۳، ۱۰۲، ۹۴، ۸۸، ۷۹
۲۳۱، ۱۷۵، ۱۷۳	۱۱۹، ۱۰۴
كينيا : ص ۸۲	كعب : ص ۶۷

(ل)

ص ٧٦	: لنجو	ص ١٤٢	: لابلان
د ١٢٧	: لندن	د ٣١	: لاتوش
د ٢٣١	: لوننجرج	د ١٦٣	: لاندسون
د ١٦٢	: ليارد	د ٢٢٢	: لبنان
د ١٣٨	: ليفربول	اللجنة الثلاثية سنة ١٨٧١ ص ١٥٧	
د ٨٨	: ليونيل سميث	د ٢٠٨	: لستد
		د ٧٧	: لمع الشهاب (مخطوط)

(م)

ص ٢٠٩، ٣٢	: مايلز	٢٠١	: مؤتمر اغسطس سنة ١٩٥١ ص
د ٧٦	: مبادئ سنة ١٨١٩		: مؤتمر بروكسل الدولي
ص ١٦١	: مبادئ مدرسة منشستر	ص ١٥٢	: سنة ١٨٩١
د ٢٢٧	: مبدأ المناصفة في الارباح	ص ٢٠٢	: مؤتمر الدمام سنة ١٩٥٢
ص ١١٢، ١١١، ١١٠	: متلند	د ١٩٩	: مؤتمر العقير سنة ١٩٢٢
ص ١٣١، ٦٩	: محرق	ص ٧٥	: مؤتمر فينا سنة ١٨١٥
ص ٢٠٥	: محكمة العدل الدولية	د ١٧٧	: مؤتمر لندن سنة ١٩١٢
ص ١٢٦، ٦٩	: محمد بن آل خليفة	د ١٤٤	: ماجد
ص ١٧٣، ١٢٩، ١٢٢	: محمد بن ثاني	د ١٤٦	: ماحد بن خلقان
ص ١٢٢، ١٢١	: محمد بن خليفة	ص ٩٧، ٩٥	: ماك لويد
ص ١٢٧، ١٢٦، ١٢٤، ١٢٣		د ١٠٦	: ماك نيل
ص ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨		د ٣٧	: مالارنيك
		ص ٧٤، ٣٨، ٢٩، ٢٨	: مانستي

(م ١٧ - تطور النفوذ البريطاني)

- محمد بن عبد الله : ص ١٢٦
محمد بن عبد الوهاب : د ٧٧
محمد بن نافع : د ١٦٨
محمد أبو الذهب : د ٢٣
محمد شاه : د ١٠٦
محمد علي : ص ١٠١ ، ٧٤ ،
١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ،
١١٣ ، ١١٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،
المحبرة : ص ١٥٧ ، ١٦١
محمية خالات : ص ١٢٧ ، ١٥٨
النخا : د ٢٣
مدحت باشا : ص ١٦٩ ، ١٧٠ ،
١٧١
مدراس : ص ٢٢
المدينة المنورة : د ٢٢٤
مذكرات إنجلترا والسعودية ص ٢١٠
مذكرة بريطانيا للسعودية
سنة ١٩٥٠ : ص ٢٠١
مذكرة بلهام - فيصل د ٢٠٥
مذكرة الحكومة الإيرانية
سنة ١٩٢٧ : ص ١٩٣
المزاريع . د ٢٠٧
مزيليا تام : ص ٢٠
المسألة المصرية : د ١٤٢
المستعمرات الفرنسية د ٥٤
المسكوق : د ٢٦
مسهرة : د ٨١
المشروع البريطاني : د ١٥١
مشروع التاب لاين : د ٢٢٢
مشروع المعاهدة الفارسية
الأمريكية سنة ١٨٥٤ ص ١٥٩
مشروع فرنسا - عمان
سنة ١٨٠٧ ص ٥٥
مشكلة هراه : د ١٥٩
المشيخات : د ١٧٨
المشيخات الست : د ١٩٥
مشيخة أبوظبي : د ١٩٦ ،
٢٢٦ ، ٢٠٧
مشيخة دبي : د ٢٠٧ ، ١٩٥
مصر : ص ٢٤ ، ٣٥ ، ٤٣ ،
٤٦ ، ٧٤ ، ١١١ ، ١١٣ ،
١١٧ ، ١٨٨ ، ٢٣٢
مضيق هرمز : ص ١٥٧
معاينة أرضروم
سنة ١٨٢٣ : د ١٣٥ ، ١٤٠

- معاهد إلغاء الرقيق ص ١٣٥، ١٤٠،
المعاهدة الأمريكية
سنة ١٨٣٣ : ص ١٣٥، ١٣٩، ١٤٢،
معاهدة باريس : ص ٢١، ٢٦،
المعاهدة التجارية : ص ١٠٧،
معاهدة التحالف البريطانية
سنة ١٨٦٨ : ص ١٧٣،
معاهد تركمان شاه
سنة ١٨٢٨ : ص ١٠٦،
معاهدة جولستان .
سنة ١٨١٣ : ص ٧٨٠،
معاهدة دارين سنة ١٩١٥ ص ١٩٢،
المعاهدة السرية سنة ١٨٩٩ ص ١٧٦،
معاهدة السيب سنة ١٩٢٠ ص ١٩٤،
المعاهد العثمانية : ص ١٨٩،
معاهدة فرساي
سنة ١٨٨٣ : ص ٣٠،
معاهدة مسقط : ص ١٨٩،
معاهدة سنة ١٧٧٥ مصر — الهند
ص ٢٣،
معاهدة سنة ١٧٩٨ (عمان —
بريطانيا : ص ٣٩، ٤٩، ٥٧،
معاهدة سنة ١٨٠٧ (عمان —
فرنسا) : ص ٥٣،
- معاهدة سنة ١٨٠٧ (فرنسا —
فارس) : ص ٥٩،
معاهدة سنة ١٨١٤ ص ١٠٣،
معاهدة سنة ١٨١٩ : ص ١٠٣،
معاهدة سنة ١٨٢٠ : ص ٩٣، ٩٥،
٩٧،
معاهدة سنة ١٨٣٩ ص ١١٤،
معاهدة الصداقة العمانية البريطانية
سنة ١٨٣٩ : ص ١٣٩، ١٤٩،
١٨٣،
معاهدة سنة ١٨٤٣ ص ١١٨،
١٢٠، ١١٩،
معاهدة سنة ١٨٤٤ (فرنسا —
عمان) : ص ١٥١، ١٥٢،
معاهدة سنة ١٨٤٥ : ص ١٨٤، ١٨٦،
معاهدة سنة ١٨٥١ ص ١٨٧،
معاهدة سنة ١٨٥٣ ص ١٢٣،
معاهدة سنة ١٨٥٧ ص ٦٠،
معاهدة سنة ١٨٦١ ص ١٢٩، ١٣٣،
معاهدة سنة ١٨٧٧ ص ١٨٨،
معاهدة سنة ١٨٩١ ص ١٤٩، ١٥١،
معاهدة سنة ١٨٩٢ ص ١٢٢، ١٥٣،
المعاهدة السعودية الإنجليزية
سنة ١٩٢٧ : ص ١٩٣،

الماهيل : ص ٢٠٧ -	مفاوضات سنة ١٨٤١ (بريطانيا -
متو : د ٦٣ ، ٦٤	فارس) : ص ١٠٧
مهدي علي خان : ص ٣٨ ، ٣٩	مفاوضات الرياض د ٢٠٣
٤١ ، ٤٠	مكتوم بن بوطي : ١٢٠٠
موريزي : ص ٥٠	مكران : د ١٥٧ ، ٢١
موريسون : د ٢٠١	مليار : د ٣٧
الموريشان : د ٢٩	ملكولم : ص ٢٨ ، ٤٤ ، ٤٥
موريشس : د ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٧	٥٠ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٦
٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧	الماليك الكرج : ص ٢٤
٧٦ ، ٦٠	الممتلكات الإفريقية د ١٤٣
موزنبق : ص ٢٩ ، ٥٤	المملكة العربية السعودية ص ٦٧
موساندوم : د ٦٨	١٧٨ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧
ميد : د ١٧٥	١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٧ ، ٢١٩
ميرزا شفي : د ٤٥	٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧
ميرزا مهدي خان د ١٢٧	المناصير : ص ٢٠٠
ميسور : د ٢٧ ، ٤٠	٢٠٦ ، ٢٠٨
ميناء الأحدي : د ٢٢٦	المنامة . ص ١٢٦ ، ١٣١
ميوه : د ١٧١	

(ن)

نابليون الثالث : ص ١٤٤	نابليون : ص ٥٨ ، ٥٩
النبي الصالح : د ٦٩	٦٠ ، ٦٤

فشقند : ص ١٠٦	فادر شاه : ص ٧٠
نظام الملك : ص ١٥٨	ناصر الدين : ص ١٥٨ ، ١٦٠
تمف : ص ١٣١	نجد : ص ٧٩ ، ٨٩ ، ٩٠
نهر قارون : ص ١٥٨ ، ١٦١	٩٥ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١٢٦
١٦٢	١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٨
	١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٨
	٢٢١ ، ٢٢٤

(ه)

الهاتني : ص ١٩٥	هاجر : ص ٢٠٠ ، ٢٠٦
هنيجام : ص ٤٥	هارفورد جونس : ص ٤١ ، ٤٦ ، ٥٨
الهند : ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٣	٦٣ ، ٦٥
هنري فريير : ص ١٨٨	هراة : ص ١٠٨ ، ١٤٢
هنري مكاهون : ص ١٩٢	١٦٠ ، ١٦١
هنل : ص ٩٨ ، ١٠٧ ، ١١١	هرمز : ص ٢٥ ، ٣١ ، ٤٢
١١٣ ، ١١٤ ، ١٤٢	٤٦ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٧٥
هولمز : ص ٢١٥	هلال بن قيس : ص ١٣٦
الهولنديون : ص ٦٣	همرتن : ص ١١٣ ، ١٣٩
هيئة التحكيم سنة ١٩٥٥ ص ٢١١	١٤٢ ، ١٨٢
	هملتن : ص ٢١٨

(و)

٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦	واحاح البريمي : ص ٧٩ ، ٩١ ، ١١٣
٢٠٨	١٢٠ ، ١٤١ ، ١٩٥ ، ٢٠٠

ولزلى : ص ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٦	واحة الجواء : ص ٢٠٦ ، ٢٠٧
ولسند : ص ٨٩ ، ١٠٩	والى بغداد : د ٣٥ ، ٤١ ، ٦٨ ، ١٢٥
وليم أندرو برايس ص ٢٧	والى مصر ص ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤
وكيم جرانت كير : د ٨٠	وردن : ص ١٠٥ ، ١٣٧
وليم جريج : د ٤٣	الوكالة الإنجليزية د ٢٢ ، ٤٠
وليم ملكولم : ص ٢٣	الوكالة البريطانية د ٢٦ ، ٦٢ ، ١٠٧
وليم هيد : د ٧٨	الوكالة الفرنسية د ٣٢ ، ٣٩ ، ٥٧
الوهايون : د ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٩	الوكالة الهولندية د ٣٩
٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧	ولاية بغداد : ص ٢٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠
٧٩ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٢٦	الولايات المتحدة الأمريكية ص ١٣٥
١٣٦ ، ١٤١	١٣٧ ، ١٥٩ ، ١٩٧ ، ٢٠٣
ولسن : ص ٤٠	٢٢٣ ، ٢٢٥
ويلوك : د ٧٨	ولاية بغداد : ص ٢٤ ، ٢٨ ، ٤١ ، ٦٧
ويناهون : د ٣٠	١٠٩ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٧
وينرايت : د ٧٦	١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٤

(ى)

يوسف محمد : د ١٦	يزد : ص ١٥٧
	اليمين : د ٢٣

فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
١	تقديم الكتاب للدكتور أحمد عزت عبد الكريم
١٥	مقدمة المؤلف
٢١	الفصل الأول : ظهور أهمية الخليج الفارسي للدول الأوربية سنة ١٧٦٣ - ١٧٩٨
٣٧	الفصل الثاني : تدخل بريطانيا السياسية في منطقة الخليج رداً على الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١
٤٩	الفصل الثالث : استمرار التنافس الدبلوماسي بين إنجلترا وفرنسا في الخليج ١٨٠١ - ١٨٠٩
٦٧	الفصل الرابع : ظهور الإمارات العربية في الخليج الفارسي ومعاهداتها الأولى مع بريطانيا
٨٧	الفصل الخامس : الساحل الجنوبي للخليج الفارسي ١٨٢٠ - ١٨٣٨
١٠١	الفصل السادس : إبعاد الدول الكبرى عن منافسة النفوذ البريطاني سنة ١٨٢٠ - ١٨٤٠
١١٧	الفصل السابع : منشأ الحماية البريطانية على الإمارات العربية
١٣٥	الفصل الثامن : سلطنة عمان - من التفكك الإقليمي إلى الحماية البريطانية

الفصل التاسع : الساحل الشرقى للخليج الفارسى ونفوذ بريطانيا	
الاقتصادى فى فارس	١٥٧
الفصل العاشر : التنافس العثمانى البريطانى فى منطقة الخليج	
(١٨٧٠ - ١٩١٤)	١٦٧
الفصل الحادى عشر : بريطانيا وإلغاء تجارة الرقيق	١٨١
الفصل الثانى عشر : الإمارات العربية فى العصر الحديث	١٩١
الفصل الثالث عشر : البترول	٢١٥
خاتمة	١٣١
ثبت المراجع	٢٣٣
كشاف	٢٣٩

صدر من كتب العلوم الانسانية في مجموعة الالف كتاب

(اجتماع ، اقتصاد ، تربية ، علم نفس ، تاريخ وتراجم ، جغرافيا ، رحلات ، دين ، سياسة ، فلسفة ، قانون ، معارف عامة)

- ١ - حضارة الاسلام تأليف جوستاف جرونباوم
- ٢ - اتجاهات الفلسفة المعاصرة تأليف أميل برهيه
- ٣ - البوليس والكشف عن الجريمة اليوم تأليف ربحنا لدموريش
- ٤ - سكتلنديارد تأليف سير هارولد سكوت
- ٥ - فلسفة الخير » لويس دكنسن
- ٦ - حركات الشباب الاجتماعية » الضاغ الدكتور محمد فتحي
- ٧ - بلاد ما بين النهرين » ل . ديلاپورت
- ٨ - بسمرقند » أميل لدفيج
- ٩ - آثار حضارة الفراعنة » الأستاذ محرم كمال
- ١٠ - الحياة الناجحة » اوستاس تشر
- ١١ - كيف تقرأ الجريدة » ادجار ديل
- ١٢ - الحياة اليومية في مصر القديمة تأليف ان شورتر
- ١٣ - الديانات في أفريقيا تأليف ه . ديشان
- ١٤ - الطفل في الخامسة إلى العاشرة تأليف ارنولد جزل
- ١٥ - علم نفسك الاقتصاد تأليف ايغلين توماس

- ١٦ — تاريخ العالم من ١٩١٤ — ١٩٥٠ تأليف دافيد تومسون
١٧ — نحو مجتمع أفضل تأليف برتراند رسل
١٨ — الأحلام والجنس (جزءان) د فرويد
١٩ — تاريخ طابع البريد د يوجان فاييه
٢٠ — صحوة أفريقيا د بازيل دافيدس
٢١ — الانقلاب الصناعي د ت . س . اشن
٢٢ — مدخل إلى علم الآثار د السير ليونارد وولي
٢٣ — الجغرافيا والسيادة العالمية د جيمس فيرجريف
٢٤ — بذور الشر د إيفان هنتر
٢٥ — الاستعمار والخليج الفارسي د الدكتور صلاح العقاد

قائمة مطبوعات مكتبة الأنجلو المصرية

السعر قرش	المؤلف والمترجم	اسم الكتاب
٢٤	ترجمة عبد الحميد الدواخلى	١ - الأحمر والأسود ج ١
٣٢	» » » »	٢ - » » » » ج ٢
٢	تأليف عز الدين فراج	٣ - الغذاء الكامل
٨	ترجمة رمزى حلم يسى	٤ - فلسفة الخير
٢	» ماهر نسيم	٥ - نوم سوير
٢٣	» الدكتور نجيب ميخائيل إبراهيم	٦ - الحياة اليومية في مصر القديمة
٦	» محمد طاهر الجبلاوى	٧ - مكتب البريد
٢٢	» أحمد مختار الجمال، وعبد العزيز محمود	٨ - البحر المحيط بنا
٢	» صفية عبد الحميد فاضل	٩ - تاريخ طابع البريد
تحت التصميم	» تأليف الأمير الای عبدالفتاح إبراهيم	١٠ - الحرب بين الماضى والحاضر
»	» ترجمة الدكتور إبراهيم أحمد العدوى	١١ - الحضارة العربية
»	» حسين القباني	١٢ - بذور الشر
»	» تأليف الدكتور صلاح العقاد	١٣ - الاستعمار والخليج الفارسى

مطبعة الرسالة
٣ شارع حمودة القاويل — مابدين

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

أهداف هذه المجموعة

- * تكوين مكتبة عربية متكاملة ، يجد القارئ العربي فيها كل ما هو بحاجة اليه من المعلومات في شتى الموضوعات ، معروضة عرضا سهلا ، يتقبله القارئ العادي ، ويجد فيه التخصص الحقائق والنظريات والآراء مبسطة بفاية الدقة ، منهشية مع آخر ما وصل اليه العلم في تلك الموضوعات .
- * نشر هذه المكتبة في أوسع نطاق ممكن ، وذلك بتخفيض السعر قدر الامكان ، واشراك أكبر عدد من الناشرين في نشرها .
- * النهوض بالكتاب العربي من حيث الشكل والموضوع .
- * تشجيع عادة اقتناء الكتب وقراءتها .
- * الافادة بصورة عملية من جهود العلماء والادباء في شتى الأمم ، بأتاحة الفرصة أمام القارئ العربي للاطلاع الواسع على ما عندهم .
- * افساح المجال أمام الشباب الطامع الى الاشتغال بالعلم والادب للمساهمة بصورة ايجابية في النهضة العلمية والادبية .
- * تشجيع الناشرين في مصر والدول الشقيقة على الاقبال على نشر كتب العلم والثقافة العالمية ، وتعويضهم تعويضا مجزيا .
- * تجديد النشاط الفكري في العالم العربي عن طريق الكتب القيمة التي تحمل اليه العلم والمعرفة .



Exclusive
For

www.ibtesama.com